الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم الإحصاء والبرمجة
اختصاص السكان والتنمية

رسالة أعدّت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية

بعنوان

البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية

(دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية)

إعداد الطالبة

فاتن علي منصور

إشراف

الدكتور كريم أبو حلاوة
مدرّس في قسم علم الاجتماع
كلية الآداب– جامعة دمشق

الدكتور خالد عليطو
مدرّس في قسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد– جامعة تشرين

1435هـ / 2014 م

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين

SYRIAN ARAB REPUBLIC
Ministry of Higher Education
Tishreen University

قرار لجنة الحكم على رسالة ماجستير

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم /٩٢٦/ المتخذ بالجلسة رقم/ ١٥ / المنعقدة بتاريخ ٢ / جمادى الثانية / ١٤٣٥ هـ الموافق ٢ / ٤ / ٢٠١٤ م وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الأحد الموافق ٢٢ / ٦ /٢٠١٤م.

والمؤلفة من السادة:

الدكتور: عبد الهادي الرفاعي الأستاذ في قسم الإحصاء والبرمجة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص/ إحصاء / عضوا .

الدكتورة: هنادي شمعون المدرسة في قسم الإحصاء والبرمجة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص/ إحصاء/ عضوا.

الدكتور : كريم أبو حلاوة المدرس في قسم علم الاجتماع بكلية الآداب في جامعة دمشق اختصاص / علم إجتماع / عضوا ومشرفا .

وناقشت اللجنة رسالة الماجستير التي تقدمت بها الطالبة: فاتن علي منصور

بعنوان: البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية – دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

١) منح الطالبة فاتن علي منصور علامة وقدرها: (رقماً ٨٤) درجة (كتابة ..ثمانون..) وبتقدير (جيد جداً) في اختصاص السكان والتنمية من قسم الإحصاء والبرمجة في كلية الاقتصاد.

٢) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحها الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعها بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللاذقية: يوم الاحد في ٢٢ / ٦ /٢٠١٤ م.

الدكتور	الدكتورة	الدكتور
كريم أبو حلاوة	هنادي شمعون	عبد الهادي الرفاعي

جامعة تشرين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

السيد الدكتور عميد كلية الآداب

بجامعة تشرين

عملا بقرار مجلس قسم اللغة العربية رقم / ١١٩ / تاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠١٤ المتضمن

مدققا لغويا لرسالة الماجستير لمؤلفها الطالبة [illegible]

وهي بعنوان (البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية - دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية) .

وتم تصويب الرسالة وتدقيقها بعد المناقشة النهائية ، كما تم الالتزام بملاحظات المدقق اللغوي أصولا

وتفضلوا بقبول الاحترام

اسم المدقق وتوقيعه : د. وفاء [illegible]

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

رئيس قسم اللغة العربية

الدكتور

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هونتيجة بحث قامت به الطالبة **فاتن علي منصور** بإشراف : الدكتور**خالدعليطو** و بمشاركة الدكتور**كريم أبو حلاوة** وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص .

المرشحة : المشرفون :

فاتن علي منصور **د.خالد عليطو**

مشاركاً- د.كريم أبو حلاوة

تصريح

أصرح بأن هذا البحث :

((البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية))

لم يسبق أن حصل على أية شهادة ولاهو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى

المرشحة :

فاتن علي منصور

السيد الدكتور رئيس قسم الإحصاء والبرمجة

نحيطكم علماً بأن الطالبة فاتن علي منصور قد أنجزت كافة التعديلات المطلوبة منها على رسالة الماجستير بعنوان : ((البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية))

ولا مانع من منحها الدرجة العلمية المطلوبة .

اللاذقية في 2014/9/8

أعضاء لجنة الحكم :

الدكتور	الدكتورة	الدكتور
عبد الهادي الرفاعي	هنادي شمعون	كريم أبو حلاوة

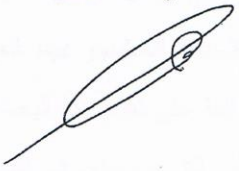

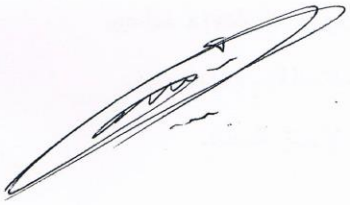

أتقدم بكل الشكر والامتنان والتقدير إلى

منهل العلم وزارة التعليم العالي

رئاسة جامعة تشرين

كلية الاقتصاد "عمادة وهيئة تدريسية وإداريين"

قسم الإحصاء والبرمجة

قسم علم الاجتماع

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الاحترام إلى أستاذي **الدكتور خالد عليطو** المدرس في قسم إدارة الأعمال لما قدم لي من علمه ووقته بهدف النصح والتوجيه ووضع الملاحظات المثمرة لضمان نجاح العمل وفق منهجية البحث العلمي.

و أتقدم بعظيم الامتنان **للدكتور كريم أبو حلاوة** المدرس في قسم علم الاجتماع في جامعة دمشق الذي رفدني بوابل توجيهاته و تعليماته, وأشكر الأساتذة الدكاترة أعضاء لجنة الحكم **الأستاذ الدكتور عبد الهادي الرفاعي و الدكتورة هنادي شمعون** لتفضلهم بالموافقة على تقييم هذا البحث وإغنائه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

و كامل الشكر والامتنان لكل من ساهم في تقديم المساعدة لإنجاز البحث.

فهرس المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
- فهرس المحتويات	أ
- فهرس الجداول	ج
- فهرس الأشكال	د
- الملخص باللغة العربية	ذ
- الملخص باللغة الأجنبية	ز
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	
أولاً: تمهيد	2
ثانياً: الدراسات السابقة	3
اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	6
ثالثاً: مشكلة الدراسة	6
رابعاً: أهداف الدراسة	7
خامساً: أهمية الدراسة	7
سادساً: متغيرات الدراسة	7
سابعاً: فرضيات الدراسة	8
ثامناً: مجتمع الدراسة وعينتها	9
تاسعاً: مصادر جمع البيانات وأدواته	9
عاشراً: منهجية الدراسة	10
حادي عشر: حدود الدراسة	10
ثاني عشر: تعريف المصطلحات	11
الفصل الأول: البطالة (مفهومها, أنواعها, وسائل معالجتها)	
1-1- مفهوم البطالة	13
1-2- تعريف العاطل عن العمل	14
1-3- أنواع البطالة	15
1-4- البطالة في البلدان النامية ووسائل معالجتها	20
1-4-1- أسباب ظهور وتفاقم البطالة في البلدان النامية	21
1-4-2- وسائل معالجة البطالة في البلدان النامية	24
1-5- البطالة في البلدان العربية ووسائل معالجتها	26
1-5-1- التوزيع العددي و النسبي لحجم المتعطلين في البلدان العربية .	32
1-5-2- وسائل معالجة البطالة في البلدان العربية	35
1-5-2-1- وسائل علاج البطالة في البلدان العربية على المستوى القومي .	35
1-5-2-2- وسائل علاج البطالة في البلدان العربية على المستوى القطري .	36

الفصل الثاني : البطالة في سورية والتحديات التي تواجهها	
تمهيد	39
2-1- الواقع الديمغرافي في سورية	39
2-1-1- معدلات الخصوبة	40
2-1-2- معدلات الوفيات	43
2-1-3- الهجرة الخارجية	44
2-1-4- البنية العمرية والنوعية	46
2-1-5- البنية العملية	47
2-1-6- البنية التعليمية لقوة العمل	48
2-1-7- معدلات البطالة	48
2-1-8- النمو السكاني والتعليم وعلاقتهما بالفقر	51
2-2- الأسباب والتحديات الرئيسية للبطالة في سورية	51
2-2-1- الأسباب والعوامل الاقتصادية المحلية	52
2-2-2- الأسباب والعوامل الاجتماعية المحلية	53
2-2-3- الأسباب والعوامل الديموغرافية المحلية	54
2-2-4- الأسباب والعوامل المتعلقة بنظام التعليم والتأهيل والتدريب المحلية	55
2-2-5- الأسباب والعوامل والظروف الخارجية المؤثرة في الاقتصاد السوري	56
2-2-6- تحديات الملتحقين بسوق العمل والحد من البطالة	58
2-3- الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة	58
2-3-1- مكاتب التشغيل	59
2-3-2- هيئة مكافحة البطالة	62
2-3-2-1- تعريف هيئة مكافحة البطالة	62
2-3-2-2- مهام هيئة مكافحة البطالة	62
2-3-2-3- الصعوبات والمشاكل التي تتعرض لها هيئة مكافحة البطالة	66
2-3-2-4- تقييم عمل كل من مكاتب التشغيل و هيئة مكافحة البطالة	68
الفصل الثالث: الآثار الناجمة عن البطالة ومنعكساتها على التنمية	
تمهيد	72
3-1- أهمية الشباب في التنمية	73
3-1-1- مفهوم التنمية وأبعادها	73
3-1-2- تعريف الشباب	74
3-1-3– مشاركة الشباب في التنمية (مفهومها وعناصرها وآلياتها)	76
3-2- المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ظاهرة البطالة	78
3-2-1- المشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة	78
3-2-2– المشكلات الاقتصادية الناتجة عن البطالة	81
3-3- منعكسات البطالة على التنمية الاجتماعية	83
3-3-1- البطالة والفقر	84
3-3-2- البطالة والتعليم	84

3-3-3- البطالة والجريمة	85
3-3-3-1- البطالة والجريمة وعلاقتهما بالصحة النفسية	85
الفصل الرابع: الدراسة العملية	
4-1- واقع البطالة في محافظة اللاذقية	92
4-1-1- دراسة الفروق بين نسب المعينين خلال الفترة 2002-2013	94
4-1-2- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الدراسات العليا والإجازات الجامعية)	96
4-1-3- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (المعاهد)	97
4-1-4- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (ثانويات)	98
4-1-5- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (التعليم الأساسي- الإعدادية)	99
4-1-6- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (مهنيون)	100
4-1-7- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (سائقون)	101
4-1-8- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (العمال)	102
4-1-9- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (جميع الفئات الوظيفية)	103
4-2- أثر البطالة في محافظة اللاذقية على التنمية الاجتماعية	104
4-2-1- مجتمع الدراسة وعينتها	104
4-2-2 - خصائص عينة الدراسة	106
4-2-3- أداة الدراسة	108
4-2-4- صدق وثبات أداة الدراسة	109
4-2-5- الأساليب الإحصائية	113
4-2-6- تحليل النتائج وتفسيرها	114
4-2-6-1- الإحصاء الوصفي	114
4-2-6-2- اختبار الفرضيات	120
* النتائج والتوصيات	124
أولاً: النتائج	125
ثانياً: التوصيات	128
* المراجع	130
أ- المراجع باللغة العربية	131
ب- المراجع باللغة الأجنبية	136
* الملاحق	137

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية	34
1-2	معدل الخصوبة الكلية و الزوجية حسب المحافظات لعام 2009	41
2-2	معدل الولادات والوفيات الخام حسب المحافظات لعام 2009	44
3-2	توزع البطالة حسب المحافظات (%)عام 2008	49
4-2	تطور التركيب التعليمي للسكان (15 سنة فأكثر) حسب النوع 2004-2009	55
1-4	أعدد المسجلين في مكاتب التشغيل والتوظيف من جميع الفئات خلال الفترة 2002-2013	92
2-4	أعدد المعينين من جميع الفئات الوظيفية خلال الفترة 2002-2013	93
3-4	نسبة أعداد المعينين إلى أعداد المسجلين في كل فئة خلال الفترة 2002-2013	94
4-4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفرق بين نسب أعداد المعينين خلال الفترة 2002-2013	94
5-4	نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين فئات أعداد ا المعينين خلال الفترة 2002-2013	95
6-4	نتائج اختبارC Dunnett لتحديد الفروق بين فئات نسب أعداد المعينين خلال الفترة 2002-2013	95
7-4	معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (الدراسات العليا والإجازات الجامعية)	96
8-4	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (الدراسات العليا والإجازات الجامعية)	96
9-4	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (الدراسات العليا والإجازات الجامعية)	97
10-4	معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (المعاهد)	97
11-4	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (المعاهد)	97
12-4	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (المعاهد)	98
13-4	معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (الثانويات)	98
14-4	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (الثانويات)	98
15-4	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (الثانويات)	99
16-4	معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (التعليم الأساسي- الإعدادية)	99
17-4	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (التعليم الأساسي- الإعدادية)	99
18-4	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (التعليم الأساسي- الإعدادية)	100
19-4	معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (مهنيون)	100
20-4	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (مهنيون)	100

4-21	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (مهنيون)	101
4-22	معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (سائقون)	101
4-23	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (سائقون)	101
4-24	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (سائقون)	102
4-25	معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (عمال عاديون)	102
4-26	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (عمال عاديون)	102
4-27	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (عمال عاديون)	103
4-28	معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (جميع الفئات الوظيفية)	103
4-29	اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (جميع الفئات الوظيفية)	103
4-30	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين (جميع الفئات الوظيفية)	104
4-31	أعداد العاطلين عن العمل وفق إحصائيات مكتب التشغيل والتوظيف للعام 2013	105
4-32	حجم العينة اللازم سحبه من كل طبقة بطريقة التوزيع المتناسب للعام 2013	106
4-33	توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس	106
4-34	توزع أفراد العينة حسب متغير مكان الإقامة	107
4-35	توزع أفراد العينة حسب متغير الفئة كما وردت في مكتب التوظيف والتشغيل	107
4-36	توزع أفراد العينة حسب متغير العمر	107
4-37	توزع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	108
4-38	الجدول (4-38) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (أثر البطالة على مستوى الفرد العاطل عن العمل)	110
4-39	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (أثر البطالة على مستوى أسرة العاطل عن العمل)	111
4-40	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (أثر البطالة على مستوى المجتمع المحلي)	111
4-41	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية)	112
4-42	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للمقياس	112
4-43	قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة	113
4-44	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة آثار البطالة على مستوى الفرد العاطل عن العمل	114
4-45	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية و نتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة آثار البطالة على مستوى أسرة العاطل عن العمل	117
4-46	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية و نتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة آثار البطالة على مستوى المجتمع المحلي	118
4-47	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية و نتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على	119

	أسئلة آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية	
48-4	نتائج اختبار الوسط الحسابي One- Sample T Testلأثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل	120
49-4	نتائج اختبار الوسط الحسابي One- Sample T Testلأثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل	121
50-4	نتائج اختبار الوسط الحسابي One- Sample T Testلأثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي	121
51-4	نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في أثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل تبعاً لمتغير الفئة الوظيفية	122
52-4	نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في أثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل تبعاً لمتغير الفئة الوظيفية	123
53-4	نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في أثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي تبعاً لمتغير الفئة الوظيفية	123

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	التوزيع النسبي لأعداد المتعطلين في الوطن العربية 2008 م	33
1-2	تطور معدل الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة 1978 – 2009 (للمرأة الواحدة)	42
2-2	معدلات الخصوبة الكلية (للمرأة الواحدة) حسب الحالة التعليمية لعام 2009	42
3-2	عدد المهاجرين بالألف للفترات (1994-2004-2010)	45
4-2	تطور التركيب العمري للسكان للأعوام 1994-2004 - 2010(%)	46
5-2	معدل النشاط الاقتصادي الخام خلال الفترة 1994-2004-2009	47
6-2	تطور نسبة الأمية (15 سنة فأكثر) حسب النوع 1994-2004-2009	56
1-4	التكرارات النسبية لتوزع أفراد العينة حسب متغيرات (النوع, مكان الإقامة, الفئة الوظيفية, العمر, الحالة الاجتماعية)	108

الملخص باللغة العربية

البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وهي تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية, وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني, وتعد من أهم مظاهر عدم الاستخدام الفعّال للموارد البشرية وهدر لطاقات جزء من ذوي النشاط الاقتصادي القادرين على العمل الراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى, وهي تعبر في الوقت نفسه عن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني يضعف مبادئ التضامن الوطني والمسؤولية الجماعية.

هدفت الدراسة إلى:

1- دراسة واقع البطالة في محافظة اللاذقية من خلال دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئات: (الدراسات العليا والإجازات الجامعية, المعاهد, ثانويات, التعليم الأساسي- الإعدادية, مهنيون, سائقون, العمال).

2- دراسة أثر البطالة في محافظة اللاذقية على التنمية الاجتماعية على صعيد: الفرد العاطل عن العمل. أسرة الفرد العاطل عن العمل. المجتمع المحلي.

يشمل مجتمع الدراسة الشباب العاطلين عن العمل وفق إحصائيات مكتب التشغيل والتوظيف للعام 2013 في محافظة اللاذقية, والبالغ عددهم (19954), وتم تحديد حجم العينة اللازم سحبها من المجتمع السابق , وبلغ عدد أفراد العينة (377), حيث تمّ توزيعها بشكل متناسب على (فئات المتعطلين).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, حيث تمّ تكوين الإطار النظري للدراسة من خلال الكتب والدوريات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.كذلك تمّ اعتماد أسلوب المسح الإحصائي من خلال جمع البيانات من مفردات العينة باستخدام أداة الدراسة (الاستبانة)، بغرض إتمام الدراسة الميدانية. كذلك تمّ اعتماد سلسلة زمنية ممتدة من العام 2002-2013 لأعداد المسجلين والمشتغلين في مكتب التشغيل والتوظيف باللاذقية, وذلك لدراسة العلاقة فيما بينهما وحسب كل فئة كما تمّ تصنيفها في مكتب التشغيل والتوظيف.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

1- هناك أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية, حيث يتولّد لدى المتعطّل شعور بأنّه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع, كما تولّد البطالة لديه اضطراباً وإحباطاً شديداً من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل, وتؤدي إلى تأخره في الزواج نظراً لتكاليفه, كما تسهم في

حدوث الاغتراب المتمثّل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل, وتؤدي إلى الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسيّة.

2- هناك أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمّل الأسرة عبء معيشة المتعطلين, حيث تضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدراسة وزجّهم في سوق العمل, كما أنها غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.

3- هناك أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمّل المجتمع عبء معيشة المتعطلين, حيث تؤدي البطالة أحياناً إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع, كما تمثل قلة توفر فرص العمل أمام الشباب عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشري, كما تؤدي البطالة إلى ضعف في النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي وتسهم في التخلف الحضاري, وضعف الانتماء للوطن.

4- هناك آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية, وتتمثل في ضعف العلاقات والروابط الأسرية, فهي تسهم في تعميق نظرة الكراهية للأغنياء, كما تؤدي إلى عدم القدرة على القيام بالواجبات الاجتماعية, وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي, والميل نحو العنف والعصبية, وسيطرة الشعور بالقلق, وارتفاع وتيرة العنف الأسري, كما أنها تجعل من العاطل عن العمل أكثر ميولاً إلى العزلة عن المجتمع *.

*العزلة: تشير إلى الغياب التام أو شبه التام للتواصل مع المجتمع , وبمعنى آخر الانفصال عن الآخرين و بقاء الشخص منفرداً وحيداً معظم الوقت .

ABSTRACT

Unemployment problem of economic and social dimensions which clearly reflect a deficit in economic structures, and the defect in the work of the national economy, and is considered one of the most important manifestations of the effective use of human resources and a waste of energies is part of the economically active who are able to work wishing the researchers with him to no avail, which reflect at the same time for a social imbalance at the national level weakens the principles of national solidarity and collective responsibility.

The study aimed to:

1 - the study of the reality of youth unemployment in the province of Latakia, through the study of the relationship between the number of registered and employed categories : graduate and leave the university, colleges, high schools, primary education - prep , professionals , drivers , laborers).

2 - Study the impact of youth unemployment in the province of Latakia on social development in terms of: the individual is unemployed. The family of the individual unemployed. The local community.

Includes a study population of unemployed youth according to statistics office operation and employment for 2013 in the province of Latakia, totaling (19954), and to determine the sample size needed withdrawn from the community the previous law was adopted sample statistical, and the total number of respondents (377), where it was distributed disproportionately (categories of unemployed).

The study was descriptive analytical method, which has been configured theoretical framework for the study through books, periodicals and previous studies related to the subject of study. As well as the method has been adopted survey by collecting data from the sample using the study tool (questionnaire), the purpose of the completion of the field study. It was also the adoption of a time series of the year 2002-2013 to the number of registered and employed in the Office of Employment and Employment in Latakia, in order to study the relationship between them, as each category has also been classified in the Office of Employment and Employment.

One of the most important findings of the study:

1 - There is the impact of unemployment on social development at the level of the individual is unemployed, and is so essentially to accept unemployed any work even if it is not commensurate with his qualifications Scientific, where is generated when the unemployed feeling that he is not able to provide expertise and to contribute to society which creates the impression he has as a burden on society, and generate unemployment has upset and very frustrated than double the hope of having an opportunity to work, and lead to delay marriage because of the cost, also contribute to the occurrence of alienation goal in the sense of frustration and lack of ability to work, and lead to a sense of deprivation of fundamental rights.

2 - There is the impact of unemployment on social development at the level of the family of the individual is unemployed , and is it mainly in carrying the family burden of living of the unemployed , so you have a lot of families that suffer the head of the family of unemployment to guide his children to leave school and

thrown into the labor market , they often resort to borrowing as a result of increased financial burden for the family placed on it.

3- mmunity level , and is therefore mainly in carrying community burden of living of the unemployed , where lead unemployment sometimes to the poor distribution of wealth and income in the community , and represents a lack of employment opportunities for young obstacle consequent waste of human capital , as unemployment leads to weakness in economic growth and social solidarity, and contribute to the cultural backwardness , and the weakness of belonging to the homeland.

4 -there are other effects of unemployment on social development, and is in weak relationships and family ties, they contribute to deepening the look of hatred for the rich, also lead to an inability to perform the duties of social, and lead to a state of social instability, and a tendency toward violence, fanaticism, and control feeling concerned, the higher the frequency of domestic violence, as they make the unemployed more tendencies to isolation and insular society.

الفصل التمهيدي
الإطار العام للدراسة

محتويات الفصل:

أولاً: تمهيد

ثانياً: الدراسات السابقة

-اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ثالثاً: مشكلة الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: أهمية الدراسة

سادساً: متغيرات الدراسة

سابعاً: فرضيات الدراسة

ثامناً: مجتمع الدراسة وعينتها

تاسعاً: مصادر جمع البيانات وأدواته

عاشراً: منهجية الدراسة

حادي عشر: حدود الدراسة

ثاني عشر: تعريف المصطلحات

الفصل التمهيدي
الإطار العام للدراسة

أولاً: تمهيد:

يعيش العالم مرحلة تحول اقتصادي واجتماعي كبيرة تتمثل بعولمة الأسواق وتحرير التجارة والسلع والخدمات والأموال والمعلومات, تتراجع مع هذا التحول أدوار مؤسسات المجتمع, وتنتشر البطالة مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة والإعلام والكمبيوتر.

ولعل مشكلة النمو السكاني في مرحلة التحول تلك, من أهم المشكلات التي تعاني منها سورية, وقد وضعت صنّاع القرار أمام مسؤوليات جديدة, لإعادة النظر بالسياسات الاقتصادية و استراتيجية التنمية وقفزت مشكلة البطالة وإصلاح نظام التعليم والتوازن بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي في سورية إلى المرتبة الأولى في سلم أولويات برامج التطوير. لكن ما تزال الطريق طويلة والمعوقات كبيرة لتجاوز أهم عقدتين في مسيرة التطوير وهما مشكلتا النمو السكاني المرتفع والبطالة, وما ينجم عنهما من مشكلات اقتصادية وإدارية واجتماعية.

تعد البطالة مشكلة اقتصادية, كما هي مشكلة اجتماعية, وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة, فالشاب يفكر في بناء أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على نفسه, من خلال العمل والإنتاج لاسيما ذوي الكفاءات والخريجين الذين أمضوا الشطر المهم من حياتهم في الدراسة والتخصص واكتساب الخبرات العملية ولا يجدون عملاً يناسبهم ويناسب مؤهلاتهم, كما يعاني الكثير من الشباب من البطالة بسبب نقص التأهيل وعدم توفر الخبرات لديهم لتدني مستوى تعليمهم وإعدادهم, هذا وتؤكد الإحصاءات أن الكثير من العاطلين عن العمل من جيل الشباب يعانون من الفقر والحاجة والحرمان وتخلف أوضاعهم الصحية أو تأخرهم عن الزواج وتكوين الأسرة أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أثارت اهتمام المسؤولين وأصحاب القرار في الوقت الراهن, فقد أخذت الدولة على عاتقها دراسة البطالة وتحليل أسبابها بشكل مستمر و دؤوب وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبها مقارنة بقوة العمل من إجمالي عدد السكان حيث بدأت بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسبة البطالة وتقليصها في المجتمع.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (عمر موسى شيخ عمر, 2008) بعنوان:" دراسة مشكلة البطالة و علاجها".

تناولت الدراسة تحليلاً لواقع البطالة في سورية, كما تناولت خصائص القوى العاملة وتحليل الأرقام عن البطالة في سورية واستعراض التجربة السورية في مكافحتها للبطالة والحد من آثارها, وخلصت الدراسة إلى أن نظام الإنتاج السائد في المجتمع (زراعياً وصناعياً) يؤثر في انتشار مشكلة البطالة, وإن الحالة التعليمية تؤثر في انتشار البطالة, والهجرة.

2- دراسة (أديب علي صقر, 2006) بعنوان: "البطالة في سورية: الواقع و الآفاق".

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية القوى العاملة وخصائصها في سورية وتوزيعها حسب فئات السن والنشاط الاقتصادي والحالة العملية, وأرجعت الدراسة أسباب البطالة في سورية إلى مجموعتين داخلية تتمثل في تراجع معدلات نمو الاقتصاد السوري عن معدلات النمو السكاني وبالتالي تراجع في خلق فرص عمل جديدة, أما الخارجية: تتجسد في انخفاض الطلب الخارجي على العمالة السورية في منطقة الخليج العربي وعودة أعداد كبيرة من القوى العاملة السورية من منطقة الخليج , و لاسيما بعد الأحداث الأخيرة التي ألمت بالمنطقة. كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من البطالة في سورية تتجسد في الفئات المتعلمة على اختلاف مستوياتها ,كما أن عدد المتعطلين يتزايد باستمرار لدرجة أنه تضاعف مرات عدة خلال سنوات, لدرجة تفوق معدلات النمو الاقتصادي, ويوجد غياب في التلاؤم والانسجام بين مخرجات النظام التعليمي في سورية ومتطلبات سوق العمل.

3- دراسة (المالكي, عبد الرزاق دخيل الله بن حزام, 2003) بعنوان: "البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية" دراسة ميدانية في المؤسسة الإصلاحية بالحائر بمدينة الرياض

.هدفت الدراسة إلى كشف علاقة البطالة بالجريمة في المملكة العربية السعودية, واقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من مشكلة الجريمة. استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الكشفي. وشمل مجتمع الدراسة معظم مرتكبي الجرائم من العاطلين عن العمل المحكوم عليهم والموجودين بالمؤسسة الإصلاحية بالحائر في مدينة الرياض ويبلغ عددهم (489) سجيناً. وكان من أهم نتائج الدراسة: 1- هناك علاقة قوية بين الحالة المهنية ونوع الجريمة.

2- إن نسبة الأفراد الذين يعملون أكثر من الأفراد الذين لا يعملون ممن ارتكبوا الجرائم المالية.

3- إن الأفراد الذين يعملون وارتكبوا جرائم مختلفة مثل الجرائم المالية أو الجرائم الأخلاقية أو جرائم أخرى مختلفة كانت نسبتهم مرتفعة جداً.

4- دراسة (خالد بن رشيد النويصر, 2000) بعنوان: "بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها وأسبابها و حلولها ".

تناولت هذه الدراسة واقع وأسباب والحلول المناسبة لبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة من حيث العدد والتخصص والتوزيع الجغرافي.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن أبرز الأسباب المؤدية لمشكلة بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي إحجام القطاع الخاص عن تشغيل العمالة السعودية بسبب ارتفاع تكلفتهم الاقتصادية مقارنة بالعمالة الوافدة, وإحجام بعض الخريجين عن العمل في القطاع الخاص بسبب غياب الشعور بالأمن الوظيفي فيه مقارنة بالقطاع العام, إضافةً إلى استمرار التوسع في التخصصات الدراسية النظرية التي لم يعد سوق العمل بحاجة إليها, كما يوجد نقص في الخبرات الوظيفية السابقة عند معظم الباحثين عن عمل.

5- دراسة (بثينة توفيق رجب, 1999) بعنوان: "البطالة والسلوك المنحرف في سورية" دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق" .

موضوع الدراسة هو التعرف على مدى العلاقة بين ارتفاع معدلات البطالة والسلوك المنحرف لكل من الجنسين, وحاولت الدراسة الكشف عن علاقة المستوى التعليمي ونوعية السلوك المنحرف للعاطل عن العمل والمستوى الاقتصادي لأسرة العاطل وعلاقتها بالسلوك المنحرف, من خلال معرفة حجم البطالة بين الذكور والإناث والأسباب الرئيسية والمباشرة لارتفاع معدل البطالة في سورية, وعدَت الدراسة البطالة سبباً مباشراً لارتكاب السلوك المنحرف.

6- دراسة (بدر عبد المنعم و آخرون, 1998) بعنوان :"علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي" . تناولت هذه الدراسة البطالة في الوطن العربي و حجمها ومقارنته في دول أخرى, والكشف عن عوامل وآثار البطالة والتحقق من وجود علاقة بين البطالة والجريمة والانحراف وطرح تصور لمواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي, وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية تقع في موقع وسط بين الدول ذات معدلات البطالة المنخفضة والدول ذات المعدلات المرتفعة ,كما بينت الدراسة أنه من الصعب رد أسباب البطالة إلى سبب واحد بعينه فالعوامل التي تسبب البطالة عادةً ما تتعدد وكثيراً أيضاً ما تكون متداخلة, وأيضاً بينت الدراسة أن المشكلات والآثار التي تترتب على البطالة هي آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية.

7- دراسة (Linda Levin,2013,) بعنوان : "النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة" .

تناولت الدراسة الأسباب المتنوعة لاستمرار ارتفاع معدل البطالة وما لها من أثار سلبية على الرفاهية الاقتصادية للأفراد وعلى الميزانية الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ معدل البطالة 9.5 % بعد خروج الاقتصاد الأمريكي من الركود الذي أصابه بعد أحداث 11 أيلول 2001

ثم ارتفع إلى10 %في شهر تشرين الثاني2009 حيث أخذ بالانخفاض تدريجياً منذ ذلك الحين إلى ما دون 8 %

كما درست معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وتحسنه في فترة الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب وعلاقته بمعدل الناتج المحلي الحقيقي والمتوقع خلال الأعوام القليلة القادمة , حيث كانت التوقعات الاقتصادية للمكتب الاختياري للميزانية في الكونجرس, أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتناسب مع معدل نمو الناتج المحتمل خلال الفترة 2012–2022 ,فقد نتج هذا البطء في النمو كما توقعت الدراسة ,بسبب الانخفاض البطيء لمعدل البطالة الذي وصل إلى 5.9 % عام 2017 .

8- دراسة (Alison McClelland and Fiona Macdonald,1998) بعنوان : الآثار الصحية و الاجتماعية المترتبة على البطالة :

تناولت الدراسة الآثار الاجتماعية للبطالة والتي تشمل الصعوبات المالية الشديدة والفقر والتشرد ومشكلات السكن و التغرب وزيادة العزلة الاجتماعية والجريمة وتناقص الثقة واحترام الذات في استراليا, بالإضافة لذلك انخفاض معدل البطالة بصورة غير متناسبة مع معدل النمو في الفئات المحرومة في المجتمع , كما وجدت الدراسة أن البطالة هي أهم أسباب الفقر والتشرد في استراليا كما أكدت على علاقة البطالة بالصحة المجتمعية وعلاقتها بظهور أمراض محددة مثل السكري وأمراض الرئة ,وكانت البطالة سبب رئيسي بظهور مرض الاكتئاب .

9- دراسة (Steering Committee On Social Policy CDPS,2001)

بعنوان : النتائج الاجتماعية والأسرية وتكلفة البطالة على الشباب : تناولت هذه الدراسة البحث في الاتجاهات الحديثة التي تدرس بطالة الشباب في دول الاتحاد الأوربي , وآثارها الاجتماعية في صفوف الشباب , ناقشت هذه الدراسة التدابير التي اتخذتها الحكومات والوكالات غير الحكومية للحد من الآثار الضارة المحتملة لبطالة الشباب, حيث كانت البيانات الإحصائية تظهر أن البطالة الدائمة غالباً ما تتركز بين الشباب , وهذه التدابير تبدو وكأنها كانت تدابير محددة تستخدم الشباب كأسلحة فعالة في النضال ضد هذا النوع من البطالة , وكمثال على هذه التدابير في بعض البلدان الأعضاء في مجلس الاتحاد الأوربي كان التقاعد المبكر وسيلة لإعادة توزيع فرص العمل على الشباب لكنه يفرض عبئاً مالياً ثقيلاً على ميزانية الدولة , فضلاً عن الأسباب الديموغرافية كشيخوخة السكان في معظم البلدان الأعضاء في دول الاتحاد الأوربي .

- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

نجد أن هناك تشابهاً بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث تناولهم لمشكلة البطالة وأسبابها, وخصائصها إلا أن هذه الدراسة تركز بشكل جوهري على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن البطالة وأثرها في التنمية الاجتماعية, وتركز على دراسة مشكلة البطالة من حيث تأثيرها في الفرد الذي يعد المحرك الأساسي لعملية التنمية, وتدرس تأثير البطالة على الأسرة لكونها حجر الأساس في تركيب المجتمع ومنها يكتسب الفرد خبراته الاجتماعية, أيضاً تركز الدراسة على تأثير البطالة في المجتمع المحلي. يضاف إلى ذلك أن الدراسة الحالية تتناول واقع البطالة في محافظة اللاذقية من خلال دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين لفئات المتعطلين خلال الفترة (2002-2013), ومعرفة معدلات نمو البطالة خلال هذه الفترة, وهذا ما يميز الدراسة الحالية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

يعاني القطاع العام من زيادة عددية في اليد العاملة نتيجة لإتباع سياسة التوظيف القائمة على خلق فرص عمل لكل راغب في العمل بصرف النظر عن الاحتياجات الفعلية لمنشآت القطاع العام, هذه الزيادات أدت إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية, بالتالي تراجع إنتاجية العمل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بالتالي عدم القدرة على إقامة وحدات إنتاجية جديدة تستوعب المزيد من القوى العاملة وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة.

انطلاقاً من ذلك تشكل البطالة واحدة من التحديات التي تواجهها سورية لذا فإن مواجهتها وتقليص أبعادها يمنحها قدرة أكبر في مواجهة التحديات الأخرى المتمثلة في الانفتاح الاقتصادي والشراكات مع الدول العربية والعالم الخارجي. والبطالة لا تأتي من فراغ بل تحدث نتيجة خلل اجتماعي وظروف اقتصادية تحول دون توفر أعداد كافية ومناسبة من فرص العمل لتشغيل المتعطلين وينتج عنها مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة تنعكس بآثارها السلبية على الفرد والأسرة. إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي، بلا شك، من أهمية مشكلة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع، وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار النفسية والاجتماعية على أفراد المجتمع. ووفقاً لذلك تكمن المشكلة الأساسية في الحاجة إلى تحديد العلاقة بين حالة البطالة والمستويات التعليمية للمتعطلين، وحالة البطالة والتنمية الاجتماعية من جانب آخر، وذلك من خلال تحديد الآثار السلبية المترتبة على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، ومدى تأثيرها في الوضع النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع, وعليه تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما واقع البطالة في محافظة اللاذقية؟ وما هو أثرها على التنمية الاجتماعية سواء المتعلق بالفرد العاطل عن العمل أم الأسرة أم المجتمع؟

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رصد مشكلة البطالة من خلال :

أولاً: دراسة واقع البطالة في محافظة اللاذقية من خلال:

2- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين في(جميع الفئات الوظيفية بحسب تصنيفها في مكتب التشغيل و التوظيف في محافظة اللاذقية).

3- دراسة الفروق بين نسب المعينين خلال الفترة (2002-2013).

ثانياً: دراسة أثر البطالة في محافظة اللاذقية على التنمية الاجتماعية على صعيد:

1- الفرد العاطل عن العمل.

2- أسرة الفرد العاطل عن العمل.

3- المجتمع المحلي.

خامساً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1- كونها تسهم بشكل مباشر في التنبيه إلى خطورة مشكلة البطالة, والعمل الجاد على إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء عليها.

2- ما يمكن أن تضيفه نتائجها في معرفة الأسس التي يمكن الاستعانة بها لإيجاد بعض الحلول للتخفيف من آثارها.

3- كونها تتناول بالدراسة الشريحة الأهم من فئات المجتمع وهم الشباب الذين يمثلون عماد المجتمع وأساس بنائه.

4- خطورة مشكلة البطالة و ما تفرزه من آثار سلبية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع وبما يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الشاملة في المجتمع.

سادساً: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: البطالة (أعداد المسجلين في مكتب التوظيف والتشغيل في محافظة اللاذقية, ولم يتم تعيينهم حتى تاريخه).

المتغير التابع: التنمية الاجتماعية, ويمكن قياسها هنا بنسب المعينين من إجمالي أعداد المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف, وذلك حسب كل فئة وظيفية مثلما تمّ تصنيفها في مكتب التوظيف والتشغيل, وذلك خلال الفترة 2002-2013, حيث إن زيادة أعداد المعينين من إجمالي أعداد

المسجلين يعد مؤشراً على تحقيق التنمية الاجتماعية وخصوصاً ضمن الفئات الوظيفية العليا (أي ممن يحملون شهادات عليا).

كما يمكن قياسها من خلال أثر البطالة سواء على صعيد الفرد العاطل عن العمل, أم على صعيد الأسرة, أم على صعيد المجتمع المحلي.

سابعاً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعداد المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف و أعداد المعينين خلال الفترة 2002-2013.

<u>ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:</u>

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف والمعينين من الفئة (الدراسات العليا والإجازات الجامعية).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف والمعينين من الفئة (المعاهد).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف والمعينين من الفئة (ثانويات).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف والمعينين من الفئة (التعليم الأساسي- الإعدادية).

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف و المعينين من الفئة (مهنيون).

الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف والمعينين من الفئة (سائقون).

الفرضية الفرعية السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف والمعينين من الفئة (العمال).

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب المعينين في مكتب التشغيل والتوظيف خلال الفترة 2002-2013.

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يوجد أثر للبطالة في التنمية الاجتماعية.

<u>ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:</u>

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر للبطالة في التنمية الاجتماعية على صعيد الفرد العاطل عن العمل.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر للبطالة في التنمية الاجتماعية على صعيد أسرة الفرد العاطل عن العمل.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر للبطالة في التنمية الاجتماعية على صعيد المجتمع المحلي.

ثامناً: مجتمع الدراسة وعينتها:

يشمل مجتمع الدراسة العاطلين عن العمل وفق إحصائيات مكتب التشغيل والتوظيف للعـــام 2013 في محافظة اللاذقية, كما يوضح الجدول الآتي:

الفئة	أعداد المسجلين	أعداد المعينين	أعداد العاطلين	نسبة أعداد العاطلين
الدراسات العليا والإجازات الجامعية	4271	19	4252	%21.33
المعاهد	1719	20	1699	%8.31
الثانويات	7439	17	7422	%37.12
التعليم الأساسي- الإعدادية	2680	35	2645	%13.30
المهنيون	50	0	50	%0.28
السائقون	272	1	271	%1.39
العمال العاديون	3630	15	3615	%18.28
المجموع	**20061**	**107**	**19954**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مكتب التوظيف والتشغيل في محافظة اللاذقية للعام 2013

بناءً على معطيات الجدول السابق بلغ عدد العاطلين عن العمل في المحافظة والمسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف (19954), ولتحديد حجم العينة اللازم سحبها من المجتمع السابق تمّ الاعتماد على العلاقة التالية :

$$n = \frac{p.q}{\frac{p.q}{N} + \frac{\alpha^2}{Z^2}}$$

وبلغ عدد أفراد العينة (377), حيث تمّ توزيعها بشكل متناسب على (فئات المتعطلين), وسيرد من القسم العملي تفصيل دقيق لمجتمع الدراسة وعينتها.

تاسعاً: مصادر جمع البيانات:

1- الكتب والدوريات والبحوث والدراسات الجامعية الأجنبية والعربية.

2- الوثائق والسجلات والتقارير الرسمية والمجموعات الإحصائية.

3- استبانة أثر البطالة في التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية.

4- سلسة زمنية من العام 2002 ولغاية العام 2013 وتشمل أعداد المسجلين والمعينين في مكتـــب التشغيل والتوظيف في محافظة اللاذقية.

عاشراً: منهجية الدراسة:

تمّ في هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي, وتمّ تكوين الإطار النظري للدراسة من خلال الكتب والدوريات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

كذلك تمّ اعتماد أسلوب المسح الإحصائي من خلال جمع البيانات من مفردات العينة باستخدام أداة الدراسة (الاستبانة)، بغرض إتمام الدراسة الميدانية.

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين:

أ- القسم النظري: تم الاعتماد في هذا القسم على المنهج الوصفي من خلال دراسة مشكلة البطالة عموماً من حيث طبيعتها, ومفهومها وأبعادها التاريخية وعواملها وخصائصها والجهود المبذولة في مواجهتها في سورية وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها, من خلال الاستعانة بالمراجع العربية والأجنبية والدوريات العلمية ومواقع الإنترنيت.

ب- القسم العملي: تم اعتماد سلسلة زمنية من العام 2002-2013 لأعداد المسجلين والمعينين في مكتب التشغيل والتوظيف باللاذقية, وذلك لدراسة العلاقة فيما بينهما وحسب كل فئة كما تمّ تصنيفها في مكتب التشغيل والتوظيف. كذلك تمّ استخدام منهج المسح الإحصائي في الدراسة الميدانية, حيث تمّ جمع البيانات اللازمة باستخدام الاستبيان كأداة ووسيلة لجمع البيانات وتمّ توزيع (377) استمارة على عينة من الشباب العاطلين عن العمل تمّ تحديدها باستخدام العلاقة الآتية :

$$n = \frac{p.q}{\frac{p.q}{N} + \frac{\alpha^2}{Z^2}}$$

وتوزيعها بشكل متناسب على فئات العاطلين, ومن ثم تمّ استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات والمعطيات من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائيSpss.

حادي عشر: حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية: يتناول البحث أثر البطالة في التنمية الاجتماعية.

ب- الحدود المكانية: مكتب التشغيل والتوظيف في محافظة اللاذقية.

ج- الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على عينة من العاطلين عن العمل.

د- الحدود الزمانية: تمّ إجراء هذه الدراسة خلال الفترة 2009-2014, واعتمدت سلسة زمنية من العام 2002 ولغاية العام 2012.

ثاني عشر: تعريف المصطلحات:

1- البطالة Unemployment:هي حالة توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده.

2-التنمية الاجتماعية Social Development:هي عملية تغير اجتماعي مقصود ومخطط له تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وتسعى لإقامة بناء اجتماعي جديد , لتحقيق الحياة الأحسن للمجتمع ككل عن طريق المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع , لإشباع الحاجات الاجتماعية للإفراد.

الفصل الأول

البطالة (مفهومها, أنواعها, وسائل معالجتها)

محتويات الفصل:

1-1- مفهوم البطالة

2-1- تعريف العاطل عن العمل

3-1- أنواع البطالة

4-1- البطالة في البلدان النامية ووسائل معالجتها

1-4-1- أسباب ظهور وتفاقم البطالة في البلدان النامية

2-4-1- وسائل معالجة البطالة في البلدان النامية

5-1- البطالة في البلدان العربية ووسائل معالجتها

1-5-1-التوزيع العددي و النسبي لحجم المتعطلين في البلدان العربية

2-5-1-وسائل معالجة البطالة في البلدان العربية

1-2-5-1- وسائل علاج البطالة في البلدان العربية على المستوى القطري

2-2-5-1- وسائل علاج البطالة في البلدان العربية على المستوى القومي

الفصل الأول
البطالة (مفهومها, أنواعها, عواملها)

1-1- مفهوم البطالة:

تعد البطالة مشكلة اجتماعية اقتصادية ظهرت مع ارتفاع عدد السكان وندرة الموارد المادية وزادت حدتها مع زيادة التطور التكنولوجي و أتمتة الإنتاج, و تمثل اليوم إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, " حيث يتوقف عليها استمرار الدول لأن الاستمرار هو بمقدار ما تقدمه هذه الدول لأفرادها من دعم وخدمة مستمرة لهم ففي الوقت الذي تتعطل فيه بعض فئات المجتمع عن العمل سيشكل ذلك معول هدم لتلك الأمة وإنذاراً بخرابها كما حصل بالنظام الإقطاعي "(عبد المنعم وآخرون , 1998 ,20-21)

كما تعرّف البطالة بأنها مشكلة اقتصادية – اجتماعية مرضية وتتجلى في مطاردة عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة أو زيادة عدد العاملين المتوفرين عن فرص العمل المتاحة , وأن المجتمع الذي لا يستطيع تشغيل كافة أبنائه القادرين على العمل هو كالجسم الذي لا يستطيع تشغيل كل أعضائه وأنه لمن الصعب تصور الوضع المادي والمعنوي المتردي للإنسان العاطل عن العمل بدون دخل في عصر أصبح فيه ذو الراتب الكبير عاجزاً عن تلبية كافة احتياجاته الضروريّة. (شعبان,1993 ,101).

ومفهوم البطالة لغة تشتمل على المعاني الآتية :

1- العامل الذي تعطل و لم يجد عملاً رغم بحثه عن عمل ورغبته فيه.

2- عدم توفر التوظيف الكامل لأفراد المجتمع. (السراحنة و حسن , 2000, 47).

"فالبطالة إذاً هي حالة توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده"(حسين, 1992, 45). أو أنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حال عدم توفره لشخص قادر عليه وراغب فيه ضمن حدود سن المقدرة على العمل(ابن علي,2005) , فهي تعبر عن هدر وتعطيل للموارد البشرية بصورة عامة والقوى العاملة بصورة خاصة وعدم توفر التوظيف الكامل لطالبي العمل.

وقد عرف العالم الفرنسي جان باتيست ساي البطالة بأنها:" تعرقل التداول بسبب عدم وجود مشترين لكمية البضائع المنتجة , وحينئذ تتوقف آلات كثيرة عن العمل, ويصبح كثير من العمال في حالة بطالة"(السراحنة و حسن,2000 ,49).

وبرأيي يمكن الاستنتاج من التعريفات السابقة أن هناك ثلاثة شروط أساسية تحدد مشكلة البطالة وهي:

1- أن يكون الفرد دون عمل سواء كان بأجر أم لحسابه الخاص.

2- أن يكون الفرد ضمن حدود سن المقدرة على العمل وراغباً في العمل و قادراً عليه سواء بأجر أو لحسابه الخاص.

3- أن يكون الفرد باحثاً بحثاً جدياً دون جدوى عن العمل المرغوب فيه سواء كان بأجر أم لحسابه الخاص وفق ظروفه المعتادة.

2-1- تعريف العاطل عن العمل:

حسب ما هو شائع ليس كل من لا يعمل هو عاطل عن العمل حيث إن هناك فئات غير قادرة على العمل لا يمكن القول عنهم إنهم عاطلون عن العمل ولا يمكن احتسابهم ضمن معدلات البطالة كالمرضى والعجزة والأطفال وكبار السن والأفراد الذين كانوا يعملون أو أحيلوا للتقاعد ويتقاضون راتباً شهرياً , كذلك هناك أفراد قادرون على العمل وعلى الإنتاج ولا يعملون فعلاً, ومع ذلك لا يجوز عدهم عاطلين عن العمل حيث أنهم لا يبحثون عن فرص عمل مثل الطلبة الذين يدرسون في الثانويات والجامعات من الفئة العمرية (15-24), فهؤلاء رغم قدرتهم على العمل لا يبحثون عن عمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة والتحصيل العلمي والمعرفي لهذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين , كذلك يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل لكنهم لا يعملون لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل, فهؤلاء أيضاً لا يعدون عاطلين, كذلك هناك أفراد يعملون ويحصلون على أجر لكنهم يبحثون عن عمل أفضل, هؤلاء لا يجوز عدهم عاطلين عن العمل وعليه نستنتج أنّ ليس كل قادر على العمل, وليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل (السراحنة و حسن,2000 ,49) , وعموماً هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معاً لتعريف العاطل عن العمل بحسب الإحصاءات الرسمية وهما:

1- أن يكون قادراً على العمل.

2- أن يبحث عن فرصة عمل.

وبحسب منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو: كل من في سن العمل ويرغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولا يجده، ويقوم هذا التعريف على العناصر التالية :

1- أن يكون عمر الشخص ضمن السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصادياً.

2- أن يكون من دون عمل أي لا يعمل مقابل أجر أو لحسابه الخاص.

3- متاح للعمل أي أنه بانتظار عمل سواء عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

4- يبحث عن عمل, أي بحث عن عمل لحسابه الخاص أو عمل بأجر في فترة قريبة محددة.(مرزوق,2005 ,21).

و يعد الشخص في نظام سوق العمل الأوربية عاطلاً عن العمل فيما إذا:

1- انتهى عقد عمله ولم يجد عملاً.

2- أتم تعليمه أو تدريبه ولم يجد عملاً.

3- استغني عن خدماته قبل انتهاء عقده ولم يجد عملاً.

لهذا فقد عرف المتعطل عن العمل" بأنه الفرد القادر على العمل والذي يرغب فيه ولم يجده خـــلال فترة

الأسبوع المنتهي بيوم الاستناد الزمني للتعداد, يوم المسح" (مرزوق,2005 , 21).

في المقابل ارتأت هيئة مكافحة البطالة السورية بأن هذا التعريف الاقتصادي لا يمكـــن اســـتخدامه بالشكل المطلق في ظل سوق غير منظم واقتصاد يشكو الكساد, لهذا لجأت الهيئة إلـــى التعريـــف الإداري الذي يقوم على إثبات أن العاطل عن العمل هو غير موظف في الدولة وأنه غير مســـجل في التأمينات الاجتماعية وأنه في العمر المنتج بين 20 و 50 عام, بعد أن أنهى الخدمة العسكرية, أو الإعفاء منها (هيئة مكافحة البطالة,2002 ,23) , وهو التعريف الممكن تطبيقه إدارياً, ومنطلق الهيئة أن كل مواطن له حقوق وعليه واجبات ولكن ضمن قواعد الجدوى الاقتصادية لمشروع منتج وجديد والأولوية للأكثر إلحاحاً. وأخيراً أرى أن العاطلون هم جزء من قوة العمل التـــي لا تعمـــل رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه أي تلك التي تبحث عن العمل فلا تجده بشكل دائم أو مؤقت و لأسباب مختلفة حسب نوع البطالة.

1-3- أنواع البطالة:

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها, و تختلف نسب تواجد هذه الأنواع في المجتمع بناءً على درجة تقدمه الاقتصادي أو درجة تأخره وتخلفه. وسوف نحاول الإحاطة ما أمكن بأنواع ومسميات البطالة المختلفة وفيما يلي الأنواع المختلفة للبطالة:

1- البطالة الدورية:

يتعرض النشاط الاقتصادي إلى فترات صعود وهبوط دورية وتكرارية تسمى الدورة الاقتصادية حيث ينتقل من مرحلة الرواج (التوسع) التي يتزايد فيها (الدخل والناتج والتوظيف) إلى أن يصل إلى نقطة الذروة ثم تحدث نقطة التحول ليتجه بعدها نحو الهبوط الدوري بجميع مكوناته السابقة فيدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش ليبدأ بالانتعاش نحو التوسع مرة أخرى وهكذا.

وفي كل مرحلة يتعرض الطلب على العمالة إلى تقلبات واضحة ففي مرحلة الكساد ينخفض الطلب على العمالة, و الذي يبدو بتخفيض ساعات العمل , ثم تسريح العمال بسبب هبوط المشتريات وتزايد المخزونات من السلع الاستهلاكية, وبالتالي انخفاض الإنتاج ويتبعه الدخل القومي فيهبط معه الإنفاق الاستثماري، فتكون النتيجة ارتفاع معدل البطالة أما في مرحلة التوسع فيحدث العكس مما

يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، ويعد هذا النوع من البطالة سمة من سمات النظم الرأسمالية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على آلية السوق و في حال وجود هذا النوع في الدول النامية والمتخلفة فيكون بسبب ارتباطها بالسوق العالمية أو أسواق الدول المتقدمة (رمزي ,2002 ,28)

2- البطالة الاحتكاكية:

تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة بحثاً عن عمل مناسب بمعنى آخر عدم تلاقي العرض والطلب لقوة العمل نتيجة نقص المعلومات لدى كل من الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين لديهم فرص عمل كما وتنشأ عند وجود عدم التوافق بين أهواء الباحثين عن عمل وبين المهن المعروضة في أسواق العمل بسبب التحولات في الأعمال والمهن داخل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بمعنى آخر هي الفترة التي يتم فيها البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها, وهذا النوع من البطالة هو الأكثر شيوعاً في سورية ويشكل نصف معدل البطالة في البلدان الصناعية (شيخ علي, 2002, 445-446) .

وقد تندرج البطالة الموسمية ضمن البطالة الاحتكاكية فإذا تم إخراج العمال من أعمالهم أو إذا وجدوا عملاً آخر في موسم التعطيل فإن الاحتكاكات والوقت المتضمن هذه الانتقالات يخلق نمطاً موسمياً من إجمالي البطالة وغالباً ما تحدث البطالة الموسمية في القطاع الزراعي والسياحي.

3- البطالة الهيكلية (الفنية):

تنشأ بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب ففي حين يظهر طلب على نوعيات معينة من المهارات لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر, ينخفض الطلب على نوعيات أخرى من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون فيها وتعد البطالة الهيكلية من النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي الذي يجبر العمال على السفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثاً عن عمل أو إعادة تدريب لكسب مهارات جديدة.

بمعنى آخر البطالة الهيكلية تنتج عن استخدام أساليب كثيفة لرأس المال الذي يسبب عدم توافق التخصص المهني للعاطلين عن العمل مع الوظائف الشاغرة المتاحة .

أحياناً يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة الدائمة أو المستعصية حيث يكون أيام التعطل في السنة أكثر من أيام العمل فيها وذلك أيضاً بسبب الإصابة بحوادث العمل وذوي العاهات الدائمة وأهم أشكال البطالة الهيكلية هي البطالة الناشئة عن عدم كفاية وسائل الإنتاج بالنسبة للمتاح من الأيدي العاملة أو فرصة العمل المتاحة، ويندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف بالتشغيل الناقص.

4-البطالة الإجبارية:

هي حالة إرغام العامل على التعطل رغم إنه راغب بالعمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد, ويسود هذا النوع في مراحل الكساد كتسريح العمال بالطرد بشكل قسري وتظهر هذه البطالة إما نتيجة للضعف في تنظيم سوق العمل وعدم إحاطة الأفراد بمجالات العمل الموجودة فعلاً, وإما لعدم كفاية مجالات العمل بمستوى الأجر الذي يكفل للفرد المستلزمات المعيشية الضرورية, وأيضاً تظهر هذه البطالة نتيجةً للوضع الصحي للعامل كتعرضه إلى إصابة عمل تفقده المقدرة على العمل (بو حسون , 2006-2007 , 62) .

5-البطالة السافرة:

تعني حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى، والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية تطول مدتها الزمنية أو تقصر بحسب طبيعة البطالة ونوعها وظرف الاقتصاد القومي.

تتزايد البطالة السافرة في البلدان الصناعية في مرحلة الكساد الدوري وعادةً ما يحصل المتعطل على أشكال من المساعدات الحكومية كإعانة البطالة.

أما في البلدان النامية وبسبب غياب برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية تكون البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاماً (رمزي , 2002 ,33) .

6- البطالة المقنعة:

تعني وجود عمالة فائضة غير منتجة فعلياً وتفوق الحاجة الفعلية للعمل , ولا تؤثر على حجم الإنتاج إذا ما سحبت من أماكن عملها وتنتشر في جميع القطاعات الحكومية والزراعية و الخدمية وغيرها, خاصة في البلدان النامية بسبب زيادة التوظف الحكومي و التزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات و المعاهد العليا و الفنية لتحقيق أهداف اجتماعية دون الحاجة الفعلية لهذه العمالة , وتشمل البطالة المقنعة أيضاً الأفراد الذين يعملون في أعمال غير معترف بها اجتماعياً ورسمياً مثل بائعي السلع المهرَبة والأفراد أصحاب البسطات الصَغيرة على الأرصفة و الباعة المتجولين .... وغيرهم الكثير.

كما أن قياس نسبة هذا النوع من البطالة في المجتمع بدقة تبدو مستحيلة لأنها لا تدخل عملياً في حساب معدلات البطالة ولكن يمكن استخدام بعض الطرائق التقليدية لتقديره في كل مكان عمل على حدا مثل قياس الإنتاجية لكل ساعة عمل (شيخ علي , 2002, 449) .

7- البطالة الشاملة:

توصف البطالة بأنها شاملة أو عامة إذا كان فائض القوى العاملة المتعطلة شاملاً للقطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة دون استثناء كما في حالات الركود الاقتصادي العام في حالات الأزمات والحروب, وإذا اقتصرت على فئة محددة من قوة العمل لقطاع معين توصف بأنها شاملة لهذا القطاع.

8- البطالة الجزئية:

تشمل الأشخاص الذين يعملون لأسباب خارجة عن إرادتهم لساعات أقل من ساعات العمل العادية, وهم يبحثون عن عمل إضافي أو مستعدون لهذا العمل أثناء فترة الكساد, بمعنى آخر إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداماً تاماً (البطالة في مصر المسببات و التحديات , 2003 , 5) .

9-البطالة الموسمية:

تنشأ هذه البطالة نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعاً لعدم استمرار العمل والإنتاج, بمعنى آخر يوجد قوى بشرية مؤهلة للقيام بعملها في المجتمع خير قيام , لكنها لا تقوم به إلا في مواسم محدَدة من العام ومثل هذه البطالة التي يعاني منها عمال المواسم الزراعية تبعاً لما يتسم به القطاع الزراعي من موسمية تنعكس بالتالي على النشاط الزراعي, إضافة إلى أعمال بعض المهن أو الحرف التي لها مواسم معينة في فصل الشتاء أو الصيف حيث يزداد الطلب على العمال في بداية وخلال الموسم ثم ينخفض الطلب على العمال وينعدم في نهاية الموسم مثل المواسم السياحية والفنية والمهرجانات ويقدر حجم هذه البطالة سنوياً في سورية بنحو (150) ألف عامل على أدنى تقديرات (شيخ علي ,2002, 448) .

إضافة لما تم تحديده من أنواع البطالة يضيف الباحثون التصنيفات التالية للبطالة:

1- بطالة المتعلمين:

تنشأ عن تخريج أعداد كبيرة من حملة المؤهلات العلمية العليا والمتوسطة بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل نتيجة التوسع في بعض التخصصات مما أدى إلى عدم التجانس بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل , فقد بلغت على سبيل المثال نسبة المتعطلين الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية فما فوق في سورية نحو 27% من إجمالي المتعطلين لعام 2003 , (المكتب المركزي للإحصاء, 2003, 125) .

2- البطالة الجنسية القسرية الدائمة:

تتمثل في التعطل المفروض على المرأة بشكل إجباري في كثير من المجتمعات المتخلفة بقوَة العادات والتقاليد لتصل إلى أكثر من 50% من القوى العاملة المنتجة وبالتالي تعطيلها عن أخذ دورها في العملية الإنتاجية وقصرها على الاستهلاك.

3- البطالة القطاعية:

تحدث في قطاعات دون أخرى لاعتمادها على مواد أولية غير متوفرة محلياً ويصعب استيرادها من الخارج لعدم توفر القطع الأجنبي اللازم مما يجعل العملية الإنتاجية تتوقف بشكل كلي أو جزئي ريثما يتم تأمين المواد اللازمة لها (بو حسون , 2006-2007 , 62) .

4- البطالة الانكماشية:

وهي الناتجة عن الانكماش النقدي, و بالتالي انخفاض الطلب على الاستثمار و بالنتيجة على قوة العمل , بمعنى آخر تمثل البطالة الانكماشية المتعطلين نتيجة انكماش بعض الأنشطة وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منها (المرجع السابق نفسه , 63) .

5- البطالة القاعية أو العالقة:

وهي البطالة المتبقية عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن دون مستوى التشغيل الكامل (جاسم و آخرون , 1998 , 64) .

6- البطالة الطبقية:

ترتبط بمنظور اجتماعي , حيث توجد في أي مجتمع جزء من القوى البشرية العاملة فيه , تحتل مرتبة اجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع إنتاجها ومع ما تقوم به من أعمال (جمال , 2000, 102) .

7- البطالة التقليدية:

تنتج عن عدم رغبة أصحاب العمل زيادة الإنتاج عن طريق استخدام آلات جديدة إضافية تجعل بالإمكان تشغيل عمال جدد على الرغم من أن إنتاج المشروعات أدنى من الطلب فضلاً عن تفاوت عرض السلع فهذه المشروعات لا تقوم بالاستثمارات القادرة على تشغيل العمال (أرتلو , 1992, 201-205) .

ومهما يكون شكل أو نوع البطالة فهي عبارة عن كمية من وقت العمل غير المستخدم خلال فترة زمنية معينة والمسألة الجوهرية هنا هي أن مفهوم البطالة يتغير تبعاً للموقف الاجتماعي ,إضافة

إلى أن العمالة الكاملة لا تعني اختفاء البطالة تماماً أي الوصول إلى معدل بطالة مساوٍ للصفر فهناك قدر من البطالة الاحتكاكية والهيكلية تسود في الاقتصاد الوطني في أي فترة من الفترات.
ويمكن القول : إن حاصل جمع معدلي البطالة الاحتكاكية والهيكلية هو معدل البطالة الطبيعي عند مستوى التوظف الكامل.

1-4- البطالة في البلدان النامية ووسائل معالجتها:

تعد البطالة مشكلة معقدة من حيث أسبابها, وتجلياتها فالمشكلة الرئيسية في البطالة هي مشكلة ركود اقتصادي مديد في مواجهة مجتمع فتي , فالزيادات الكبيرة في القوة البشرية, وقوة العمل لم يقابلها توسع مناسب في حجم الاقتصاد الوطني هذا بمعزل عن جملة العوامل الأخرى مثل فائض العمالة في القطاع الزراعي, وزيادة مشاركة المرأة , وانعدام الفرص الخارجية للعمل , مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة, وبروزها كأزمة وطنية.

وتختلف البطالة من مجتمع لآخر في أسبابها, والعوامل المؤدية إليها, فبينما تعود إلى التطور التقني الهائل في المجتمعات الصناعية الذي أدى إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة البشرية بشكل كبير, فهي تتعلق بتخلف وسائل الإنتاج, وضعف القطاعات الإنتاجية في الدول النامية ومن بينها الدول العربية, وبالتالي عدم قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة والمتزايدة بسبب النمو السكاني السريع فضلاً عن عدم توافر رأس المال اللازم لاستغلال الموارد الاقتصادية الموجودة , وما يجعل وقعها أخف وطأة في البلدان المتقدمة على المستويين الاجتماعي والفردي وجود الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل و توظيف جزء من القوى العاملة من خلال خلق فرص عمل استثمارية . بينما يتضاعف تأثير البطالة في البلدان النامية , وتأخذ أبعاداً أكثر خطورةً في ظل نظام اقتصادي غير قادر على الموازنة بين الزيادة السكانية السريعة وبين نمو قوة العمل سواء من حيث فرص العمل أو الرعاية الاجتماعية , وهذا ما يزيد بشكل أو بآخر من عسف البطالة وخطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص , فيندفع العديد من العاطلين إلى أشكال مختلفة من النشاط غير المشروع أو السلوك المنحرف تحت إلحاح الحاجة والذي لا يقره القانون أو المعايير الاجتماعية السائدة.

وإذا كانت مسؤولية البطالة في البلدان النامية تقع على عاتق نظم التنمية فيها في حين تتجه هذه النظم نحو تضخيم القطاعات غير الإنتاجية (الخدمات)على حساب قطاعات الإنتاج المادي مما يؤدي إلى ضآلة فرص التوظف المتاحة في التشغيل للموارد البشرية , فضلاً عن الدور الكبير الذي يمارسه العامل الخارجي والذي يتمثل بارتباط البلاد النامية بآليات عمل النظام الرأسمالي العالمي . وإلى جانب قلة عائد أو مردود قطاع الخدمات المتضخم على حساب قطاعات الإنتاج المادي فإن

قطاع الزراعة يعاني من البطالة المقنعة على نطاق واسع, وبسبب انتشار الأمية وسوء الحالة الصحية إضافة إلى ثبات الاستخدام في القطاع الصناعي تنخفض إنتاجية العاملين في ذلك القطاع.

وتزداد مشكلات هذه البلدان مع زيادة متكررة في عدد المواليد تؤدي إلى ارتفاع حاد في عدد السكان مقابل فرص إنتاج ضئيلة بل معدومة أحياناً ودخل قومي لا يكفي لمقابلة هذه الزيادة المطردة فضلاً عن الديون التي تكبل هذه الدول وكل هذا يزيد مشكلة البطالة تفاقماً ويقلل من فرص تحقيق التنمية وخلق فرص عمل جديدة (السراحنة و حسن , 2000, 86) .

1-4-1- أسباب ظهور وتفاقم البطالة في البلدان النامية:

هناك مجموعة من العوامل أدت إلى ظهور وتفاقم البطالة في البلدان النامية منها:

1- فشل أنماط التنمية التي أنتجتها البلدان النامية:

لم تنجح محاولات التنمية , والتحديث في تجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي, وتفعيل القوى الذاتية للنمو على نحو يضع هذه البلدان على مدرج النمو المتواصل الذي ينمي باستمرار مصادر الدخل والإنفاق و التوظف. ومازالت مجموعة البلدان النامية ترزح تحت قيود التخلف وطغيان الفقر والبطالة باستثناء بضع دول في جنوب شرق آسيا , وتوهم الكثيرون أن نمو الناتج المحلي في فترات زمنية قصيرة سوف تعمم آثاره على مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية والفئات وسوف يحل مشكلات الفقر وغياب عدالة التوزيع .

ونتيجة ذلك استأثر القطاع الحديث بالاستثمارات المحلية وخدمات المرافق العامة والإنفاق العام ,على خلفية الجهود الإنمائية التي راحت تطبق : إما استراتيجية التصنيع المنتجة للتصدير, وإما استراتيجية التصنيع القائم على الإحلال محل الواردات , فهمشت باقي القطاعات التي سخرت لتوفير المواد اللازمة لنمو القطاع الحديث الذي لجأ إلى استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال وموفرة لعنصر العمل الأمر الذي حد من نمو فرص التوظف أمام قوة العمل المحلية المتعاظمة النمو.

حتى إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها الدولة كانت تستند إلى تحالف بعض القوى الاجتماعية المستفيدة من تلك السياسات ,ولكن عندما بدأت المآزق الاقتصادية بالظهور (كزيادة المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة واشتعال نيران التضخم واستفحال خطر البطالة) تعرض هذا التحالف الاجتماعي للانهيار في غالبية البلاد النامية خلال عقد السبعينات في القرن الماضي , فضلاً عن التفاوت الشديد الذي أفرزته أنماط التنمية الفاشلة في توزيع الدخل والثروة ,إضافة للفقر فتعرضت أنظمة الحكم في هذه البلدان للتوترات السياسية والانقلابات العسكرية, فتوقفت جهود التنمية وعجزت الكثير من الحكومات عن القيام بوظائفها التقليدية كتوفير فرص العمل للراغبين فيه ومعالجة البطالة وتحقيق تداعياتها.

2-الفساد الإداري وغياب المسؤولية القومية:

إن فشل أنماط التنمية في البلدان النامية يرجع ضمن عوامل أخرى, إلى أن القائمين على أركان السلطة في تلك البلدان همهم الأول هو الثروة وكيفية مراكمتها ومضاعفتها, ولو كان ذلك من خلال سرقة قوت الشعب واستغلاله فالأموال الموجهة في خطط عشوائية لبناء البنية التحتية الأساسية لا يصل منها إلا النذر اليسير فضلاً عن انتشار المحسوبية والرشاوى وغياب سلطة القانون والرقابة والمتابعة والتهرب الضريبي وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب, ومن ناحية أخرى فإن النخب الحاكمة في هذه البلاد قد نظرت إلى عملية التنمية على أنها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة في البلدان المتقدمة وتلك التي تسود في بلادهم مستأثرين بالفكر التنموي في حقبتي الخمسينات والستينات من القرن الماضي. كل هذه الأمور مجتمعة أسهمت وتسهم في تفشي البطالة واستشرائها جنباً لجنب مع الفقر والجهل (السراحنة , 2000, 86) .

3- المديونية الخارجية للبلدان النامية:

بدأت في الظهور خلال السبعينات من القرن المنصرم وتفاقمت هذه الأزمة, وانفجرت في الثمانينات منه, من جهة بسبب النظرة القاصرة التي سادت خلال الفترات الماضية والتي عدت النمو هو دالة في تراكم رأس المال ,كما عدت أن جوهر مشكلة التخلف تتمحور حول مشكلة التمويل ,وللارتفاع بمعدل النمو يجب زيادة معدلات الاستثمار ولكنها أهملت العوامل الأخرى مثل كفاءة القوى العاملة والتعليم و التكنولوجيا والبيئة, وغير ذلك.

وترتب على تضخيم دور الاستثمار مع تواضع معدلات الادخار المحلي ,تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي ولاسيما عن طريق الاقتراض , ومن جهة أخرى تعرض موازين المدفوعات لهذه البلاد تحت تأثير زيادة أسعار (النفط والغذاء ومختلف السلع المستوردة) لعجوزات شديدة في بداية عقد السبعينات فضلاً عن تدهور أسعار صادراتها من المواد الخام فلجأت هذه البلدان إلى الاقتراض من المصادر الخاصة ذات التكلفة العالية , فظهر جبل من الديون الخارجية ونمواً فاحشاً في أعباء خدمتها تزيد عما تحصل عليه هذه البلدان من قروض ومعونات اقتصادية , فضعفت قدرة البلدان النامية على الاستيراد وتدهور سعر الصرف واستنزاف احتياطي النقد الأجنبي , وبالتالي فقدان السيطرة على عملية تجديد الناتج الموسع بمرور السنين وفقدانها للتراكم الداخلي نتيجة لزيادة حجم الاستقطاعات السنوية من الاستثمارات ونتيجة لذلك حرمان الموارد البشرية من فرص عمل جديدة كان يتيحها استخدام الاستقطاعات في السوق المحلية.

وقد أدى إلقاء العديد من القوى العاملة إلى براثن البطالة، إلى تقليص عمليات التوسع في المشروعات القائمة إلى حد استدعى توقفها لتسديد التزامات القروض في وقت أصبحت المشكلة ليست مشكلة دين فحسب بل الفوائد التي تدفع بسببه , و لاسيما في ظروف توظيف القروض في

مشروعات البنية التحتية أو (قطاع الخدمات) كمشروعات الطرق والنقل وإنشاء الموانئ والسكك الحديدية على حساب قطاعي الزراعة والصناعة إلى حد بلغت إجمالي الديون الخارجية للدول النامية (2.515 مليار دولار) عام 1998, و انخفضت عام 2000 إلى (2498) مليار دولار ثم ارتفعت عام 2003 إلى (2644) مليار دولار.

بينما بلغت خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات عام 1998 / 25.3 %/ , وارتفعت إلى 25.4% عام 1999 في حين انخفضت إلى 19.7% عام 2002 , وانخفضت إلى 18.1% عام 2003م (الأمم المتحدة , 1992 , 57-58) .

ونتيجة ذلك تدهور الإنفاق الاستثماري وانخفض معدل النمو الاقتصادي وارتفع معدل التضخم وتعطل جزء كبير من قوة العمل وانسدت فرص التوظف سواءً في القطاع العام والإدارة الحكومية, أو في القطاع الخاص واضطرار هذه الدول إلى اللجوء لناديي باريس ولندن لإعادة جدولة ديونها الخارجية وتنفيذها للسياسات الصارمة التي انطوت عليها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي, والتي كان لها تأثير فوري ومباشر في تفاقم البطالة في البلاد النامية بسبب ما انطوت عليه تلك البرامج من خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري وزيادة أسعار الفائدة والطاقة وتجميد التوظيف الحكومي وبيع ممتلكات الدولة والقطاع العام للأجانب والرأسمالية المحلية وتسريح أعداد هائلة من العمال .

و قد قامت الدول الصناعية الثماني الكبرى بإلغاء ديون 18 دولة فقيرة تصل قيمة ديونها إلى 40 مليار دولار نذكر منها : أثيوبيا , غانا, بوليفيا, هندوراس , مالي , موريتانيا, السنغال, وزامبيا و غيرها. و في مرحلة أخرى تمّ إلغاء ديون 9 دول على أن تليها مجموعة ثالثة تبلغ قيمة ديونهما 15 مليار دولار (الكفاح العربي , 2005 , 5) , على أن تقوم هذه الدول بتطبيق معايير الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة ومكافحة الفساد الأمر الذي ينطبق مع ما بات يعرف بوصفه صندوق النقد الدولي.

4-ظاهرة العولمة وتداعياتها:

تطلبت ظاهرة العولمة آليات وقواعد عالمية ملائمة لمواكبة هذه العولمة وإدارتها فقد ازدادت عمليات الترابط والتشابك, والاعتماد المتبادل بين مختلف أطراف الاقتصاد العالمي عن طريق الشركات متعددة الجنسية ودورها في مجال الإنتاج والتمويل والتكنولوجيا والتسويق وفي ظل النمو السريع في حركات رؤوس الأموال الأجنبية واندماج أسواق المال العالمية وتعددية العملات الدولية (*United Nations, 1998-*) .

وفي ظل العولمة المتزايدة ومع اضطرار غالبية البلاد النامية لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي, تخلت هذه البلدان عن جزء من السيادة القطرية لمصلحة مجموع الاقتصاد العالمي فضلاً عن القبول بانتقال جزء من المهام التنظيمية والسياسات العامة من إطارها الوطني

إلى إطارها العالمي , وهذا ما أضعف قوة الدولة التي سرعان ما انتقل منها صناعة القرار الاقتصادي في مستواه الوطني إلى مستوى الدائنين والمنظمات الدولية , وفقدت سيطرتها الوطنية على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية ولم تستطع كبح التدفق العارم لرؤوس الأموال إلى الخارج , فكانت قوة العمل هي أولى ضحايا هذه العولمة (Katin , 2005, 2-3) , وخاصة بعد فرض الدول الرأسمالية العالمية القيود على هجرة القوى العاملة من دول الجنوب إلى دول الشمال الصناعي فأصبح عنصر العمل يستثنى من حرية الحركة و التنقل خلاف الحال عند تحرك السلع و رؤوس الأموال (رمزي , 2002 , 112) .

وازدادت هذه القيود ولاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001 بتفجير مركزي التجارة العالمي الذي أعاد الاقتصاد العالمي إلى نفق الركود الطويل ثم جاءت حرب احتلال العراق عام 2003 حيث عملت الولايات المتحدة على رفع أسعار النفط بشكل يفوق التوقعات حتى وصول سعر برميل النفط عام 2007 إلى 99 دولار مقابل 23 دولار للبرميل عام 2000 م , و هذا سبب غلاء عمَ كل دول العالم ولكن تأثرت به أكثر من غيرها الدول النامية والتي تحتاج الوقود و لا تنتجه أو تصدره ونتج عن ذلك أيضاً موجة إفلاس عالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة وعدد من الشركات الكبيرة أدت إلى تسريح ملايين العمال عبر العالم (شيخ علي , 2002 , 443-445) .

1-4-2- وسائل معالجة البطالة في البلدان النامية:

إن الدول النامية و بصرف النظر عن توجهاتها السياسية والاجتماعية لا تهتم بمسألة البطالة إلا نادراً ,و لا تأخذ على عاتقها معالجة آثارها النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية , و لهذا تضعف رابطة المواطنة للدولة و تزداد لصالح القبيلة و العشيرة و الطائفة (حبيب , 2004 , 22-23) .
إن خطورة مشكلة البطالة في العالم لا تنبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها و نتائجها الراهنة فحسب بل , وفي توقعات زيادتها في المستقبل .

(Ilo , Meeting the Youth Employment challenge,2001)

لهذا فالسؤال المقدم : كيف يمكن الخروج من مأزق البطالة ؟ هو سؤال الساعة المحوري نظراً لأهميته لمستقبل البشرية.

وما يجعل الإجابة عن السؤال المقدم : على درجة عالية من الصعوبة هو عدم وجود اتفاق على الأسباب الحقيقية للبطالة الراهنة, الأمر الذي يجعل هناك صعوبة في وضع برامج فاعلة للخروج من هذه الأزمة , ومع ذلك نرى أن الحوار العلمي , السياسي و الاجتماعي حول هذه الأزمة يجب أن يستمر و يتواصل حتى يمكن خلق وعي سياسي , محلي و عالمي بأهمية خفض معدلات البطالة و السعي نحو تحقيق التوظيف الكامل وما يتطلبه ذلك من بلورة واضحة لسياسات فاعلة لتحقيق هذا الهدف.

وتختلف البطالة في البلاد النامية عن نظيرتها في البلدان الصناعية المتقدمة في ناحيتين:
الأولى: تعد البطالة في البلاد النامية انعكاس لحالة التخلف في هذه البلاد بينما في البلدان الصناعية تعبر عن أحد تناقضات التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة.
الثانية: في البلدان الصناعية يوجد نظم للحماية الاجتماعية للمتعطلين كإعانة البطالة ومشروعات الضمان الاجتماعي, في حين يندر وجود مثل هذه الأنظمة في البلدان النامية , فالبطالة في هذه البلاد تعني الحرمان و الجوع و المعاناة والتسول.

وفي حين أصبحت أزمة البطالة في البلدان الصناعية أزمة هيكلية بعد أن كانت دورية فإنه يصعب علاجها في إطار المحافظة على النظام الرأسمالي المعاصر, أما البلاد النامية فيمكن أن تواجه أزمة البطالة إذا ما استطاعت أن تقهر التخلف, وتبني تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ومهما يكن من أمر فإن التخلف الاقتصادي للبلاد النامية وضعف موقع هذه البلاد في الاقتصاد العالمي وفشل جهود التنمية , وآثار أزمة المديونية الخارجية والخضوع لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي , تعد هذه العوامل الجذور العميقة التي أنبتت أزمة البطالة, وهي التي تجعل من علاجها عملية صعبة ومعقدة في آن واحد, لذلك يجب النظر إلى مشكلة البطالة في البلاد النامية على أنها الشكل الذي تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها هذه البلاد و بالتالي فإن علاجها يرتبط بعلاج هذه الأزمات و المشكلات , لذلك فإن علاجها يتم على مستويين:
المستوى الأول : إجراءات قصيرة الأجل , و المستوى الثاني : إجراءات طويلة الأجل .

أولاً: الإجراءات قصيرة الأجل (العاجلة):

والهدف منها التخفيف من الآثار السلبية للبطالة, وتشمل ما يلي :

1- زيادة حجم العمالة دون الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد من خلال تشغيلها في قطاعات الاقتصاد القومي.

2- المحافظة على طابع الملكية العامة لمشروعات القطاع العام لتشغيل أعداد كبيرة من الطاقات الوطنية.

3- التوسع في مشروعات الضمان الاجتماعي لتوفير الحماية الاجتماعية للمتعطلين, و النهوض بالخدمات الصحية و التعليمية التي ستخلق فرص عمل منتجة للخريجين و المؤهلين للعمل فيها.

4- دعم و تشجيع القطاع الخاص المحلي , و خاصة في المجالات كثيفة العمالة , و التوسع في برامج التدريب في مجال المهن اليدوية لأنها تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المحلية وتحتاج إلى رأس مال بسيط . (المحيسن , 2011) .

ثانياً: الإجراءات الطويلة الأجل:

الهدف منها تحقيق التوظف الكامل وهذا يتوقف على قدرة هذه البلاد على خلق البيئة التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد الداخلين سنوياً إلى سوق العمل, ويتم ذلك من خلال استراتيجية للنمو والتوظيف تتبناه القيادة السياسية وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط واستخدام أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة آليات السوق وهذه الاستراتيجية الجديدة تعتمد على محاور عدة منها:

1- خلق فرص عمل منتجة من خلال تنمية متوازنة لقطاعات الاقتصاد القومي واستخدام التكنولوجيا الملائمة و العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية كي تقل الحاجة تدريجياً إلى الاقتراض الخارجي.

2- الاعتماد على الجهد الوطني كبديل عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشياً و التي تعد ثروة وطنية إذا ما أحسن تدريبها وتعليمها وتوظيفها في المجالات المناسبة.

3- الاعتماد على برنامج ملائم للتنمية البشرية يرتقي بمستوى الصحة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية والتعليم وتطويره لتحقيق التوافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سوق العمل سنوياً و متطلبات هذه السوق.

4- تحقيق التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل من خلال اعتماد صيغة الاقتصاد المختلط الذي يحتاج إلى جهد وعطاء جميع القطاعات, أما تحفيزها للتحرك باتجاه التنمية المتواصلة سيتم من خلال ممارسة الدولة نوع من التخطيط الاستراتيجي.

5- إتباع برامج ديموغرافية تحد من عرض العمالة من خلال التأثير على معدل النمو السكاني و تخفيض معدل خصوبة الإناث.

6- تبني سياسات تشغيلية تعطي فرصة أكبر للمرأة في الحصول على العمل المناسب من خلال توسيع مجالات نطاق عملها و تنويعها و عدم حصرها في مهن محددة.

1-5- البطالة في البلدان العربية ووسائل معالجتها:

أشار التقرير الإقليمي حول حالة سكان العالم 2011 الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان أن عدد سكان الوطن العربي في عام 2014 سيصل إلى 367.4 مليون نسمة أي بنسبة 5.2 % من إجمالي سكان العالم و الذي تجاوز 7 مليار نسمة حالياً , ومقابل هذا يلاحظ تراجع الأداء الاقتصادي من خلال أرقام الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في السنوات الأخيرة , إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي 3.9 % عام 2012 ثم تراجع إلى 3.3 عام 2013 , ثم انخفض إلى 2.8 عام 2014, وذكر التقرير أنه أمام حالة عدم النمو الحقيقي في هذه الاقتصاديات إضافة إلى المعدل

المرتفع لنمو السكان ستتعاظم مشكلة البطالة حيث ذكرت منظمة العمل الدولية أن أعداد العاطلين عن العمل في أنحاء العالم قد ارتفعت إلى معدلات تاريخية لتبلغ 212 مليون شخص العام الماضي أو 6.6% من القوى العاملة , منهم ما يزيد عن 14 مليون متعطل عربي وبمعدل يزيد عن ضعف المعدل العالمي , مع الأخذ بالحسبان أن عدد سكان الوطن العربي سيرتفع إلى482.8 مليون نسمة عام 2025وهذا يتطلب توفير100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020 م , لمواجهة مشكلة البطالة التي تسجل معدلات مرتفعة جداً وفقاً لما ذكر في بيان لمنظمة العمل العربية (منظمة العمل الدولية , 2011 , 2)

إن معالم صورة البطالة في البلاد العربية لا تختلف قسماتها الرئيسة كثيراً عن صورة البطالة في البلاد النامية و إن كان العنصر المميز فيها يتمثل في الدور الذي قام به النفط في مجموعة البلاد العربية النفطية أو في مجموعة البلاد العربية غير النفطية , فقد مرت الاقتصاديات العربية بفترة من التطور الهادئ وكانت معدلات البطالة متواضعة بسبب ارتفاع معدلات التوظف نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ,ثم جاءت ثورة أسعار النفط عام 1973 لترسم عصراً جديداً استمر حتى أوائل الثمانينات و تأثرت فيه تأثراً واضحاً جداً أوضاع العمالة و التوظف في جميع أنحاء البلاد العربية فمن خلال تضامن البلاد الأعضاء في منظمة الأوبك قفزت الموارد النفطية لهذه البلاد على نحو مميز, استفادت منه البلاد العربية بدرجات متفاوتة, ففي حين زادت الدخول القومية لمجموعة البلاد العربية النفطية واقترب معدل البطالة من الصفر في تلك الفترة, أما مجموعة البلاد العربية غير النفطية فقد وصلت إلى حالة من الإنهاك الاقتصادي الذي أثر في أحوال العمالة وظروف التشغيل , فبدأت تظهر آثار تعثر برامج التنمية وأخطائها وانخفاض معدلات الادخار المحلي وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وتراجع التصنيع و تدهورت معدلات النمو الاقتصادي.

نتيجةً لذلك ازدادت الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر, بسبب ضعف التنمية في القطاع الزراعي وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور وتدهور الخدمات وصغر الأرض الزراعية في الريف , مقابل تعدد الأنشطة الاقتصادية و ارتفاع مستوى الأجور والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية في الحضر , مما أدى إلى التحول الحضري للمحلات العمرانية الريفية , وهو ما أدى إلى زيادة الضغط على الخدمات بهذه البلدان و عدم قدرة الأنشطة الاقتصادية على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة مما نتج عنه في النهاية ارتفاع لمعدلات البطالة , و هو ما يفسر وجود مشكلة البطالة في الحضر شأنها شأن الريف , بل قد تزيد أحياناً في معدلاتها عن مناطق ريفية أخرى و ذلك لما تتسم به مشكلة البطالة من الديناميكية و سرعة التغير من وقت لآخر, وقد ارتفعت عام 2008 نسبة التحضر لأكثر من 70% في سلطنة عمان و قطر و البحرين و الكويت و الأردن و لبنان و فلسطين و ليبيا, في حين ظهرت دول العراق وسورية وتونس والمغرب بنسب متوسطة

للتحضر من 50% لأقل من 70% , بينما سجلت السعودية و اليمن و الصومال و مصر و السودان و الجزائر وموريتانية نسب منخفضة للتحضر أقل من 50%, و ظهرت العلاقة الإيجابية بين نسب التحضر و البطالة في جيبوتي و مصر و السودان و الجزائر و موريتانيا و السعودية و سورية و العراق و اليمن (المغازى , 2012) .

كما أن استمرار الحكومة بتعيين الخريجين أدى إلى حالة واضحة من البطالة المقنعة في الإدارات الحكومية ومشروعات القطاع العام . أيضاً عانت بعض الدول العربية من آثار الحروب الكثيرة ضد العدو الإسرائيلي مثل سورية , لبنان , مصر وكان لذلك كلفة اقتصادية مرتفعة أثرت في ممكنات الاستثمار و النمو و التوظيف فيها , فقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي 6.1 % في سورية عام 2001م, في حين بلغت هذه النسبة في لبنان 4.7 % و في مصر بلغت 2.7 % في العام نفسه . وشكلت هذه النسبة حصة كبيرة من الناتج المحلي فاقت نسبة الإنفاق على التعليم و الصحة, فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 4.0 % من الناتج المحلي الإجمالي في سورية عام 2001م، في حين بلغت هذه النسبة في قطاع الصحة 2.4 % في العام نفسه, و كذلك الأمر في معظم الدول المواجهة مع إسرائيل (برنامج الأمم المتحدة , 2004, 241)

أما على الصعيد العالمي فإن مجموعة البلاد العربية غير النفطية بدأت تعاني من عدم الاستقرار الذي أصاب الاقتصاد الدولي كانهيار نظام النقد الدولي , و تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفوائد مما أدى إلى انخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها هذه البلاد وارتفاع أسعار المواد الوسيطة والغذائية والإنتاجية التي تستوردها وبالتالي تفاقم عجز موازين مدفوعات هذه الدول وخلق صعوبات اقتصادية داخلية استدعى الاقتراض الأجنبي , فوقعت تلك البلدان في أزمة خانقة بسبب ديونها الخارجية في عقد الثمانينات من القرن الماضي . مع الإشارة حالياً إلى أن أوضاع الميزانيات الحكومية شهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة نتيجة تحسن الأسعار العالمية للنفط فقد ارتفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 2,37 تريليون دولار بنهاية العام 2011 مقابل تريليوني دولار في العام 2010 بمعدل نمو بلغ 18,5٪، و زاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,73 دولار، مقابل 5,84 دولار خلال الفترة نفسها ، بحسب بيانات تقرير أصدره صندوق النقد العربي (صندوق النقد العربي , 2014) .

وبصورة عامة وفي ضوء معدلات النمو السكاني المتزايدة و الصعوبات الاقتصادية الداخلية بدأت مشكلة البطالة في هذه البلاد بالظهور, و بالرغم من ذلك فقد توفرت عوامل عدة خففت من ضغوط مرحلة السبعينيات في البلاد العربية غير النفطية و قللت من مشكلة البطالة منها:

1- الهجرة بحثاً عن فرص العمل و خاصةً من دول المشرق العربي حيث اتجهت أعداداً كبيرة إلى بلاد الخليج العربي النفطية , أما في بلاد المغرب العربي فقد اتجهت العمالة الفائضة فيها إلى البلاد الأوربية, وقد أصبحت التحويلات النقدية التي يرسلها هؤلاء العمال لبلادهم أحد أهم مصادر النقد

الأجنبي, و حالياً لا تنجو العمالة الوافدة في البلاد العربية النفطية من معاناة بعض أشكال التمييز, و من جهة أخرى تسعى أيضاً تلك الدول إلى تحقيق ما يسمى بمواطنة الوظائف الحكومية بهدف الاستغناء عن العمالة الوافدة, كما أنها تفضل استبدال العمالة العربية الوافدة بعمالة أخرى قادمة من بعض الدول الآسيوية و ذلك للتفاوت في الأجور و التعويضات و لاسيما بعد أحداث الخليج (برنامج الأمم المتحدة , 2004, 10) .

2- ساعدت زيادة حجم المعونات الاقتصادية المقدمة من قبل البلاد العربية الأعضاء في منظمة الأوبك للبلاد العربية غير النفطية في مواجهة الصعوبات الاقتصادية لتلك الفترة وتمويل بعض المشروعات الاستثمارية العامة التي خلقت فرص عمل إضافية و بلغت إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970-2003 م حوالي 121.7 مليار دولار و بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي للمانحين الرئيسيين خلال العام نفسه حوالي 0.9% (التقرير الاقتصادي الموحد , 2004, 267) .

كما شهد العالم انعقاد مؤتمرات لتقديم المساعدة لبعض الدول العربية التي تتعرض لعمليات الخراب و الدمار والتهجير كالمؤتمر الدولي الذي انعقد في مدريد خلال تشرين الأول من عام 2003م لتقديم المساعدة لإعادة إعمار العراق.

3- القروض الخارجية من أسواق النقد والمال العالمية التي ساعدت في خلق فرص عمل إضافية , تجلت في استمرار التوظيف الحكومي كسباً لتأييد الطبقة الوسطى و تفادياً للمشكلات الاجتماعية و السياسية التي تترتب على تفاقم مشكلة البطالة هذا من ناحية , فضلاً عن تمويل بعض المشروعات العامة التي تهدف إلى التوسع و التجديد في القطاع العام و الذي نما فترة السبعينات تحت تأثير زيادة الهجرة من الريف إلى المدن و زيادة الطلب على الخدمات التي يقدمها هذا القطاع . هذه العوامل منعت من انفجار مشكلة البطالة , وما إن بدأت هذه العوامل بالانحسار التدريجي بدأً من عقد الثمانينيات ومروراً بالتسعينات من القرن المنصرم ازدادت حدة البطالة خاصة مع تدهور أسعار النفط , فانخفضت الدخول القومية للبلاد العربية النفطية , وظهر العجز في الميزانيات العامة لدول الخليج العربي و تزايد عاما ًبعد آخر وقد أدى إلى السحب من احتياطاتها النقدية بل واضطرارها إلى الاقتراض الخارجي , مما اضطر هذه الدول إلى تطبيق السياسات الانكماشية وكان من ضمنها وقف التعيينات في الأجهزة الحكومية أو الحد منها والحد من استقبال العمالة الوافدة , فكان لذلك تأثير سلبي وقوي في أحوال التشغيل والعمالة في البلاد العربية النفطية و غير النفطية على حد سواء, حيث انخفضت الدخول القومية للبلاد العربية غير النفطية تأثراً بانخفاض أسعار النفط وخاصة البلدان التي يشكل فيها النفط مورداً مهماً للدخل كسورية ومصر واليمن وتونس, إضافةً إلى انخفاض المساعدات المقدمة من قبل البلاد العربية النفطية وإغلاق مصادر التشغيل أمام العمالة الوافدة , مما انعكس مباشرةً في ارتفاع معدلات البطالة, و خاصة حينما حدث

الغزو العراقي للكويت و اندلاع حرب الخليج الثانية حيث عادت أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة إلى بلادها ,حيث قدر عدد السوريين العائدين عام 1990-1991 من دول الخليج أثناء غزو العراق بحوالي 50 ألف عامل . (شيخ علي , 2002 ,141) .

و إضافة إلى ذلك أثرت مجموعة من العوامل الخارجية و الداخلية سلباً على تفاقم صورة البطالة في مجموعة البلاد العربية غير النفطية, و أسهمت في زيادة حدتها و استفحال خطورتها فعلى الصعيد الخارجي تدهورت أسعار صادراتها من المواد الخام و ارتفعت أسعار وارداتها من السلع الغذائية والوسيطة والإنتاجية ، إضافة إلى الركود الاقتصادي العالمي ونمو نزعة الحماية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة مما انعكس في زيادة حدة عدم التوازن الخارجي وتمثل في زيادة عجز الحسابات الجارية لهذه البلاد و زيادة ديونها الخارجية و أعباء خدمتها.

و على الصعيد الداخلي , استمر العجز في الموازنات العامة لأغلب البلاد العربية النفطية منها وغير النفطية, وكان هذا العجز يمول على الأغلب بطرق تضخمية أدت إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي وتدهور أسعار صرف العملات الوطنية و تدهور معدل الادخار المحلي و انخفاض معدلات الاستثمار العام و الخاص فقد بلغت نسبة الإنفاق الرأسمالي في الدول العربية 23.8% من إجمالي النفقات العامة في تلك الدول عام 1998 انخفضت إلى 22.2% و23.5% خلال عامي 2002-2003 م على التوالي .

إن هذه الصدمات الخارجية والصعوبات الداخلية سرعان ما عكست نفسها بقوة في تردي معدلات النمو الاقتصادي و تزايد الطاقات العاطلة و ارتفاع معدل البطالة.

وتعد أخطر العوامل التي عجلت تدهور أحوال العمالة في البلاد العربية غير النفطية في النصف الثاني من الثمانينات وحتى الآن هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه البلاد وارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد انتظام وصول الواردات الضرورية للبلد فقد بلغ إجمالي الدين العام في الدول العربية غير النفطية المقترضة 1.377.863 مليون دولار أمريكي عام 1998 م, ارتفع إلى 1.471.192 مليون دولار عام 2003 (التقرير الاقتصادي الموحد, 2004)

وتتباين معدلات البطالة فيما بين الدول العربية, وضمن البلد الواحد تبايناً كبيراً فقد بلغ معدل البطالة عام 2003 في موريتانيا 29 % للذكور و42 % للإناث وفي السودان 12 % للذكور و24 % للإناث، و في المغرب 15 % للذكور و22 % للإناث بينما بلغ معدل البطالة في تونس 14 % للذكور و23 % للإناث , وفي البحرين 12 % للذكور و25 % للإناث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2004 ,35).

مما تقدم نجد أن معدلات البطالة بين الإناث تصل إلى ضعف المعدلات بين الذكور في عدد من الدول العربية و يعود ذلك إلى زيادة نسبة الإناث الوافدات إلى سوق العمل .

هذا و لم تتجاوز نسبة مساهمة الإناث في أسواق العمل 29 % سنة 2010 , و تعتبر هذه النسبة الأدنى في العالم وذلك لعدم تناسب عديد من الوظائف مع طبيعة الإناث اللاتي يملن إلى الأنشطة التي لا تتطلب مجهود عضلي , وتنخفض بشكل كبير بنفس العام في كل من قطر إلى 12.4 % , و السعودية إلى 13.2 % , واليمن 14.6 % , و العراق إلى 21.4 % , بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية و الدول الأقل نمواً لانخفاض مستوى المعيشة , مما دفع المرأة للخروج إلى سوق العمل و حرصهن على الحصول على أي وظيفة تؤمن لهم العيش الكريم (برنامج الأمم المتحدة , 2010, 52).

كما يلاحظ أيضاً تزايد نسبة البطالة بين الشباب فقد بلغت 75 % في البحرين و60 % في كل من مصر و الأردن و سورية و فلسطين و40% في كل من الجزائر و تونس و ذلك للعام 2000م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2004 ,35). وما يزيد من خطورة البطالة ارتباط معدلات الزيادة بالارتفاع في مستوى التعليم و تزايد تدفق أعداد الخريجين إلى سوق العمل حيث يقدر عدد المتدفقين الجدد إلى سوق العمل في البلاد العربية بحوالي 2.3 مليون عامل سنوياً (القيادة القومية لحزب البعث الاشتراكي ,2003, 88) .

ونتيجة للمنظومة العلمية والإنتاجية في الوطن العربي وما تعانيه من فساد إداري تسببت باستبعاد تلقائي للأكفاء والكوادر الفاعلة و التي هاجرت أو بقيت في البلدان الغربية التي كانت تدرس فيها نتيجة الإغراءات و الامتيازات حيث بات استخدام الأدمغة هاجساً فعلياً لدى الدول المتقدمة , ففي حين بلغ عدد سكان البلاد العربية قرابة 300 مليون نسمة مطلع عام 2004 م وعدد القادرين على العمل (15-65) سنة قرابة 180 مليون نسمة يعمل منهم حوالي 100 مليون نسمة من بينهم الملايين من الفئة العمرية الصغيرة و 80 مليون نسمة قادرين على العمل و باحثين عنه و لا يجدونه , كما أن هناك ثلاثة ملايين من الأدمغة العربية التي هاجرت إلى الغرب والنزيف مستمر (نيال, 2006 , 3)

و أخيراً على الرغم من الإنجازات التي حققتها الدول العربية على صعيد التنمية الاجتماعية خلال الحقبة الماضية إلا أنها لا تزال بحاجة إلى العمل على تطوير خدمات التعليم و الصحة و زيادة الاهتمام بتطوير نوعية التعليم و تنمية المهارات التقنية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المرحلة المقبلة والعمل على تقليص الفجوة بين الذكور والإناث بالنسبة لفرص التعليم والعمل وسد الفجوة بين سكان الريف و المدن بالنسبة للخدمات الاجتماعية المختلفة.

1-5 -1- التوزيع العددي و النسبي لحجم المتعطلين في البلدان العربية :

عند دراسة مشكلة البطالة يجب أن نقر بأن هناك ندرة في البيانات الموثوق بها حول سوق العمل في الدول العربية وتبقى المؤشرات مثل البطالة مصدراً للجدل السياسي(منظمة العمل الدولية, 2011,9)

مما يعطى انطباع بأن الصورة الحقيقية للبطالة في البلدان العربية قد تكون أسوأ بكثير مما تدل عليه الأرقام المتاحة والتي تختلف مصداقيتها ودرجة شفافيتها من دولة إلى أخرى، إضافة إلى أنه وعلى الرغم من بساطة قياس معدل البطالة الإجبارية إلا أن عملية الوصول إلى الرقم الدقيق لهذا المعدل في أي مجتمع تواجهها عدد من المشاكل والصعوبات المتصلة بعملية جمع البيانات والمعلومات عن الأفراد العاطلين , وأبرزها صعوبة التأكد من جدية المتعطلين في البحث عن عمل ، ومعاناة المتعطلين أحياناً من شعور بالإحباط من عدم إمكانية حصولهم على عمل لاسيما في أوقات الكساد , مما يؤدي إلى توقفهم في البحث عن أعمال وهؤلاء من المفترض أن يضافوا إلى مجموع العاطلين , غير أن الإحصاءات لا تدخلهم ضمن العاطلين باعتبارهم لا يبحثون عن عمل كذلك فهناك أفراد يعملون ويحصلون على راتب غير أنهم يبحثون عن عمل أفضل ، بالإضافة إلى مشكلة المعينين لبعض الوقت حيث يتم إدخالهم ضمن المشتغلين, وليس المتعطلين مما يؤدي إلى إظهار معدل البطالة أقل من معدله الحقيقي (مركز التدريب و الدراسات السكانية, 2001 ,176)

تظهر الإحصاءات الخاصة بأعداد المتعطلين و توزيعهم في البلدان العربية أنهم بلغوا 14005828 متعطل عام 2008 ، اتسموا بالتباين في العدد والتوزيع من دولة إلى أخرى من218800 متعطل

بمصر إلى 7810 متعطل بالبحرين , ويمكن تصنيفهم في ثلاث فئات:

1- دول يقل أعداد المتعطلين بها عن 500000 متعطل وضمت معظم البلدان العربية في الجناح الآسيوي, وهي بترتيب حجم المتعطلين بها تضم: سوريا والسعودية ولبنان وفلسطين والأردن و الإمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين، ودول موريتانيا وليبيا وجيبوتي بالجناح الإفريقي، وعلى الرغم من أن هذه الفئة قد ضمت 13 دولة عربية , إلا أن حجم المتعطلين لم يتجاوز 2548949 متعطل بنسبة 18.1% من حجم المتعطلين بالبلدان العربية.

2- دول يتراوح أعداد المتعطلين بها بين 500000 متعطل واقل من1000000 متعطل، وشملت هذه الفئة دولتي اليمن وتونس بعدد 1363100 متعطل بنسبة 9.7% من جملة أعداد المتعطلين في البلدان العربية.

3- وظهرت الفئة الثالثة كأكبر فئة تضم أعداد للمتعطلين والتي ضمت ستة دول بها 10073393 متعطل بنسبة 72.2% من جملة أعداد المتعطلين بالوطن العربي عام 2008، وهي بترتيب الحجم دول مصر والسودان والصومال والعراق والجزائر والمغرب.(المغازى , 2012) .

والشكل التالي يبين أن مصر هي صاحبة أعلى نسبة في أعداد المتعطلين بالوطن العربي (15.7%) والبحرين صاحبة أقل نسبة (0.1%) ، أيضاً ضم الجناح الأفريقي من الوطن العربي على نسبة 70.5 % من جملة أعداد المتعطلين مقابل 29.5% بالجناح الأسيوي.

وعلى مستوى الأقاليم بالوطن العربي نجد أن مصر والسودان ضمتا معاً نسبة 30.6% من جملة أعداد المتعطلين بالبلدان العربية، وضمت دول مجلس التعاون على نسبة 4.8%، وإقليم شمال أفريقيا على نسبة 26.3% ، والقرن الإفريقي 13.6% ، والهلال الخصيب 18.6% من جملة أعداد المتعطلين بالبلدان العربية.

الشكل (1-1) التوزيع النسبي لأعداد المتعطلين في الوطن العربي عام 2008م.

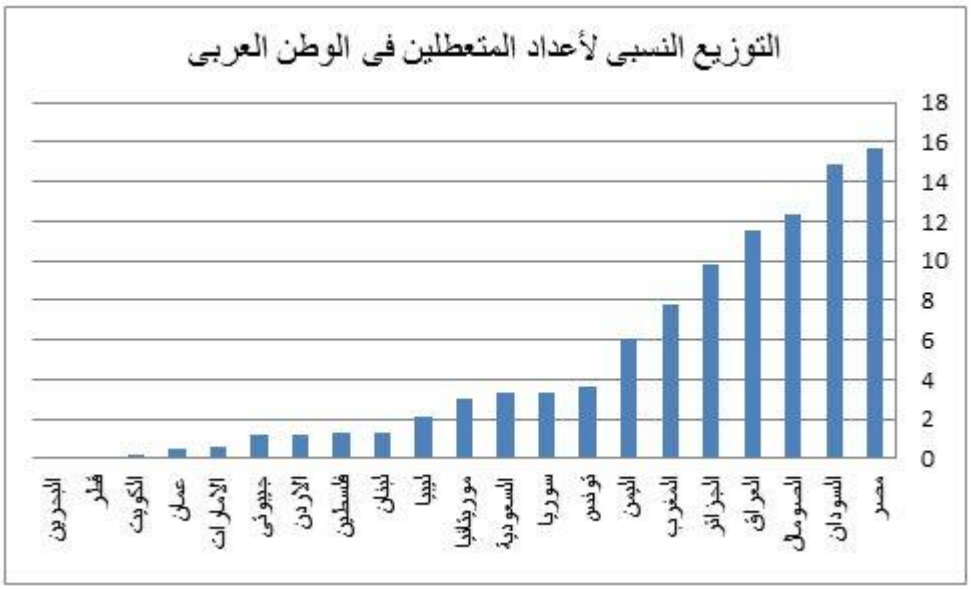

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / تقرير التنمية البشرية 2008 .

أيضاً سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً في بعض البلدان العربية نتيجة الأحداث التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2011 , جراء توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات و تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية و تراجع الصادرات و عوائد السياحة و تفاقم عجز الميزانيات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي, و قدر متوسط معدل البطالة حسب آخر بيانات متوفرة حوالي 16% وهو الأعلى بين مناطق و أقاليم العالم الأخرى , ويقدر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2011حوالي 17مليون بالمقارنة مع 197 مليون عاطلاً حول العالم ومتوسط بطالة بلغ حوالي 6.0 %, ونتيجة للأحداث التي شهدتها كل من تونس و مصر وسورية و اليمن سجل معدل البطالة في هذه البلدان ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010 بما يقدر بست نقاط مئوية بالنسبة لتونس وسورية وأربع نقاط مئوية بالنسبة لليمن نقطتين بالنسبة لمصر, كما يبن الجدول (1-1):

الجدول(1-1) تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	% 13.1	% 12.7	% 12.9	% 12.5	% 12.9
البحرين	% 4.0	% 4.0	% 4.0	% 3.8	% 3.7
تونس	% 12.4	% 12.4	% 13.3	% 13.0	% 18.9
الجزائر	% 13.8	% 11.3	% 10.2	% 10.0	% 9.8
سورية	% 9.2	%10.9	% 8.5	% 8.6	% 14.9
فلسطين	% 21.5	% 21.6	% 21.5	% 26.6	% 26.6
مصر	% 8.9	% 8.7	% 9.4	% 8.9	% 11.9
المغرب	% 9.8	% 9.6	% 9.1	% 9.1	% 8.9
اليمن	% 15.3	% 15.0	% 14.6	% 14.3	% 18.0

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على برامج الأمم المتحدة , تقارير التنمية البشرية للأعوام (2007, 2008, 2009, 2010, 2011)

وإلى جانب الضغوط الديموغرافية, هناك عوامل أخرى تفسر ارتفاع معدلات البطالة في عدد من الدول العربية من أهمها تذبذب وعدم كفاية النمو الاقتصادي , و تآكل قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية, وضعف طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال وعدم التكافؤ بين الميزات المالية و العينية المقدمة للعاملين في القطاع العام وتلك التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي, إضافة إلى عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات العمل في هذا القطاع. كما أن حالة عدم الاستقرار تفسر بشكل كبير ارتفاع معدلات البطالة في كل من العراق و فلسطين و الصومال. من ناحية أخرى, فإن ضعف الإمكانيات و تواضع القاعدة الاقتصادية تحد من قدرة الدول محدودة الدخل مثل: موريتانية, والسودان, واليمن على توفير مواطن عمل كافية لقوة العمل المتزايدة.

وأخيراً فقد تدهورت أوضاع المتعطلين عن العمل في البلاد العربية كافة وغير النفطية منها على وجه الخصوص, إما تحت تأثير التسريح من العمل وفقدان الدخل أو عدم وجود الدخل للداخلين لسوق العمل لأول مرة أو تحت تأثير ارتفاع الأسعار بسبب إلغاء الدعم وتقليص الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية, إضافة إلى ذلك فإن مشروعات الضمان الاجتماعي مازالت محدودة وتكاد تغطي فقط رواتب التقاعد والتأمين الصحي, أما إعانات البطالة فلا وجود لها في أي بلد عربي ونتيجة لكل ذلك تزايدت نسبة عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر في البلاد العربية و لاسيما البلاد العربية غير النفطية وما ينجم عن ذلك من آثار ونتائج سلبية تولد اضطراباً اجتماعياً وعدم استقرار سياسي ,أيضاً يوجد في الاقتصاد العربي فعاليات طفيلية يجني أصحابها دخولاً عالية دون القيام بأعمال إنتاجية وهذا يتضمن ضعف أو انعدام مساهمة هذه الفعاليات في خلق فرص العمل وربما المساهمة الأساسية التي يقوم بها أصحاب هذه الفعاليات عبر انغماسهم في البذخ الاستهلاكي هي خلق توترات اجتماعية واقتصادية.

1-5-2- وسائل معالجة البطالة في البلدان العربية:

يمكن أن تتم مواجهة البطالة في البلاد العربية على مستويين: مستوى قومي ومستوى قطري.

1-5-2-1- وسائل علاج البطالة في البلدان العربية على المستوى القومي:

بدأ العمل العربي المشترك في عام 1945 م, إلا أن انتقال القوة العاملة بين الدول العربية كانت تتسم بالتلقائية و لم تحظ باتفاقيات على المستوى الجماعي تشجع انتقالها إذ ما زال انتقال العمال بين الأقطار العربية يخضع للقوانين الداخلية سواء للدول المرسلة للعمالة أم المستقبلة لها أو لبعض الاتفاقيات الثنائية المحدودة بين بعض الدول العربية ونذكر من هذه المحاولات العربية المتواضعة في هذا الاتجاه على سبيل المثال لا الحصر:

1- اتفاقية الوحدة الاقتصادية الصادرة عن المجلس الاقتصادي العربي عام 1957 م والتي نصت على "حرية تنقل الأفراد للإقامة والعمل".

2- مؤتمر وزراء العمل العرب الذي انعقد في الكويت في دور انعقاده الثالث عام 1967 م والذي وافق على الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة حيث تتعهد الأطراف المتعاقدة بتسهيل تنقل الأيدي العاملة فيما بينها وتبادل جميع المعلومات اللازمة وإعطاء الأولوية في التشغيل للعمال العرب.

3- استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي تضمنت توفير فرص العمل للعمالة العربية المنتجة وتنميتها وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة وتقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

4- الاتفاقية المعدلة للاتفاقية القائمة لتنقل الأيدي العاملة تمّ وضعها في آذار عام 1975 نصت على حق العمال الوافدين في طلب اصطحاب أفراد أسرهم, ودعت إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في مشاريع تهدف إلى إيجاد فرص عمل لاستيعاب فائض العمالة واستبدال القوى العاملة الأجنبية بالقوى العاملة العربية, لكن لم يصادق على هذه الاتفاقية معظم الدول المستقبلة بل أن البعض منها بدأ يسلط سيف الترحيل الفوري على رقبة العمالة الوافدة في حال مخالفة الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة.

5- استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية التي أقرتها الدورة الثالثة عشرة لمنظمة القوى العاملة العربية عام 1985 والتي تهدف إلى معالجة البطالة السافرة والمقنعة ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربي واعتماد منهج علمي لتخطيط القوى العاملة (معهد الدراسات والبحوث الإنسانية , 1992, 215-228) .

وأخيراً يمكن القول إنه على الرغم من الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي لم تر النور والتي أشاعت جواً من الإحباط لم يتم التوصل لنتائج ملموسة بين الدول العربية سواء التي صادقت على هذه الاتفاقيات أم لم تصادق , فلا التكامل الاقتصادي العربي تحقق ولا الوحدة الاقتصادية العربية

اقتربت من التحقق على الرغم من تقديم العديد من المفاهيم والشعارات والتي منها السوق العربية المشتركة , ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية , وأخيراً وليس آخراً منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى , وخاصة بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بخلجنة الوظائف لديها من جهة , والاعتماد على قوة العمل الوافدة من شبه القارة الهندية ومن دول جنوب شرق آسيا من جهة ثانية.

1-5-2-2- وسائل علاج البطالة في البلدان العربية على المستوى القطري:

يمكن التصدي لمشكلة البطالة في هذا المستوى من خلال جانبين : العرض والطلب .

أ- **جانب العرض:** يتم التأثير في جانب العرض عن طريق خفض معدلات نمو السكان في أقطار الوطن العربي , و قد اتخذت بعض الحكومات العربية إجراءات للتقليل من نمو قوة العمل عن طريق برامج تنظيم الأسرة ولكن نتائج هذه الإجراءات ما زالت محدودة أما الوسائل الإجبارية تلقى مقاومة شديدة لأسباب دينية بحتة , لذلك فإن إمكانية معالجة البطالة عن طريق جانب التحكم بنمو قوة العمل ضعيف جداً.

ب- جانب الطلب : يمكن الاعتماد على أكثر من أسلوب في هذا الجانب من خلال خطة قومية يكون هدفها الأول معالجة مشكلة البطالة بصفة رئيسية شريطة أن تقوم هذه الخطة على مراحل ليكون الاقتصاد القومي بعدها قادراً بآلياته على استيعاب كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل وأهم هذه الأساليب:

1- تنفيذ مشروعات كثيفة العمل وتعتمد تكنولوجيا متوسطة وذات إنتاجية عالية من أجل زيادة الناتج في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية.

2- علاج التشوهات في النظام التعليمي في معظم الأقطار العربية لتناسب مخرجات قطاع التعليم حاجة سوق العمل.

3- إعمار واستثمار المناطق النائية من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين في تلك المناطق وتوطين السكان فيها.

4- تغيير تشريعات العمل لتحقيق استقرار العلاقة بين طرفي الإنتاج , ومزيداً من انضباط العاملين وإلغاء المتناقضات الموجودة في نظم العمل السائدة , كتمديد خدمة الموظف بعد الإحالة إلى المعاش والجمع بين الوظيفة والعمل الحر.

5- الاهتمام بالصناعات الصغيرة في الريف والمساعدة في تسويق منتجات هذه الصناعات وتوفير الأراضي اللازمة لهذه الصناعات بأسعار معتدلة وتأمين التمويل اللازم لإقامتها بشروط ميسرة وإعداد مراكز تدريب مجانية للشباب على هذه الصناعات.

6- إنشاء صناديق إعانة البطالة أو التنمية الاجتماعية لمساعدة المتعطلين عن العمل وتأمين فرص العمل المناسبة لهم.

وبصورة عامة بذلت العديد من الدول العربية جهوداً واضحة لتوفير فرص العمل وامتصاص الفائض في عرض العمل للحد من مشكلة البطالة, وقد أكد مجلس الوحدة العربية ضرورة تبني الدول العربية برنامج إصلاح اقتصادي شامل يرتكز على مدخرات كل دولة من موارد طبيعية و مالية و بشرية لزيادة معدل النمو ليصل إلى نحو 7%, مع العلم أن الاستثمارات في المنطقة العربية لا تزيد حالياً عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي العربي أي نحو 140 مليار دولار تحقق معدل نمو قدره 3% سنوياً فقط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2004 , 262) .

وقد وصف تقرير منظمة العمل العربية الصادر في شهر نيسان للعام 2005 م الوضع العربي بأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء, ولاسيما في ظل عدم نجاح المشروعات العربية الكبيرة لمواجهة هذه المشكلة, وبحسب إعلان المدير العام للمنظمة خلال افتتاح الدورة رقم 22 للمنظمة في الجزائر خلال شهر شباط من عام 2005 م أنه لم تعد هناك دولة عربية بمنأى عن هذا الكابوس الذي بلغت نسبته 20% وطال نحو 25 مليون عاطل عن العمل في الوطن العربي (المرجع السابق نفسه , 263) .

الفصل الثاني

البطالة في سورية والتحديات التي تواجهها

محتويات الفصل:

2-1- الواقع الديمغرافي في سورية

2-1-1- معدلات الخصوبة

2-1-2- معدلات الوفيات

2-1-3- الهجرة الخارجية

2-1-4- البنية العمرية والنوعية

2-1-5- البنية العملية

2-1-6- التركيب التعليمي لقوة العمل

2-1-7- معدلات البطالة

2-1-8- النمو السكاني والتعليم وعلاقتهما بالفقر

2-2- الأسباب والتحديات الرئيسية للبطالة

2-2-1- الأسباب والعوامل الاقتصادية المحلية

2-2-2- الأسباب والعوامل الاجتماعية المحلية

2-2-3- الأسباب والعوامل الديموغرافية

2-2-4- الأسباب والعوامل المتعلقة بنظام التعليم والتأهيل والتدريب المحلية

2-2-5- الأسباب والعوامل والظروف الخارجية المؤثرة في الاقتصاد السوري

2-2-6- تحديات الملتحقين بسوق العمل .

2-3- الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة

2-3-1- مكاتب التشغيل

2-3-2- هيئة مكافحة البطالة

2-3-2-1- تعريف هيئة مكافحة البطالة

2-3-2-2- مهام هيئة مكافحة البطالة

2-3-2-3- الصعوبات والمشاكل التي تتعرض لها هيئة مكافحة البطالة

2-3-2-4- تقييم عمل كل من مكاتب التشغيل و هيئة مكافحة البطالة.

الفصل الثاني
البطالة في سورية والتحديات التي تواجهها

تمهيد :

تتميز البطالة في سورية بكونها بطالة بنيوية نتيجة ضعف النمو, وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد فرص جديدة للعمل, وهذا ما انعكس في البطالة الواسعة للشباب الداخلين حديثاً إلى سوق العمل. وتعاني سورية في الوقت الحاضر من تعطّل لقطاع كبير من سكانها نتيجة نقص في الموارد الطبيعية والمالية والنقدية, وعدم توافر الحجم الكافي من الاستثمار الحقيقي لخلق عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب الزيادة السنوية الوافدة من الشباب لدخول شريحة القوى العاملة, مما أدى إلى خلق وضع معقد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية, الأمر الذي حدا بالقيادة السياسية والمهتمين بشؤون التنمية والسكان إلى محاولة العمل على إيجاد حل سريع لهذه الإشكالية للتخفيف من حدتها.

وعلى الرغم من السياسات والبرامج التي اتبعتها الحكومة في ظل سياسة التطوير والتحديث وتشجيع الاستثمار المحلي العربي والدولي, وتوجهها لإقامة المزيد من المشروعات الإنتاجية, والتي تتيح فرص عمل جديدة, بالإضافة إلى تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال هيئة مكافحة البطالة, إلا أن حجم المشكلة لا يزال كبيراً وله الكثير من الانعكاسات على حياة الأفراد اليومية بصورة مباشرة وعلى حياة المجتمع ككل. وتكمن خطورة مشكلة البطالة في سورية بكونها إشكالية مركبة ومعقدة لأنها قد تتحول إلى أداة هدم لإنجازات الوطن والطموحات التي يسعى إلى تحقيقها, الأمر الذي يتطلب تضافر كل الجهود الرسمية وغير الرسمية لإيجاد حلول لها.

2-1- الواقع الديمغرافي في سورية:

شهدت سورية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، زيادة سريعة ومطردة في حجم السكان، وتغيرات مستمرة في التوزيع الجغرافي للسكان، شكلت عبئاً كبيراً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت الزيادة الكبيرة في حجم السكان، تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستوى الخصوبة، التي جعلت سكان سورية يزيدون بأربعة أضعاف ونصف خلال الفترة 1960-2010 فإن التوزع الجغرافي غير المتوازن للسكان وتضخم المدن الكبرى، والذي لعبت تيارات الهجرة الداخلية التي تمّت بشكل عشوائي وخاصة من الريف إلى الحضر دوراً أساسياً في حدوثه، قد أدى إلى اكتظاظ

كبير في كافة مراكز المحافظات وأكثر المدن الأخرى، وشكل عبئاً كبيراً على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضغوطاً متزايدة على الخدمات ومرافق البنية التحتية في هذه المدن.

لقد شهد المجتمع السوري خلال العقود الثلاثة الماضية تحولات ديموغرافية هامة، نتجت عنها زيادات كبيرة في أعداد السكان و تبدلات في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية(الهيئة السورية لشؤون الأسرة ,2011 , 3-4).

ازداد عدد السكان في سورية من (13.782) مليون نسمة عام 1994 إلى (17.921) مليون نسمة عام 2004 ، أي بمقدار (414) ألفاً في المتوسط سنوياً بين عامي 1994-2004، وإلى (20.619) مليون نسمة عام 2010، أي بمقدار (450) ألفاً في المتوسط سنوياً بين عامي 2004-2010. وجاءت هذه الزيادات المتسارعة في حجم السكان نتيجة الارتفاع الكبير لمعدل النمو السكاني. وقد بلغ هذا المعدل (2.66%) خلال الفترة 1994-2004 بعد أن كان(3.29%) خلال الفترة 1981-1994، ووصل إلى (2.37%) خلال الفترة 2004-2010 وتعد هذه المعدلات من أعلى المعدلات في العالم (المكتب المركزي للإحصاء ,1994 - 2004 ؛ المسح الصحي الأسري 2009).

وتسهم في تشكيل معدل النمو السكاني, وتحديد مستواه ثلاثة عوامل رئيسية هي الخصوبة والوفاة والهجرة, وتدل كافة المؤشرات المستخلصة من نتائج تعدادات السكان والمسوح الأسرية على حدوث تغيرات جوهرية في مستويات عوامل النمو السكاني خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كانت بطيئة في العقود الأولى ثم أصبحت حادة في النصف الثاني من فترة الثمانينات، وجعلت المجتمع السوري يقف على عتبة المرحلة الثالثة من مراحل نظرية التحول الديموغرافي التي تميزت بانخفاض ملحوظ في معدلات الخصوبة والوفيات عما كانت عليه قبل ذلك.

2-1-1- معدلات الخصوبة:

تعد الخصوبة من أهم عوامل النمو السكاني, وأكثرها تأثيراً في حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي, وهي تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج وتتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

لقد انخفض معدل الخصوبة الكلية (هو متوسط عدد المواليد أحياء المنجبين للمرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية) من (4.2) مواليد عام 1994، إلى (3.6) مواليد عام 2004 وإلى (3.5) مولود عام 2010. ويعود انخفاض معدل الخصوبة الكلية إلى مستويات معتدلة نسبياً إلى حزمة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أسهمت معاً في تعديل السلوك الإنجابي التقليدي للمجتمع السوري، كارتفاع مستوى تعليم المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومتوسط العمر عند الزواج الأول، و نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وغيرها ومع ذلك لا يزال هذا المعدل

عالياً وبعيداً عن مستواه في كثير من بلدان العالم، وخاصة الصناعية منها التي وصل في بعضها إلى حدود الإحلال أو حتى دون ذلك. أما معدل الخصوبة الزوجية (وهو متوسط عدد المواليد أحياء المنجبين للمرأة الواحدة المتزوجة أو سبق لها الزواج خلال حياتها الإنجابية) الذي يتأثر بمعدلات الزواج وأنماطه والممارسات المرتبطة به كاستخدام وسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للزوجين فلا يزال مرتفعاً بشكل كبير، رغم تراجعه من (7.4) مولود عام 1994 ، إلى (5.8) مولود عام 2004 ومن ثم إلى (5.4) مولود عام 2010. وقد بلغ أعلى معدل خصوبة كلية في محافظة دير الزور (6.78) مولود وأدناها في السويداء (2.08) مولود لعام 2009.

الجدول (2–1) معدل الخصوبة الكلية و الزوجية حسب المحافظات لعام 2009

المحافظة	الخصوبة الكلية / مولود /	الخصوبة الزوجية / مولود /
دمشق	2.56	4.5
ريف دمشق	3.26	5.1
حمص	3.06	5.5
حماة	3.26	5
طرطوس	2.28	4.1
اللاذقية	2.17	4.5
ادلب	4.72	7.7
حلب	3.16	5.7
الرقة	4.94	7.6
دير الزور	6.78	8.1
الحسكة	3.46	7
السويداء	2.08	3.7
درعا	5.13	6.8
القنيطرة	3.75	7
المجموع	3.5	5.4

المصدر : تعداد السكان لعامي 1994- 2004 – المسح الصحي الأسري 2009/ المكتب المركزي للإحصاء.

وترافق انخفاض معدل الخصوبة الكلية بانخفاض مماثل شمل أغلب معدلات الخصوبة العمرية، وبلغت هذه المعدلات ذروتها في فئة السن 25 – 29 سنة وهي (189) مولوداً عام 2000، ثم (175) مولوداً عام 2004، ومن ثم ارتفعت إلى (187) مولوداً عام 2009. وتتباين معدلات الخصوبة بين الوسطين الحضري والريفي، كما تتباين بتباين المستوى التعليمي للمرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، حيث أكدت البيانات وجود علاقة عكسية بين معدلات الخصوبة ومستوى كل من هذه المتغيرات.

ورغم انخفاض معدلات الخصوبة في كل من الحضر والريف خلال الفترة 1994 – 2009 فقد بقيت أعلى في الريف عن مستوياتها في الحضر , فقد بلغت (3.9) مواليد في الريف و(3.1)

مواليد في الحضر لعام 2009. ويظهر الشكل الآتي تطور معدل الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة خلال الفترة 1978–2009 (للمرأة الواحدة) :

الشكل (2–1) تطور معدل الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة **1978 – 2009** (للمرأة الواحدة)

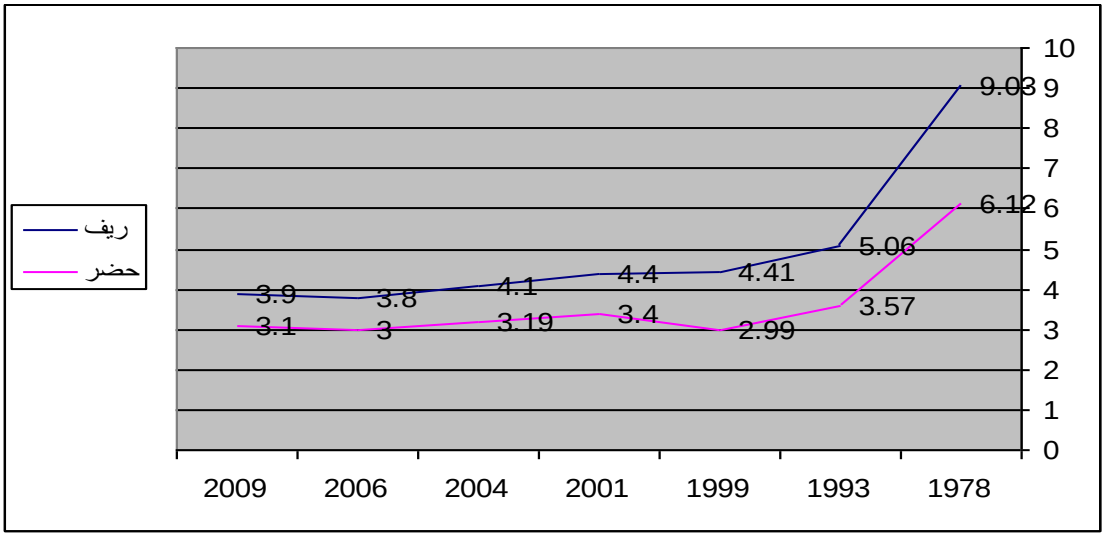

المصدر: مسح الخصوبة السوري عام 1978 ، مسح صحة الأم والطفل عام 1993 ،المسح المتعدد الأغراض عام 1999 ، مسح صحة الأسرة عام 2001 ، تعداد السكان لعام 2004 ، المسح الصحي الأسري 2009/ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2006 .

وشهدت معدلات الخصوبة الكلية انخفاضاً بنسب متفاوتة في جميع المستويات التعليمية للمرأة بين عامي 1994–2009، وتتناسب هذه المعدلات بشكل عكسي مع ارتفاع مستوى تعليم المرأة، ويصل الفرق بين مستوى خصوبة المرأة الأمية والمرأة الحاصلة على الشهادة الثانوية فأكثر إلى (2.6) مولوداً في المتوسط في كل من العامين المذكورين.

الشكل (2–2) معدلات الخصوبة الكلية (للمرأة الواحدة) حسب الحالة التعليمية لعام **2009**

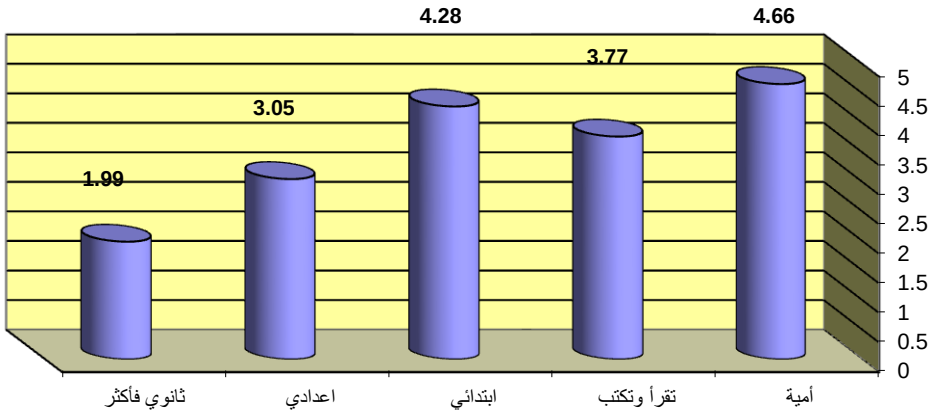

المصدر : المسح الصحي الأسري 2009 / المكتب المركزي للإحصاء.

ولقد ارتبطت الخصوبة ، المحدد الأساس للنمو السكاني في سورية ، بمحددين اثنين يعبر الأول عن طول الفترة الإنجابية التي يعد متوسط العمر عند الزواج الأول عاملها الأساس ، و يتعلق الثاني بعدد مرات تكرار الحمل أثناء الزواج .

تشير البيانات في سورية إلى الارتباط الوثيق لهذين المحددين مع كل من:

1- المستوى التعليمي و خاصةً للإناث حيث تشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة للمرأة الأمية يساوي ضعف هذا المعدل لدى المرأة المتعلمة تعليماً ثانوياً، و في الفئات العمرية الأنثوية الأولى (15-24 سنة) يرتفع أربعة أضعاف ونصف.

2- مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، وخاصةً فيما يتعلق بالحالة العملية للمرأة في القطاعات الاقتصادية.

3- مستوى الوعي المجتمعي.

2-1-2- معدلات الوفيات:

تعد الوفيات العامل الثاني من حيث الأهمية في تحديد مستوى النمو السكاني، وتشير الإحصاءات الصحية ونتائج المسوح الأسرية إلى تحسن ملموس في المستوى الصحي للسكان بشكل عام وصحة الأم والطفل بشكل خاص، تجلى بانخفاض معدل الوفيات الخام من (5.2) بالألف عام 1994 إلى (4) بالألف عام 2009. وترافق الانخفاض المشاهد في معدل الوفيات الخام بانخفاض مماثل في معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخمس سنوات ووفيات الأمهات، حيث انخفض معدل وفيات الرضع من (34.6) بالألف عام 1994 إلى (18.4) بالألف عام 2009. وكان هذا المعدل دوماً أعلى عند الذكور عن مستواه عند الإناث. كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من (41.7) بالألف إلى (21.8) بالألف خلال الفترة نفسها .

أما معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس، فانخفض من (107) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية عام 1994 إلى (58) وفاة عام 2004، إلى (56) وفاة عام 2009 ، ولقد كان ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الأثر الإيجابي في هذا الانخفاض, حيث ارتفعت هذه النسبة من (39.6%) عام 1994 إلى (49.5%) عام 2004 ثم إلى (53.9%) عام 2009.أما بالنسبة لمعدل المواليد الخام فقد بلغ أعلى معدل في محافظة دير الزور (43.5) بالألف وأدنى معدل في محافظتي السويداء واللاذقية (18.6) بالألف، أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام قد بلغ أعلى معدل في محافظة السويداء (5.6) بالألف وأدنى معدل في محافظة القنيطرة (2.1) بالألف لعام 2009 (المكتب المركزي للإحصاء ,2009).

والجدول الآتي يوضح معدل الولادات والوفيات الخام حسب المحافظات للعام 2009:

الجدول (2-2) معدل الولادات والوفيات الخام حسب المحافظات لعام 2009

المحافظة	معدل الولادات بالألف	معدل الوفيات بالألف
دمشق	20.3	4.4
ريف دمشق	26.9	2.5
حمص	24.3	4.8
حماة	26	4.9
طرطوس	19.2	4.8
اللاذقية	18.6	5.3
إدلب	33	4.7
حلب	25.1	4.5
الرقة	34.1	4.8
دير الزور	43.5	4.6
الحسكة	26.5	54
السويداء	18.6	5.6
درعا	37.1	3.7
القنيطرة	26.7	2.1
المجموع	26.6	4

المصدر : تعداد السكان لعامي 1994- 2004 ، المسح الصحي الأسري 2009/ المكتب المركزي للإحصاء.

وتتفاوت مستويات الوفيات بين الوسطين الحضري والريفي، فهي أعلى دوماً في الريف عن مستواها في الحضر بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية في بعض المناطق الريفية وخاصة النائية منها، وتباين العوامل الاجتماعية والبيئية والثقافية بين الحضر والريف، وارتفاع نسبة الولادات المنزلية في الريف عن مستواها في الحضر.

2-1-3- الهجرة الخارجية:

لم تفلح كافة المحاولات التي جرت حتى الآن لتوفير بيانات موثوقة حول حجم الهجرة الخارجية، وخصائص المغتربين وأماكن إقامتهم ،لذلك بقيت التعدادات السكانية وسجلات الأحوال المدنية المصدرين الوحيدين لاستنباط مؤشرات الهجرة الخارجية، فالتعدادات السكانية توفر بيانات عن عدد السوريين المتواجدين داخل البلاد إضافة لغير السوريين وقت التعداد، بينما تشمل سجلات الأحوال المدنية السوريين في الخارج والداخل.

وبمقارنة بيانات المصدرين أمكن تقدير عدد المهاجرين السوريين في الخارج حيث ارتفع عدد السوريين في الخارج من (1889) ألف عام 1994 (ذكور: 813 ألف, إناث: 1076 ألف) إلى (2015) ألف عام 2004 (ذكور: 857 ألف, إناث:1158 ألف) ثم إلى (3076) ألف عام 2010 (ذكور: 1240 ألف, إناث:1589 ألف).

الشكل (2–3): عدد المهاجرين في الخارج بالألف للفترات (1994–2004–2010)

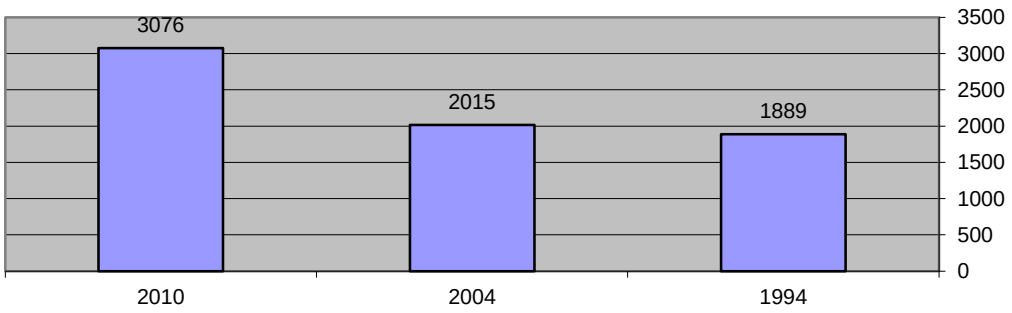

المصدر : المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام 1994- 2004 - 2010 / المكتب المركزي للإحصاء

مما سبق يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني في سورية، والتي تتمثل في :

1- انخفاض الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع, ودون خمس سنوات نتيجة توفر الخدمات الصحية وانتشارها في الحضر والريف على السواء.

2- ارتفاع المستوى التعليمي للسكان نتيجة ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم, ولاسيما بين الإناث والذي لعب دوراً هاماً في انخفاض الخصوبة نتيجة انخفاض خصوبة الإناث المتعلمات من حملة الإعدادية فما فوق إلى أقل من النصف, مما هي عليه الخصوبة ما بين الإناث من حملة الابتدائية فما دون.

3- ارتفاع سن الزواج للإناث والذكور بحوالي 5 سنوات خلال الفترة 1981–2000 ولما لهذا الارتفاع من آثار على النمو السكاني.

4- أثر الصعوبات الاقتصادية وارتفاع أسعار المساكن والبطالة والذي لعب دوراً في ارتفاع سن الزواج وخاصة ما بين الذكور, وارتفاع نسب العزوبية ما بين الشباب حتى وصلت نسبة العزوبية إلى حوالي 43% من مجموع السكان من العمر 15 سنة فما فوق ولهذا له منعكسات على النمو السكاني كما له منعكسات اجتماعية سلبية.

5- أثر التطورات الصحية وخاصة الصحة الإنجابية ودورها في ارتفاع المستوى الصحي للسكان ورعاية الحامل والتباعد ما بين الولادات وارتفاع استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

6- زيادة الوعي بالقضايا السكانية بين الفئات السكانية وخاصة الشباب منهم.

7- رفع إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية والحد من التسرب من التعليم.

8- أثر الوعي بدور المرأة وتمكينها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

9- أثر العوامل الاجتماعية والثقافية على النمو السكاني .

(الهيئة السورية لشؤون الأسرة , 2011 , 10).

2-1-4- البنية العمرية والنوعية :

يعد المجتمع السوري مجتمعاً فتياً رغم التغيرات الكبيرة التي طرأت على صورة الهرم السكاني حالياً عما كانت عليه في الماضي, والناتجة عن التبدلات الإيجابية التي شهدتها مستويات عوامل النمو السكاني خلال العقود الثلاثة الماضية وخاصة الخصوبة.

فقد انخفضت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من (44.8%) عام 1994 إلى (39.5 %) عام 2004 ثم إلى (37.1%) عام 2010، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل(15- 64) من (52.2%) عام 1994، وإلى (57.2%) عام 2004 ثم إلى (58.8%) عام 2010، أما نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر فقد ارتفعت من (3%) إلى (3.3%) ثم إلى (4.1%) خلال الفترة نفسها.

الشكل (2-4) تطور التركيب العمري للسكان للأعوام 1994-2004 - 2010(%)

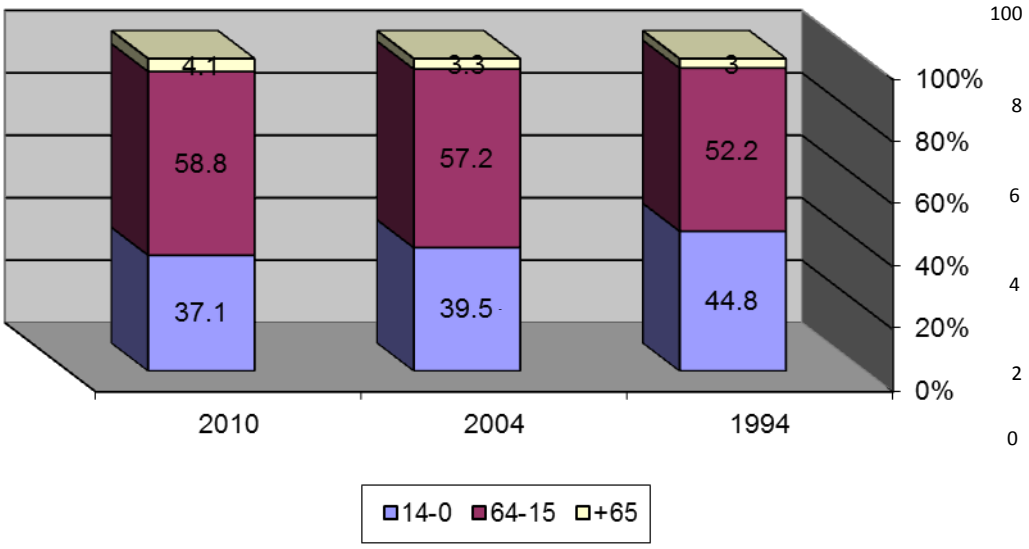

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام 1994-2004-2010 / المكتب المركزي للإحصاء.

ويعود الانخفاض الملحوظ في نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى انحدار مستوى الخصوبة بتسارع أكبر من انحدار مستوى الوفيات.

كما انعكس انخفاض نسبة الأطفال على معدل الإعالة العمرية الذي انخفض بدوره من (92) فرداً عام 1994 إلى (75) فرداً عام 2004، ثم إلى (70) فرداً عام 2010.

حيث أن معدل الإعالة العمرية : يعبر عن العلاقة بين السكان خارج سن العمل باعتبارهم مستهلكين فقط, وبين السكان في سن العمل باعتبارهم جميعا مستهلكين ومنتجين معاً.

أما نسبة النوع (عدد الذكور مقابل كل 100 أنثى) فلم يطرأ عليها أي تغيير يذكر على مستوى مجموع السكان حيث بلغت في حدود (105) خلال الفترة 1994-2010، بينما تذبذبت بين فئات

السن وبلغت أدنى مستوى لها (90%) في الفئة العمرية 60-64 سنة عام 2010 نتيجة ارتفاع نسبة الأرامل ونسبة التعمير بين النساء في هذه السن عن مستواها بين الرجال.

وقد أدى هذا التغير في الفئات العمرية إلى تطور في معدل الإعالة الاقتصادية حيث ارتفع معدل الإعالة الاقتصادية من (3.4) أفراد عام 1994 إلى (3.6) أفراد عام 2004، ثم إلى (3.7) أفراد عام 2009. حيث يعبر معدل الإعالة الاقتصادية عن نسبة الإعالة لإجمالي عدد السكان مقابل كل 100 شخص من السكان النشيطين اقتصادياً , (متوسط عدد الأشخاص الذين يعيلهم المشتغل الواحد إضافة إلى نفسه). (المكتب المركزي للإحصاء , 1994 – 2004 –2010).

2-1-5- البنية العملية :

لقد ارتفع حجم قوة العمل من (4053) ألف عام 1994 إلى (4911) ألف علم 2004 وإلى (5442) ألف عام 2010.

ويلاحظ أن ارتفاع نسبة النساء في قوة العمل متذبذبة, حيث ارتفعت من (12.8%) عام 1994 إلى (17.3%) عام 2004 ومن ثم انخفضت إلى (15%) عام 2010.

أما معدل النشاط الاقتصادي الخام (الذي هو النسبة المئوية لذوي النشاط الاقتصادي للمشتغلين والمتعطلين في سنة معينة من مجموع عدد السكان في نفس السنة) ازداد نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الفترة الماضية و نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل, حيث ارتفع هذا المعدل من حوالي (24.3%) عام 1994 إلى حوالي (27.6%) عام 2004 ومن ثم انخفض انخفاضاً طفيفاً إلى (27%) عام 2009، وكان هذا الارتفاع أعلى بين الإناث منه لدى الذكور وهذا يدل على ارتفاع ملحوظ في مشاركة المرأة في قوة العمل. وهذا ما يوضحه الشكل البياني الآتي:

الشكل (2-5) معدل النشاط الاقتصادي الخام خلال الفترة 1994-2004-2009

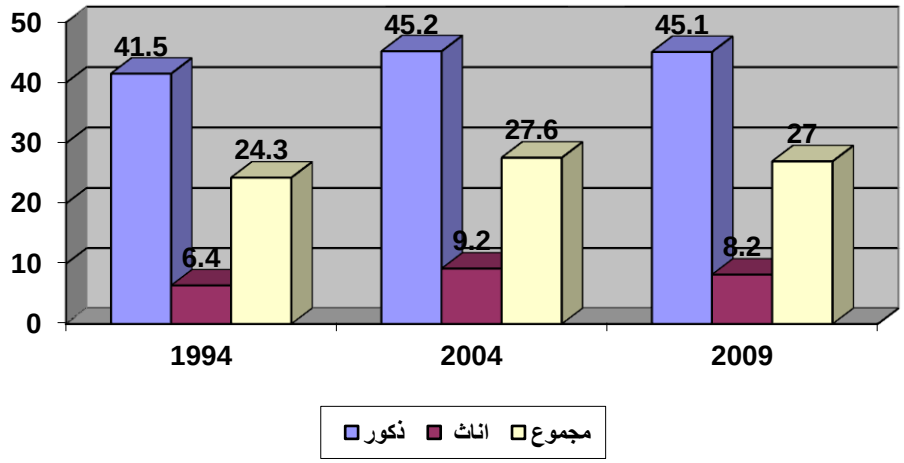

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام 1994-2004-2009 / المكتب المركزي للإحصاء.

أما بالنسبة لمعدل النشاط الاقتصادي المنقح (والذي يعبر عن النسبة المئوية لذوي النشاط الاقتصادي في سنة معينة من مجموع القوة البشرية "15–64 سنة" في نفس السنة) فقد ارتفع من (42.5%) عام 1994 إلى (45.6%) عام 2004 ثم انخفض إلى (43%) عام 2009 وتختلف النسبة بين الذكور والإناث, حيث بلغت عند الذكور (73.1%) عام 1994 و(74.8%) عام 2004 و(71.7%) عام 2009 أما عند الإناث فقد كانت (10.8%)، (15.2%)، (13%) خلال الفترة نفسها (المكتب المركزي للإحصاء , 1994 –2004 –2010).

2–1–6– البنية التعليمية لقوة العمل:

تعد البنية التعليمية لقوة العمل على جانب كبير من الأهمية, لأنه يصف الجانب النوعي للقوى العاملة، كما يعد مقياساً من مقاييس الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي، ويُعبر التحسن في نوعية القوة العاملة عن بدء التحول إلى دور أكثر فاعلية للعنصر البشري في العملية الإنتاجية. يسهم التعليم في تحسين مستوى الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة ومهارات الإنتاج وبالتالي رفع الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

تعبر البنية التعليمية لقوة العمل، عن اختلالات في نوعية الموارد البشرية العاملة والمهيأة للعمل، كما تبين سبباً من أسباب اختلالات سوق العمل من حيث اعتمادها على عمالة ذات مستوى تعليمي منخفض، من جهة وبطالة نوعية من جهة أخرى، حيث تشير البيانات إلى ضعف التركيبة التعليمية لقوة العمل بين عامي 2004 و2009، حيث ارتفعت نسبة قوة العمل من حملة الشهادة الابتدائية وما دون من (51.7%) إلى (56.8%)، هذا الارتفاع قابله انخفاض في نسبة قوة العمل من حملة شهادات التعليم الإعدادي والثانوي والمعاهد الفنية والتقنية، وكان التطور الايجابي الوحيد هو ارتفاع نسبة حملة الشهادة الثانوية من (5.4%) إلى (8.4%) خلال الفترة نفسها (الهيئة السورية لشؤون الأسرة ,2011 , 13).

2–1–7– معدلات البطالة:

نتيجة انخفاض قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل تقابل الأعداد المتزايدة من السكان الداخلين الجدد إلى سوق العمل فقد ارتفعت نسبة المتعطلين من قوة العمل من (8.2%) عام 1994 إلى (12.3%) عام 2004ثم انخفضت إلى حوالي (8 %) عام 2009 وتفاوتت نسبة البطالة بين الذكور والإناث حيث وصلت هذه النسبة بين الإناث إلى (11.1%) عام 1994 لترتفع إلى (22 %) في عامي2004– 2009، أما الذكور فقد كانت (6.3%)، (10.5%)، (6%) خلال الفترة نفسها. والملاحظ بأن النسبة الكبيرة من المتعطلين هم من فئة الشباب (15–24) سنة, حيث بلغت (43%) في عام 2009 بعد أن كانت (60.9%) في عام 2004 وهذا يتطلب مزيداً من الاستثمارات لخلق

فرص عمل لهذه الشريحة الكبيرة من السكان (المكتب المركزي للإحصـــاء , 1994 – 2004– 2010).

و فيما يتعلق بوضع البطالة في سورية : تشير البيانات الرسمية إلى أنها بلغت1.8 %عام 2008 م. توزعت بنسب متفاوتة بين مختلف المحافظات السورية ، و يتركز القسم الأعظـــم منهـــا فـــي المحافظات السورية الثلاث(الحسكة و اللاذقية و طرطوس) بنسبة تقارب (50 %) مـــن إجمـــالي العاطلين

في الوقت الذي يشكل فيه عدد سكان المحافظات المذكورة (15.82%) كما يظهر الجدول:

الجدول(2–3) توزع البطالة حسب المحافظات (%)عام 2008

المحافظة	عدد العاطلين	نسبة البطالة في المحافظة من إجمالي البطالة السورية
الحســـــــــكة	88803	20.5
اللاذقيـــــــة	77331	17.89
طرطوس	44062	10.19
حمص	38771	8.9
حماه	36508	8.4
دمشق	35101	8.12
إدلب	24938	5.77
ريف دمشق	21284	4.9
حلب	18425	4.2
السويداء	16935	3.9
الرقة	9261	2.14
درعا	7865	1.8
القنيطرة	4325	1
المجموع	432240	100

المصدر : تقرير حالة سكان سورية 2008

وفيما يلي أهم المشكلات والتحديات التي تسببت في إخفاقات التشغيل والحد من الفقر:

1– ارتفاع معدل النمو السكاني الذي أدى إلى ازدياد كبير في حجم العرض من قوة العمل.

2– ضعف الطلب على قوة العمل وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق فوائض اقتصادية كافية لاستثمارها في تمويل مشروعات إنتاجية من شأنها توليد فرص عمل كثيفة تتلاءم مع حجم ونوعية قوة العمل المتاحة.

3– عدم مواءمة حجم ونوعية مخرجات التعليم وبرامج التدريب لاحتياجات سوق العمل.

4– تدني مردود إنتاجية العامل.

5- انخفاض البنية التعليمية للسكان بشكل عام وقوة العمل بشكل خاص، حيث يشكل حملة شـــهادة التعليم الأساسي والأميون والملمون بالقراءة و الكتابة حوالي (78%) من مجموع قوة العمل عـــام 2009.

6- تدني مستوى الأجور وعدم تناسبها مع تكاليف المعيشة, إضافة إلى أن وقت العمـــل القصـــير نسبياً في القطاع العام دفع بنسبة كبيرة من المعينين في هذا القطاع إلى ممارســـة مهـــن وأعمـــال أخرى, مما أعاق قدرة سوق العمل على تشغيل المتعطلين فعلاً.

7- انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام حيث لم يتجاوز (27%)، كما لم يتجاوز معدل النشاط الاقتصادي المنقح (43%)عام 2009.

8- ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخاص غير المنظم.

إن ازدياد العرض من قوة العمل ليس نتيجة الزيادة السكانية وحدها, وإنما نتيجة زيادة إسهام المرأة في العمل خارج المنزل وزيادة مساهمة الأحداث دون سن الخامسة عشرة في قوة العمل, ولدى مقارنة معدلات نمو قوة العمل مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن العجز السنوي في فرص العمل قد تراوح خلال الثمانينات بين 60 و90 ألف فرصة عمل سنوياً وارتفع خلال التسعينات ليتراوح بين 100 و150 ألف فرصة سنوياً , أي أن المجموع التراكمي للعجز في فرص العمل يزيد عن مليوني فرصة عمل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي بالتالي فان المعدل النظري للبطالة يقدر ب 36 % من قوة العمل تقريباً وفي حال استبعاد جزء من البطالة ثم استيعابها في القطاع غير المنظم والتي تزيد عن 700 ألف فرصة عمل , فإن معدل البطالة يتجاوز 20 % من قوة العمل (مرزوق , 2001 , 3-4) .

من جهة أخرى إن التطورات في التكنولوجيا وتقنيات المعلوماتية, والاتصالات أدت إلى تغيرات مذهلة في عمليات الإنتاج بقطاعاته كافة وهذه التغيرات أثرت في البنية الاقتصادية, فانعكس ذلك على القوى العاملة , مما أدى إلى ازدياد حجم البطالة ولاسيما بين الشباب (15-24 سنة) من جهة . كما أن ارتفاع معدل النمو السكاني أدى إلى الارتفاع المتزايد في أعداد السكان الداخلين في سوق العمل (15-64 سنة) وبأعداد أكبر من معدل النمو السكاني, ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل مقارنةً بالسكان دون الخمس عشرة سنة اثر انخفاض معدل النمو السكاني في التسعينات مقارنة بما كان عليه خلال الفترة السابقة .وبالتالي فإن النمو الحاصل في القوى العاملة مع عدم مقدرة الاقتصاد الوطني على امتصاصه أدى إلى ازدياد حجم البطالة من جهة أخرى.

وتتميز البطالة في سورية بأنها ليست متجانسة من حيث النوع و المستويات التعليمية والفئات العمرية كما أنها تختلف من محافظة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ضمن المحافظة الواحدة.

2-1-8- النمو السكاني والتعليم وعلاقتهما بالفقر:

يترك حجم الأسرة الكبير وتكوينها نتيجة ارتفاع الخصوبة أثراً سلبياً على مستوى معيشتها، فالأسر الكبيرة أكثر عرضة للفقر من الأسر الأصغر حجماً، حيث تكون الموارد المتاحة للفرد فيها أقل غالباً، كما أنها تعيل عادة عدداً أكبر من الأطفال مقارنة بالأسر صغيرة الحجم، فارتفاع مستوى الخصوبة يؤدي إلى تنامي ظاهرة الفقر.

وأوضحت نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2004 أن معدلات الفقر ترتفع بشكل طردي مع ازدياد حجم الأسرة، وذلك من (1.1%) من مجموع أفراد الأسر التي تتكون من شخصين إلى (5.1%) من مجموع أفراد الأسر التي تتكون من 4-6 أشخاص وإلى حوالي (25%) من مجموع أفراد الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 10أشخاص فأكثر.

من ناحية أخرى، يزيد متوسط عدد الأطفال في الأسر الفقيرة (3.3طفل) عن متوسط عدد الأطفال في الأسر غير الفقيرة (2.2طفل)، وتزداد مخاطر الفقر عند الأسر التي يتخطى عدد أطفالها الثلاثة حيث يعيش حوالي (53%) من الفقراء في هذه الأسر .

أيضاً يعد التعليم من أكثر العوامل ارتباطاً بظاهرة الفقر، فهو يوسع الخيارات أمام الفرد ويتيح له إمكانية الحصول على فرص أكثر للعمل وكسب الدخل. كما أن الفقر يقلل من فرص الفرد في التعليم وفرص تلقي الخدمات الصحية بما فيها الصحة الإنجابية ويؤدي إلى ارتفاع مستوى الخصوبة. حيث يشتد الفقر ويتعمق بين الأفراد الأميين وخاصة بين أرباب الأسر منهم، ووصلت نسبة الفقراء الذين لم يحصلوا سوى على التعليم الابتدائي (81,3%) من مجموع عدد الفقراء، بينما لم تصل نسبة الحاصلين على تعليم جامعي بين الفقراء إلى (1%) لعام 2004 (المكتب المركزي للإحصاء, 2003 -2004).

وتزداد العلاقة بين التعليم والفقر بصورة أكثر وضوحا بالنسبة للمستوى التعليمي لرب الأسرة، حيث تضاعفت معدلات الفقر عند أرباب الأسر الأميين .

2-2- الأسباب والتحديات الرئيسية للبطالة في سورية :

تتجه معدلات البطالة في سورية للازدياد نتيجة الظروف الاقتصادية و الديموغرافية والاجتماعية المحلية والخارجية وهي متعددة الأبعاد ومتباينة الأسباب ومن الضروري تحليل هذه الأسباب تمهيداً لاستخلاص وسائل علاجية جيدة تفيد في إيقاف هذه المشكلة على الأقل وسنقسم هذه الأسباب إلى مجموعات, وهي:

2-2-1- الأسباب والعوامل الاقتصادية المحلية:

1- تراجع برامج التنمية وأخطاؤها : فقد ركزت التنمية على الجوانب البشرية و أهملت التصنيع الحديث , و حدثت حالة من الانفجار السكاني السريع سببت هجرات ريفية كبيرة ضاغطة على التنمية وعلى أسواق العمل الداخلية , و أسهمت في تضخم المدن الكبرى عمرانياً و ديموغرافياً , و أصبح الوصول إلى فرص العمل متعذراً لقطاع كبير من الشباب و خريجي المعاهد والجامعات (شيخ علي , 2002 , 436 -437) .

2- ضعف عملية التطور الاقتصادي واستمرار ظاهرة الركود التي تسيطر على الاقتصاد منذ عدد من السنوات, مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي السوري إلى مستويات دون معدلات نمو السكان ونمو قوة العمل, فتراجعت قوة الاقتصاد عن خلق فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل , وتراجع مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية ولاسيما في قطاع الصناعة والتعدين فقد تراجع الرقم القياسي لناتج الصناعة والتعدين من 100عام 2000 م إلى 97 عام 2002م , أيضا تراجع الرقم القياسي للناتج الزراعي إلى 100 عام 2000 م, وكذلك الحال في قطاع البناء والتشييد , وكان من نتيجة ذلك ضعف تطور سوق العمل وانخفاض قدرة تلك السوق على استيعاب القادمين الجدد وارتفاع معدل البطالة الظاهرة والمستترة (التقرير الوطني للتنمية البشرية , 2005 , 137) .

3- الأزمات الاقتصادية الحادة التي واجهت ومازالت تواجه الاقتصاد السوري حتى الآن والتي أدت إلى تبني سياسة انكماشية , والمعروف أن السياسات الانكماشية المالية والنقدية كالتوسع الضريبي وتقييد الائتمان, التي ترافق تنفيذ سياسات التثبيت الاقتصادي والتي تهتم بإدارة الطلب وهو جزء رئيس من برنامج التصحيح ينجم عنها عادة تراجع في معدل النمو و ارتفاع في معدل البطالة.

4- تخلي الدولة عن سياسة الالتزام بالتعيين والتوظيف فزادت نسبة البطالة السافرة بشكل واضح.

5- سوء توزيع الدخل والثروات فاقم مشكلة البطالة من ناحيتين:

أ- نقص الاستثمار, وتدني معدلاته بسبب نزوح رؤوس الأموال للخارج والتي كانت ستوفر فرص عمل إضافية (الصطوف , 2005 , 29) , حيث تقدر رؤوس الأموال السورية المودعة أو المستثمرة في الخارج بنحو /100/ مليار دولار بينما تقدر معدلات الاستثمار بأقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي , ولتحقيق معدل نمو يتجاوز 6% نحتاج إلى استثمار مالا يقل عن 25-30% من الناتج المحلي الإجمالي(سعيفان , 2003 , 107) .

ب- سوء توزيع الدخل أدى إلى عدم التناسب بين الدخول النقدية لغالبية الناس وبين الأسعار السائدة في السوق مما أدى إلى ضعف القوة الشرائية وبالتالي أدى إلى الركود التضخمي الذي يتصف به الاقتصاد السوري حالياً والذي أثر ويؤثر سلباً على الاستثمار(قويدر , 2000 , 12) .

6- إن تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية وترسيخ مبدأ التعددية الاقتصادية , أدى إلى زيادة مساهمته في الدخل القومي وبالتالي زيادة عدد العاطلين عن العمل من المتعلمين والخريجين لأنّ القطاع الخاص يعتمد على مستوى تقاني منخفض فلا يقدم فرص عمل لخريجي الجامعات.

7- عدم تحمل أصحاب الأعمال والقطاع الخاص مسؤولياتهم أو تباطؤهم في إيجاد, وخلق فرص العمل من خلال المشاريع الإنتاجية الحقيقية القادرة على استيعاب وامتصاص الأعداد المتزايدة من الخريجين والباحثين عن العمل.

8- اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل بسبب عدم وجود سياسة فعالة وجدية لاستخدام وتوزيع قوة العمل مما أدى إلى ضعف التوافق بين سياسة التعليم والتأهيل وسياسة التوظيف وخلق حال من اختلال سوق العمل.

9- تراجع دور الدولة في التخطيط والاستثمار وخاصةً مع نمط غالب من النمو الرأسمالي أدى للبطالة , إضافة إلى عدم كفاية الإجراءات المالية والضريبية والإعانات المالية المشجعة لنمو الإنتاج والإنتاجية وعدم كفاية الصناعات التي تسهم في استحداث فرص عمل جديدة(ريفكن , 2000 20) .

2-2-2- الأسباب والعوامل الاجتماعية المحلية:

تتمثل الأسباب والعوامل الاجتماعية التي أدت إلى تفاقم البطالة في الآتي:

1- تدمير الطبقة الوسطى وإفلاس المشاريع الصغيرة والمهن الحرة أو انخفاض مردودها نتيجة المنافسة.

2- سوء توزيع العاملين على قطاعات وأجهزة ومؤسسات الدولة, حيث نلاحظ تضخم أعدادهم في بعضها دون الحاجة إلى ذلك وقلتهم في بعضها الآخر بالرغم من الحاجة إلى أعداد كبيرة.

3- استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة لسوء الأوضاع المعيشية والخدمية والتي ترتبط أسبابها بشكل أو بآخر بالفساد والسياسات الخاطئة.

4- الاحتفاظ بأعداد كبيرة من العاملين الذين بلغوا سن التقاعد بهدف الاستفادة من خبرتهم أحياناً, لظروف اجتماعية معينة أدى ذلك لزيادة معدل البطالة.

5- النظرة المتدنية للعمل اليدوي بسبب الجهد الكبير والأجر القليل الذي يدره وسعي الأغلبية بناءً على ذلك للالتحاق بالجامعات والحصول على مؤهل عالٍ دون اعتبار لمجالات العمل المتاحة لهم بعد تخرجهم, حيث تعوَد الأفراد الاعتماد على الدولة في العديد من شؤون حياتهم ولسنوات طويلة معتمدين على ثقافة النظام الاشتراكي, وما زالت هناك أعداد كبيرة تحجم عن العمل في القطاع الخاص رغم ما يتمتع به هذا العمل من مزايا تفوق مزايا العمل بالقطاع الحكومي(بو حسون , 2006 -2007 , 67 -68) .

6- تفشي ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها وعدم الأخذ بمبدأ وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب بالإضافة إلى عدم اعتماد معيار النزاهة كمقياس أساسي لتولي المناصب الإدارية مما أدى إلى فشل العديد من المؤسسات وإفلاسها (www.Rezgar.com).

7- الإقبال المتزايد من قبل الإناث على المشاركة في قوة العمل مما أسهم في جعل معدل الزيادة في قوة العمل يزيد على معدل نمو السكان حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل 19.8% خلال الفترة 2000-2003 (المكتب المركزي للإحصاء , 2000 -2003) .

2-2-3- الأسباب والعوامل الديموغرافية المحلية:

تعد الزيادة السكانية المستمرة سبباً رئيسياً في حجم القوة البشرية العاملة الداخلة إلى سوق العمل سنوياً, وتبلغ نحو /250/ ألف طالب عمل في السنة دون إمكانية تأمين فرص عمل مقابلة فقد بلغ معدل نمو السكان في سورية 2.7% خلال الأعوام 1995-2000م, و2.45% للأعوام 2000-2004م (المكتب المركزي للإحصاء , 2004) .

ويعد المجتمع السوري مجتمعاً فتياً لاتساع قاعدة الفئات العمرية التي لم تتجاوز أعمارهم 15 عاماً أي أن نسبة فئة الشباب هي نسبة مرتفعة قياساً لفئات الأعمار الأخرى وهذا يقودنا إلى القول إن مثل هذا النوع من التركيب السكاني سيؤدي حتماً إلى تزايد مستمر في معدلات قوة العمل . فقد بلغت عام 2005-2006م نسبة السكان في الفئة العمرية من 15-24 سنة 22.3% , وتنخفض قليلاً هذه النسبة في الفئة العمرية من 24-39 سنة إلى 18.7% وتهبط في الفئة العمرية 40-45 سنة إلى 11.5% ثم تهبط في الفئة العمرية 55-64 سنة إلى 4.3 % من إجمالي السكان (حرب 2005-200 6 , 3) , وذلك بسبب تبني الدولة لسياسة الحد من الزيادة السكانية عن طريق تنظيم الأسرة بشتى الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة.

وارتبط معدل البطالة في سورية (والذي بلغ حسب الإحصائيات السورية10.7%) مع عدد السكان بعلاقة طردية ومع التغير في الدخل القومي المتاح بعلاقة عكسية ,فكل زيادة في السكان بمقدار 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار 0.178% ويعزى ذلك إلى تزايد النمو السكاني في سورية بمقدار 2.45% ودخول نحو 250 ألف شخص سنوياً في سوق العمل. الأمر الذي يؤدي إلى تدفق القوى العاملة إلى سوق العمل بمعدلات تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة ولاسيما في القطاع العام بالتالي تدني معدل نمو العمل في هذا القطاع إلى أدنى مما هي عليه في القطاع الخاص المنظم (بوحسون , 2006- 2007 , 65) .

2-2-4- الأسباب والعوامل المتعلقة بنظام التعليم والتأهيل والتدريب المحلية:

أهم الأسباب التي تتعلق بنظام التعليم و التأهيل و التدريب هي التالية :

1- ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل, إذ ما يزال النظام التعليمي يخرِّج أعداداً متزايدة من الطلبة في تخصصات لا يوجد عليها طلب كاف في السوق المحلية. فقد حدثت تغييرات ايجابية في بنية الهرم التعليمي للسكان، تمثلت بانخفاض نسبة الأمية والملمين بالقراءة والكتابة وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات تعليمية ، و تقليص الفجوة بين الإناث و الذكور في هذا المجال. فقد انخفضت نسبة الأمية من (25%) عام 1994 (ذكور: 11.5%- إناث: 31.6%) إلى (19%) عام 2004 (ذكور: 12.1%- إناث: 26.1%)، ثم إلى (16.2) عام 2009 (ذكور: 9.3%- إناث: 23.4%). ويعود انخفاض نسبة الأمية إلى مجانية التعليم و إلزاميته التي امتدت بموجب القانون رقم (32) لعام 2002 إلى الصف التاسع (نهاية مرحلة التعليم الأساسي) وإلى الجهود المبذولة في مجال محو الأمية (الكنب المركزي للإحصاء , 2004 – 2009) .

كما يشير تقلص الفجوة بين الإناث و الذكور في هذه النسبة إلى الانحسار التدريجي للموروث الاجتماعي الذي كان يحد من تعليم الإناث , والاتجاه المتزايد للإناث نحو التعليم، ومع ذلك لازالت الأمية أوسع انتشاراً بكثير بين الإناث وفي الريف عن مستواها بين الذكور وفي الحضر.

ولا يزال ضعف التركيبة التعليمية للسكان، رغم تحسنها قليلاً، يشكل عقبة حقيقية أمام الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية في عملية التنمية، وتطوير سوق العمل وتوفير احتياجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة، و مواكبة التقدم العلمي والتقني المتسارع الذي يشهده العالم. حيث بلغت نسبة حملة الشهادة الابتدائية فما دون (67.8%) من مجموع السكان 15 سنة فأكثر عام 2004، ومن ثم انخفضت إلى (59.7%) عام 2009. والجدول الآتي يوضح تطور التركيب التعليمي للسكان (15 سنة فأكثر) حسب النوع خلال الفترة 2004-2009) :

الجدول (2-4) تطور التركيب التعليمي للسكان (15 سنة فأكثر) حسب النوع 2004-2009

الحالة التعليمية	2004		2009	
	ذكور%	إناث %	ذكور %	إناث %
أمي	12.1	26.1	9.3	23.4
ملم + ابتدائية	53.6	45.6	47.1	39.7
إعدادية	14.8	12.9	19.1	16
ثانوية	10.3	8.5	13.7	12.5
معهد	4.2	4.4	5.1	4.8
جامعية فأكثر	4.9	2.5	5.7	3.6

المصدر: مسح قوة العمل 2004-2009/ المكتب المركزي للإحصاء

الشكل البياني (2-6):تطور نسبة الأمية (15 سنة فأكثر) حسب النوع 1994-2004-2009

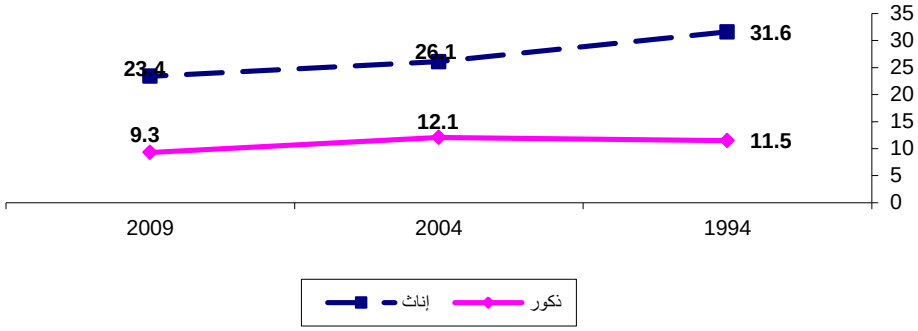

2- التراجع الواضح في أنظمة التعليم والتأهيل بجميع مستوياته وهذا يعود إلى عدة عوامل :

أ- محدودية الموازنة العامة للدولة وما يخص منها التعليم والتأهيل والتدريب.

ب- التغيرات في السياسات التعليمية لم تكن مرتبطة باستراتيجية شاملة وخطط بعيدة المدى مما أدى إلى انعكاسات سلبية على العملية التعليمية, وعلى خريجي المؤسسات التعليمية بافتقادهم الفرص الملائمة لمؤهلاتهم وتعرض قسم كبير منهم للبطالة في السنوات الأخيرة.

ج- ضعف الرواتب والتعويضات للأطر التعليمية والتربوية وافتقاد الحوافز المادية الكافية.

د- الافتقار للبحث والتطوير المنهجي نتيجة قلة مخصصات البحث والتطوير في الموازنات المخصصة لذلك (تقرير التنمية البشرية , 2001 , 62 -63) .

3- عدم مواكبة نظام التعليم للتغيرات التقنية في الاقتصاد الوطني.

4- عدم قدرة النظام التعليمي على غرس مهارات المبادرة والابتكار وتعميق التوجهات الإبداعية لدى الخريجين, و عدم تنمية الميل لديهم نحو العمل المنتج والمبادرة الفردية لإقامة مشروعات خاصة بهم , مما أدى إلى انتظارهم دون عمل لحين الحصول على الوظيفة (هيئة مكافحة البطالة , 2003 , 91 -92) .

2-2-5- الأسباب والعوامل والظروف الخارجية المؤثرة في الاقتصاد السوري:

هناك مجموعة من العوامل والظروف الخارجية أثرت على الاقتصاد السوري, وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة, ويمكن تلخيص هذه العوامل بما يلي:

1- التكلفة الاقتصادية المرتفعة للصمود في وجه الكيان الصهيوني ومحاولة خلق نوع من التوازن الاستراتيجي معه , وهذا أثَر كثيراً في معدلات الاستثمار والنمو ومن ثم معدلات البطالة (بلول , 2004 , 267) .

2- الأحداث العالمية والإقليمية المتلاحقة بدءاً من حرب الخليج الأولى ثم الثانية 1991,وأحداث أيلول 2001م في الولايات المتحدة, إلى حرب العراق 2003م, إضافة إلى حصار غزة 2008م, والثورات الشعبية في تونس ومصر 2011م والمعارضة المسلحة في ليبيا 2011م والحصار

الاقتصادي الذي عانت منه سورية منذ أعوام وما تزال تعاني منه الآن من خلال حصار عالمي في الأزمة التي نعيشها الآن منذ 2011م إضافة إلى الضغوط الدولية (الأميركية والأوربية) والتآمر على سورية.

3- قلة المساعدات العربية الخارجية من 1.5 مليار في أواخر السبعينات إلى أقل من 300 مليون دولار مع نهاية الثمانينات , وتراجعها بعد عام 2005م إلى أقل من 50 مليون دولار سنوياً وانقطاعها حالياً (سكر , 2000 , 212) .

4- تدهور أسعار النفط أدى إلى انخفاض إيرادات الدول النفطية, والذي أغلق مورداً هاماً لتشغيل العمالة, فانخفض الطلب الخارجي على العمالة السورية في منطقة الخليج العربي والتقلب في هذه الإيرادات بحسب أسعار النفط في الأسواق العالمية وكميات النفط المنتجة لديها أدى إلى تباطؤ حركة الاستثمار فيها والانتهاء إلى حد ما من إنجاز البنية التحتية في بعض هذه الدول فأدى إلى تقليص فرص العمل أمام العمالة السورية والاعتماد بصورة رئيسية على العمالة الآسيوية حيث تقبل بظروف عمل لا يقبل بها العامل السوري, فضلاً عن أن العمالة الآسيوية هي عمالة منافسة من حيث الخبرة والشهادة العالية في مختلف الاختصاصات ولاسيما تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات وعمالة متخصصة في مجال البحث والتطوير للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة, وهذه المواصفات لا تتوفر في العمالة السورية الأمر الذي سيزيد من حجم البطالة في سورية.

5- التطورات السياسية التي حدثت في القطر اللبناني بعد عام 2005 وتداعياتها على العمالة السورية التي يتراوح عددها ما بين 350-400 ألف عامل وتصل إلى 500 ألف عامل في المواسم ,الأمر الذي سبب عودة أعداد كبيرة من تلك العمالة وانضمامها إلى جيش المتعطلين عن العمل في سورية الأمر الذي سيزيد من حدة البطالة وتفاقمها.

6- التغير في شروط التبادل التجاري وذلك من خلال انعكاس التبادل التجاري على النشاط الاقتصادي في البلد , فحينما تتغير هذه الشروط في غير مصلحة البلد فإن ذلك يجر معه موجة انكماشية تؤدي إلى خفض الطلب على العمالة وزيادة فائدة عرض العمل ومن ثم زيادة معدل البطالة ولاسيما في أسواق العمل التي لها علاقة بالصادرات , والملاحظ لدينا في سورية أن المواد الأولية الخام تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي صادراتها حيث يتم تصدير حوالي 80% من إجمالي الصادرات السورية دون خلق أية قيمة مضافة أو إدخال أية تعديلات تصنيعية عليها من شأنها الإسهام في خلق فرص عمل جديدة , في حين لا تتعدى نسبة هذه المواد 11% من إجمالي مستورداتنا (المكتب المركزي للإحصاء , 2004 , 318 – 319) . وبالتالي فهي تفوت على الاقتصاد الوطني فرصة القيام بعمليات تصنيعية إضافية وخلق فرص عمل جديدة, يمكن أن تسهم في معالجة مشكلة البطالة.

2-2- 6 - تحديات الملتحقين بسوق العمل والحد من البطالة:

نتيجة التحولات في المتغيرات الديموغرافية واتجاهات انخفاض الخصوبة, فإن نسبة السكان في سن العمل (15 - 64) سوف يرتفع على حساب نسب السكان دون 15 سنة خلال العقود القادمة, وخاصة في الفرض المنخفض والمتوسط للنمو السكاني إضافة إلى توقع أن ارتفاع معدل النشاط المنقح للإناث, وبالتالي فإن هناك أعداداً متزايدة من الداخلين إلى سوق العمل سنوياً, وبالتالي هناك تحدٍ في إيجاد فرص عمل لهذه الأعداد وتأمين توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل, وهنا يظهر حجم التكاليف الاقتصادية المطلوبة لتأمين فرص عمل في أي فرض للنمو الاقتصادي وذلك في ظل ارتفاع المستوى التقني لوسائل الإنتاج وبالتالي تكاليف متزايدة لفرصة العمل الواحدة ووفق تقديرات تكلفة فرصة العمل في الخطة الخمسية العاشرة والبالغة /2/ مليون ليرة سورية على أقل تقدير فإن تكاليف إيجاد فرصة عمل لحوالي 200 ألف عامل جديد سنوياً تبلغ 400 مليار سنوياً .

فإذا علمنا بأن هذه التكاليف سترتفع في ظل ارتفاع التقانة والكثافة المتزايدة لرأس المال على حساب الكثافة في اليد العاملة. والزيادة المتوقعة في عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً والتي ستصل خلال الفترة 2020 - 2025 إلى حوالي 255 ألف عامل جديد في ظل الفرض المنخفض للنمو السكاني وسترتفع هذه الزيادة إلى حوالي 271 ألف عامل جديد في حال استمرار نفس مؤشرات النمو السكاني لعام 2000 حتى نهاية عام 2025 وعدم تأمين الاستثمارات الكافية المطلوبة لفرص العمل الجديدة فإن نسب البطالة سوف ترتفع كما سترتفع نسب العاملين في القطاع غير المنظم على حساب العاملين في القطاع الخاص المنظم والقطاع العام والمشترك والتعاوني (الهيئة السورية لشؤون الأسرة , 2011 , 29) .

2-3- الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة:

حاولت سورية إيجاد حلول لمشكلة البطالة على مدى عقود عدة للتخفيف من آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية, من خلال العديد من الوسائل فمنذ الاستقلال عن فرنسا 1947م حاولت الحكومات أن تجد لنفسها كياناً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مقبولاً عند الجماهير وكان في مقدمة ما سعت إليه هو نشر التعليم بكافة أشكاله ومراحله حتى المتقدمة والعليا منها, وشجعت على ذلك من خلال تأمين فرص عمل لجميع المتعلمين آنذاك, حيث كانت البطالة في حدودها الدُنيا بين المتعلمين, ولا نكاد نجد متعلم دون وظيفة أو عمل, وكانت الحياة الاقتصادية مزدهرة صناعياً وزراعياً وتحقق خلال تلك الفترة معدلات نمو اقتصادي جيدة جداً, وبعد تعرض الوضع الاقتصادي لنكبات خطيرة أهمها أعوام (1967-1973) بسبب الحروب مع الكيان الصهيوني والحصار الاقتصادي الذي فرض على سورية, وتزايد أعداد السكان جعلت تأمين فرص عمل للمتعلمين أمراً

غاية في الصعوبة فمؤسسات القطاع العام امتلأت بالموظفين والقطاع الخاص توقف نهائياً عن العمل بسبب الإفلاس والتأميم فحصل انتشار غير مسبوق للبطالة فتخلت الدولة عن سياسة الالتزام بالتعيين تدريجياً وبشكل نهائي, ثم لجأت الحكومة إلى إقامة شراكة جديدة مع القطاع الخاص, وتحفيز دوره الاقتصادي لأن القطاع العام وحده غير كافٍ لتحقيق نمو اقتصادي جيد, فشجعت الاستثمار, وعملت على جذب رؤوس الأموال السورية والعربية والأجنبية للاستثمار في سورية فكان قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991م, والذي أزال جميع القيود أمام العرب والأجانب في ملكية العقارات وحرية تحويل الأرباح ورأس المال الثابت بعد انقضاء مدة محددة وجرى التعديل بالمرسوم رقم /7/ في 2000/5/13, وجرى آخر تعديل في مطلع عام 2002م وقد سمحت تعديلات المرسوم بإقامة مصارف خاصة ومشتركة, إضافة إلى منح تسهيلات خاصة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة, وقد بلغت قيمة الاستثمارات لمشاريع مرخصة بموجب قانون الاستثمار رقم (10) منذ صدوره 1991م وحتى نهاية 2001م حوالي 320 مليار ليرة سورية أمنت حوالي 100 ألف فرصة عمل أي بمعدل وسطي 10 آلاف فرصة في السنة (شيخ علي , 2002 , 442) .

رغم ذلك بقيت مساهمة القطاع الخاص خجولة وضعيفة والاستثمارات العربية والأجنبية محدودة, وغير فعالة وكانت مشاريعها هزيلة واستهلاكية, وغير إنتاجية فلم تحقق الحكومة نمواً اقتصادية يسهم في امتصاص النمو السكاني المتسارع وهذا فاقم مشكلة البطالة, فبلغت معدلات البطالة أرقاماً جديدة غير مسبوقة وصلت إلى حدود 11.2% من قوة العمل السورية لعام 2001م و11.7% لعام 2002م (المكتب المركزي للإحصاء , 2001 -2002).

وفي المرحلة الأخيرة حاولت الدولة تخفيض النمو السكاني إلى حدوده الدنيا من خلال تشجيع تنظيم الأسرة بعدة أدوات مستخدمة, بذلك وسائل الدعاية والإعلان المبرمجة والندوات العلمية والصحية التثقيفية التي تقام في المراكز الثقافية, أيضاً استخدمت الحوافز الاقتصادية اعتقاداً منها أن الزيادة السكانية هي السبب الرئيس في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتخلف الاقتصاد الوطني وتفشي ظواهر سلبية كالفقر والجهل والبطالة, لكن مهما كان تأثير النمو السكاني فإن تراجع معدلات النمو الاقتصادي يعد أكثر العوامل تأثيراً في مشكلة البطالة وهذا التراجع بسبب الفساد المتفشي في أجهزة الدولة ومؤسساتها الذي أشار إليه السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد في خطاب القسم أمام مجلس الشعب عام 2000م , فضلاً عن ضعف البنية التحتية في سورية وتخلفها وضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة في ميادين الاقتصاد السورية كافةً.

2-3 -1- مكاتب التشغيل :

أيضاً أعادت الحكومة إحياء مكاتب التشغيل (الاستخدام) بعد أن توقفت عن العمل لفترة طويلة حيث بدأت فكرة مكاتب التشغيل عام 1959م عند صدور قانون إحداثها لتباشر عملها في فترة

الستينات بإشراف وإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية , وقد قامت هذه المكاتب بدور حيوي وفعال في تأمين فرص عمل كثيرة في المعامل المؤممة التي استوعبت قسماً كبيراً من العمالة وهذه المكاتب عبارة عن مجموعة مكاتب تتوزع على أقاليم الدولة و محافظاتها, وتجمعاتها السكانية الكبيرة, وتكون بمثابة قاعدة بيانات تتعرف من خلالها الدولة على أعداد المتعطلين ومستوى كفاءاتهم وتحصيلهم العلمي وأعمارهم من جهة , ومن جهة ثانية توفير معلومات عن عدد الوظائف الشاغرة في جهات الدولة ومؤسساتها داخل البلاد وخارجها (الخاصة والعامة) , وأيضاً يترتب على مكتب التشغيل إعلام السلطات الوصائية عن الاختصاصات والأعمال والمهن المطلوبة وغير المتوفرة لدى مكاتب التشغيل وتوجيه طالب العمل نحو اختيار خط التدريب أو الإعداد المهني الذي سيتبعونه على ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل , 2002) .

واستمر دورها الفعال حتى عام 1985م حيث صدر قانون العاملين الأساسي, فأصبح التعيين وفقاً لشروط هذا القانون (بالمسابقات) ووضعت مكاتب التشغيل جانباً وخاصةً بعد أن بدأت فرصة العمل بالتقلص في القطاع العام أما القطاع الخاص لم يكترث لعمل مكاتب التشغيل.

وفي عام 1989م صدر قرار بمنع التعيين في الدولة إلا عن طريق موافقة رئاسة مجلس الوزراء فبدأت أزمة البطالة وتضاعف الطلب على العمل وسدت جميع المنافذ إذ لا يوجد استثمارات عامة أو خاصة إلا ما ندر, وأصبح الجميع يبحثون عن استثناءات تمكنهم من الحصول على عمل ولم يقدم قانون 1991م للاستثمار أية حلول لمشكلة البطالة, ولم يؤمن سوى نسبة ضئيلة تكاد لا تذكر من فرص العمل التي تتوالد سنوياً. وفي عام 2000م ظهر مشروع مكافحة البطالة حيث كلفت لجنة بدراسة واقع البطالة ميدانياً وعادوا بانطباعات تؤكد حجم المشكلة ومدى خطورتها, وعادت مكاتب التشغيل للعمل باقتراح من أعضاء اللجنة الدارسة لمشكلة البطالة, بدءاً من 2001/3/1م, حيث صدر قرار إعادة العمل بمكاتب التشغيل فتوافدت الآلاف على المكاتب وبدأ العمل بإمكانيات بسيطة ومحدودة من حيث المقرات والتجهيزات المكتبية والحاسوبية وعدد العاملين المؤهلين, ليتم بعد ذلك تأمين المقرات المناسبة لهذه المكاتب وتزويدها بالأجهزة الحاسوبية الكافية لإقامة عدد من الدورات لتدريب العاملين فيها وتأهيلهم وربط هذه المكاتب بشبكة حاسوبية مركزية للوقوف على حقيقة الأرقام والإحصاءات لأعداد المسجلين والاختصاصات المتوفرة ومنع الازدواجية والتكرار في التسجيل.

لقد بلغ عدد المسجلين في مكاتب التشغيل العاملة في سورية منذ عام 2001م وحتى منتصف عام 2005 حوالي /1020052/ باحث عن عمل, رشح منهم للعمل خلال الفترة نفسها /123716/ شخصاً استفاد منهم فقط /72409/ شخص بفرص عمل وبذلك بلغت نسبة الذين تم توظيفهم 7% من إجمالي عدد المسجلين في مكاتب التسجيل (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل , 2006) .

ويمكن القول إن سجلات هذه المكاتب لا تعطي مؤشراً صحيحاً عن حجم البطالة في سورية ولا تعطينا معلومات صحيحة ودقيقة عن عدد المتعطلين والمسجلين في مكاتب الاستخدام ,لأن الكثير من المسجلين ليسوا من العاطلين عن العمل فعلاً , كما أن بعض العاطلين عن العمل لا يفضلون التسجيل لدى مكاتب التسجيل لعدم ثقتهم بها من حيث قدرتها على تامين فرصة عمل مناسبة أو أنهم وصلوا إلى حالة الإحباط, فضلاً عن غياب نظام إعانات أو مخصصات البطالة, كل ذلك جعل المتعطلين يعزفون عن التسجيل لدى المكاتب.

أخيراً شاب عمل مكاتب الاستخدام في سورية الكثير من السلبيات والتجاوز خلال الفترة السابقة فقد سادتها مظاهر الفساد والخلل بصورة واضحة وكبيرة لأسباب كثيرة منها عدم وضوح الأسس والتعليمات الناظمة لعملها, وسرعة تبدل هذه التعليمات, وعدم توفر البنية التحتية اللازمة والضرورية لها ,إضافة إلى الأرقام الكبيرة لعدد المسجلين في هذه المكاتب والتي لا تعكس حقيقة المتعطلين عن العمل بسبب حالات تكرار التسجيل ضمن المكتب الواحد وفي أكثر من محافظة وكذلك عدم ترحيل البيانات الورقية إلى قاعدة البيانات في البرنامج المستخدم وشبكة الربط.

ورغم أن مكاتب التشغيل قد فعل دورها منذ 2001م فقد جرى تشغيل حوالي 72.5 ألف عاطل عن العمل من أصل أكثر من مليون مسجل لديها, حيث يدل ذلك على ارتفاع عدد المتعطلين الباحثين عن عمل, وثانياً على إخفاق نظام عمل هذه المكاتب ومحدودية جدواها في تقليص أعداد المتعطلين بل كانت أحياناً عائقاً أمام الباحثين عن عمل ومصدراً لابتزازهم وتعقيدهم.

فمنذ تأسيس مكاتب التشغيل وإلى اليوم يمكن العثور على آلاف الموظفين والعمال الذين عثروا على فرص عمل دون اللجوء إلى هذه المكاتب بينما نجد مئات الآلاف الذين سجلوا في مكاتب التشغيل منذ أكثر من خمس سنوات ومازالوا ينتظرون فرصتهم للتعيين في هذه الوزارة أو تلك المؤسسة. ومن جهة أخرى يبقى الكثير من أصحاب الكفاءات والشهادات العلمية العالية بدون عمل رغم تسجيلهم في المكاتب إذا لم يكن لديهم علاقات أو إمكانيات مادية توفر لهم تسريع الحصول على العمل المنشود, في حين أن أغلب الحاصلين على فرصة العمل المطلوبة استخدموا المحسوبيات وركبوا الفساد مع المفسدين في أجهزة الدولة ليحققوا ما يبتغون.

من جهة أخرى ما إن تعلن جهة عامة عن مسابقة حتى يتوافد ألاف الشباب من جميع المحافظات للتقدم إليها بالرغم من أن هؤلاء الشباب يعرفون مسبقاً أن فرصتهم بالحصول على العمل تكاد أن تكون معدومة ومع ذلك أدمنوا الوقوف أمام أبواب المؤسسات والوزارات.

ليس هذا فحسب بل انتشرت في سنوات سابقة ظاهرة جديدة في عالم المسابقات تتمثل باحتواء غالبية تلك المسابقات على أخطاء مختلفة ومتباينة الأمر الذي يؤدي غالباً إلى إلغاء معظمها ولا يعيَن الناجحين فيها, وأحياناً تلغى بهدف تصفية حسابات بين الإدارات المتعاقبة يدفع ثمنها العاطلون عن العمل والناجحون في هذه المسابقات.

وأخيراً في ظل الظروف الراهنة فإن الحكومة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتوفير فرص عمل للمتعطلين , ولاسيما أنه من المتعذر تعيين وتشغيل جميع المسجلين في مكاتب التشغيل في مؤسسات وشركات القطاع العام, لذلك لابد من عرض إحدى الوسائل التي عقدن عليها آمال كبيرة, وهي ما يسمى بهيئة مكافحة البطالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 2001/71م والتي تغير اسمها لتصبح منذ بداية عام 2007م الهيئة العامة للتشغيل.

2-3-2- هيئة مكافحة البطالة:

يمكننا تعريف هيئة مكافحة البطالة كما يلي :

2-3-2-1- تعريف هيئة مكافحة البطالة:

هيئة مكافحة البطالة هي هيئة حكومية إنمائية استثمارية عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً, أسست لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة بموجب القانون /71/ الصادر عام 2001 مهمتها الرئيسية الاستثمار في التشغيل والتنمية أهم أهدافها تتركز في النقاط التالية:

1- تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار المنتج طويل الأمد لتوفير فرص عمل دائمة في القطاع الخاص للمساهمة في حل مشكلة البطالة, وتحسين مستوى المعيشة لمحدودي الدخل وذلك عن طريق تمويل المشروعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية للعاطلين.

2- المشاركة في دعم جهود التنمية الاقتصادية ومشروعات تنمية المجتمع لضمان مستقبل أفضل لسورية (بو حسون , 2006 -2007 , 75) .

تمتعت الهيئة ببنية تنظيمية مركزية تتبع في عملها رئاسة مجلس الوزراء حيث ارتبط بها عدد من الفروع بعدد من المحافظات السورية, وتم اختيار هذه البنية لتقليص التكاليف, وفاعلية الرقابة والتوجيه خصص للهيئة مبلغ 50 مليار ليرة سورية من الموازنة العامة لتغطية نشاطها لمدة خمس سنوات تبدأ من 2002 وتنتهي عام 2006م,حيث شكل التمويل الخارجي حوالي 75% وكان على شكل منح أو قروض تقدمها المؤسسات والمنظمات الإنمائية العربية والدولية والحكومات الصديقة بينما شكل التمويل الوطني حوالي 25% من استثمارات الهيئة وكان من خلال مساهمة الحكومة السورية من الموازنة العامة للدولة ومن المصادر المؤسسة الوطنية (مرزوق, 2005 , 34 -35)

2-3-2-2- مهام هيئة مكافحة البطالة:

توجب على هيئة مكافحة البطالة دراسة وتنظيم سوق العمل ومقابلة العرض مع الطلب ودراسة مدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي مع حاجة سوق العمل ودراسة مشكلات العمل والعمالة كما يتوجب على الهيئة تأمين فرص عمل, والاهتمام بقضايا قوة العمل وإدارتها. كما وجدت الهيئة أيضاً لتهتم بالقطاعات الصغيرة فترعاها وتدعمها وكذلك لتقوم بإنشاء مشاريع خدمية لها طبيعة طارئة مثل مشاريع المرافق العامة والمناطق النائية ومشروعات حماية البيئة ودعم المرأة, إضافة

إلى ذلك يقوم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة بمجموعة من المشاريع الإنتاجية والزراعية والصناعية الصغيرة والمتوسطة كذلك مشروعات خدمات السياحة ومشروعات تنظيم وبناء بعض العقارات ومشاريع التأهيل والتدريب (سعيفان , 2003 , 15) .

عملت هيئة مكافحة البطالة منذ تأسيسها على تمويل وتنفيذ ثلاثة برامج أساسية هي:

1- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والأسرية:

يعد هذا البرنامج العمود الفقري لعمل الهيئة فقد خصص نحو 70% من إجمالي استثمارات الهيئة حيث يتراوح سقف التمويل في هذه المشروعات مابين 100ألف و 3ملايين ل.س.

وبلغ عدد طلبات التمويل للمشروعات الصغيرة (Small enterprises) الجديدة /38370/ طلباً أولياً بحسب بيانات عام 2003م وانخفض العدد إلى /26051/ طلباً أولياً بحسب بيانات عام 2004م, في حين قدرت فرص العمل التي وفرتها هذه المشروعات /28422/ فرصة عمل 2003 و/37300/ فرصة عمل في عام 2004م. وتوزعت المشروعات الصغيرة على مناشط اقتصادية عدة فهي تشمل مشاريع زراعية وصناعية وخدمية.

أما المشروعات الأسرية :(Micro finance) وهي مشروعات متناهية الصغر, حيث بلغ سقف القرض الواحد منها /100/ ألف ليرة سورية وهي مشاريع تهدف لمساعدة الأسر في إيجاد فرص عمل بسيطة ومولدة للدخل ضمن إطار الحيز المكاني للأسرة, حيث تقوم الوحدات الإرشادية في النواحي والقرى والمدن بتقييم المشروعات المعروضة على الهيئة وإبداء الرأي والاقتراح بشأنها, وقد بلغت عدد الطلبات عام 2003م /32718/ طلباً أولياً , ووفرت المشاريع التي قبلتها الهيئة/26504/ فرصة عمل , و في عام 2004 مبلغ عدد الطلبات/26222/ طلباً و فرت المشروعات المقبولة /18424/ فرصة عمل (هيئة مكافحة البطالة , 2003 ,65 ؛ 2004 , 53) .

و تعد المشاريع الصغيرة أساس المشاريع الكبيرة فكثير من الشركات المساهمة العملاقة كانت فيما سبق مشاريع فردية صغيرة بنيت على عدد قليل من العمال ثم توسعت ونمت وكثر عدد العاملين فيها حتى غدت على ما هي عليه اليوم حيث إن 80% - 85% من فرص العمل تخلقها المؤسسات والمنشآت الصغيرة في البلدان الصناعية المتقدمة (العماش , 2004 , 5) , و بلغت نسبة هذه المنشآت في البلدان العربية 71.6% من حجم الأعمال خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي (حرب , 2004) , لذلك تعد المشروعات السابقة (الصغيرة والأسرية) الداعم الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي المصدر الأساسي لتأمين فرص عمل للداخلين في سوق العمل لأول مرة أو للعاطلين عن العمل وليس بالضرورة أن تتميز الأيدي العاملة بالمهارة العالية إضافة إلى إمكانية زيادة مهارة العاملين فيها, ورفع سويتهم الإنتاجية وبذلك تسهم في حل مشكلة البطالة وترسيخ الأمن الاجتماعي والحد من الهجرة الريفية إلى المدينة.

2- برنامج الأشغال في المرافق العامة:

تضمن قانون إحداث الهيئة قيامها بتمويل بعض مشاريع البنية التحتية في المناطق الريفية و النائية ذات الاحتياجات العاجلة واستحداث نشاط دائم لصيانة المرافق العامة فيها والقيام بالمشروعات السياحية وعلى وجه الخصوص حول المناطق الأثرية وعلى الطرقات الدولية ومشروعات تنظيم السكن التعاوني والعشوائي وتطويره والتي تحقق نتائج إيجابية للمجتمع وتهدف إلى رفع المستوى الاجتماعي والخدمي والبيئي إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة وتشترط الهيئة أن لا تندرج هذه المشاريع ضمن الخطط الخمسية للدولة (هيئة مكافحة البطالة , 2002 , 2) .

الآلية التي يقوم عليها برنامج الأشغال العامة والإسكان:

أ- انتقاء المشاريع حسب الأولوية والاحتياجات الأساسية وتمويلها بما لا يتجاوز /50/ مليون ليرة سورية للمشروع الواحد. إلا أن عدم وجود دراسات كافية وعدم وجود خارطة احتياجات للبنية الأساسية للمرافق في الريف والمناطق الفقيرة عرض هذا البرنامج لصعوبات.

ب- إبرام اتفاقية كإطار عمل بين الهيئة والجهات الوسيطة (إدارة محلية – محافظات) والمشكلة التي أعاقت هذه الآلية سوء الفهم أو اختلاط المفهوم لدى الإدارات المحلية حول طبيعة التمويل المتاح لدى الهيئة لمشروعات الأشغال العامة المحلية.

ج- تسليم المشروعات للجهة الوسيطة لاستثماره والصعوبة التي عارضت تنفيذ هذه الآلية التداخل الشديد بين المفهوم الربحي ومفهوم المنفعة العامة لمشاريع الإدارات المحلية, وبلغ عدد

المستفيدين من مشاريع الأشغال العامة والإسكان التي نفذتها الهيئة ما يقارب /516000/ نسمة ووفرت هذه المشاريع بحدود /3900/ فرصة عمل مؤقتة و/6183/ فرصة عمل دائمة في حين بلغت إسهامات الهيئة لعام 2003م حوالي / 315/ مليون ليرة سورية, بحيث يستفيد منها نحو /600000/ نسمة وتوفر /5037/ فرصة عمل دائمة ومؤقتة (هيئة مكافحة البطالة, 2003, 2) .وفي عام 2004 تمّ تجميد برنامج الأشغال العامة والإسكان ضمن خطة موجودة لدى الإدارة الجديدة وتخصيص الموارد التي سيتم رصدها لهذا البرنامج لصالح وزارات (الإدارة المحلية وزارة البيئة) لأنها الأولى بتنفيذ هذه المهام, والمشاريع التي هي من اختصاصها بدلاً من جعلها تكلفة وعبء يقع على عاتق الهيئة وذلك بتوجيه من رئاسة الوزراء (هيئة مكافحة البطالة, 2004, 2)

3- برنامج التدريب وتنمية المجتمع:

خصص لهذا البرنامج 10% من إجمالي استثمارات الهيئة لمكافحة البطالة في سورية, وتدريب العمالة لدخول سوق العمل وتقدير التمويل اللازم لتنفيذ الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من أنشطة التنمية المجتمعية, وفي سبيل ذلك أعدت الهيئة مجموعة من البرامج التدريبية والتي تهدف إلى تدريب فئة معينة من الأشخاص ينطبق عليهم توصيف محدد من قبل الهيئة وهذا يسهل عملها ويجعله أكثر جدوى (هيئة مكافحة البطالة , 2002 -2006) , وهذه البرامج هي:

أ- **برنامج إدارة وإنشاء المشروعات الصغيرة:** يهدف إلى بناء قدرات الراغبين في إنشاء مشروعات صغيرة في الجوانب التسويقية والإدارية والمالية ووضع خطة العمل, وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع صغير وفق نموذج مبسط معتمد من قبل الهيئة إضافة إلى نشر ثقافة الهيئة في التشجيع على المبادرة والعمل الخاص وتعريف المستفيدين بالأنظمة الخاصة بعمليات الاقتراض من المصارف وقواعد السداد والتراخيص المهنية والإدارية وكل ما يلزم للإقلاع بالمشروع الخاص, ويخضع للتدريب جميع المتقدمين بطلبات تمويل مشروعات عن طريق الهيئة حيث يقوم بالتدريب مجموعة من المدربين من حملة الإجازة الجامعية على الأقل وأغلبهم من حملة الماجستير والدكتوراه أو أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية, وبلغ عددهم 90 مدرباً في نهاية 2004م في 34 مركزاً تدريبياً تابعة للقطاع الخاص, وتتحقق فيها مواصفات وشروط محددة من قبل الهيئة موزعة على جميع المحافظات السورية , وتتحمل الهيئة كافة التكاليف الناجمة عن العمليات التدريبية في مدة زمنية قدرها 4 أيام وبمعدل 6 ساعات يومياً, استطاعت الهيئة تنفيذ 2961 دورة تدريبية في جميع المحافظات السورية حتى نهاية عام 2004م ودرب /50496/ متدرباً (هيئة مكافحة البطالة , 2004 , 56) .

ب- **برنامج التدريب للتشغيل المضمون:** يركز على تدريب الموارد البشرية من خلال فكرة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حيث يتم دراسة احتياجات شركات القطاع الخاص من العمالة, ومن ثم تدريبها وتأهيلها حيث تغطي الشواغر الموجودة لدى القطاع الخاص إذ يتعهد القطاع الخاص (الشركات التي يوجد لديها شواغر) بتشغيل المتدرب بموجب عقد نظامي وتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية , تتحمل الهيئة كافة تكاليف الدورة التدريبية, وتمكنت الهيئة من خلال برنامج التدريب للتشغيل المضمون توفير /5190/ فرصة عمل مع نهاية 2004م من خلال 22 اتفاق كان نصيب مدينة اللاذقية منها /375/ فرصة عمل من خلال /5/ عقود أما محافظة دمشق /50/ فرصة عمل من خلال عقد واحد ومحافظة حلب /173/ فرصة عمل من خلال /3/عقود, أما محافظة حمص /3966م/ فرصة عمل من خلال أربعة عقود (هيئة مكافحة البطالة , 2005 , 2) وقد كانت نسبة التسرب كبيرة من هذا البرنامج, لأنه كان من الصعب إقناع المرشحين بأنه يمكن الاستفادة من البرنامج للعمل في القطاع الخاص لأن معظمهم جاء وفي ذهنه انه سيحصل على وظيفة في القطاع العام , فقد بلغت نسبة المستفيدين من هذا البرنامج 17% فقط من المتقدمين ومعظمهم من الشباب وخاصةً الذكور (هيئة مكافحة البطالة , 2004 , 12) .

ج- **برنامج تدريب وتشغيل خريجي المدارس المهنية:** يهدف إلى خلق قاعدة من الموارد البشرية المؤهلة للإسهام بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية بالتعاون مع اتحاد شبيبة الثورة والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية لتدريب وتشغيل خريجي المدارس المهنية في سورية, يتم تنفيذ التدريب على مراحل زمنية مدة كل منها سنة ميلادية, ويبدأ البرنامج بتدريب الخريجين على مجموعة مهن

واختصاصات متطورة تؤدي إلى اكتساب مهارات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل, ومتطلبات التقانة العالية وتسهم في توسيع أفق المتدربين في التعامل مع التقانة الحديثة. يقدر عدد المتدربين في المرحلة التدريبية الأولى ب9000 متدرب ويتزايد عدد المهن والاختصاصات مع بداية المرحلة التالية , وهكذا .... ويتاح الالتحاق بهذا البرنامج لكل من هو حائز على الشهادة الثانوية المهنية في جميع المدارس السورية بمختلف الاختصاصات ما عدا الثانوية العامة (علمي – أدبي)فقط .ويحوي هذا البرنامج مجموعة متطورة من الدورات المهنية التخصصية التكنولوجية وينتهي البرنامج بتوفير فرص عمل للمتدربين بعدة وسائل (هيئة مكافحة البطالة , 2005 , 67) .

د- برنامج التدريب أثناء التعليم: يتم هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة التعليم العالي في سورية من أجل التوعية بأهمية العمل الحر, والمبادرة الفردية للاستثمار في القطاع الخاص, وتعزيز ثقافة المبادرة إلى العمل الحر والاستثمار في أوساط الطلبة في السنة النهائية لكل مرحلة دراسية, بدأً من الثانوية بكافة فروعها وخاصة المهنية منها والمعاهد التقنية والكليات التطبيقية, أيضاً يهدف هذا البرنامج إلى ربط مناهج التعليم والتدريب , في المؤسسات التعليمية باحتياجات سوق العمل لتأمين فرص عمل مناسبة للخريجين لدى القطاع الخاص والعام , وتوفير قاعدة معرفية حول كيفية إنشاء إدارة المشروعات الفردية الصغيرة وإعداد خطط العمل.

ه- برنامج تدريب العاملين في الهيئة: وهو مجموعة الدورات التدريبية الموجهة إلى العاملين في الهيئة لرفع كفاءتهم المهنية والتنظيمية والمسلكية , وخلق فرص العمل المنسجمة والمتكافئة لأداء المهام التنفيذية الموكلة إليها بكفاءة , وتتم هذه الدورات داخل أو خارج سورية, وقد وصل عدد المتدربين حتى عام 2004 إلى /806/ أشخاص من العاملين في الهيئة ومنهم /66/ شخص خضع لدورات خارج سورية.

و- الدورات التدريبية الأخرى المكملة: قامت الهيئة بإعداد العديد من البرامج التدريبية للفئات المستهدفة بناءً على مسوحات ودراسات خاصة لتحديد ماهية البرامج , إضافة إلى مراجعة دائمة لبرامجها الموضوعية قيد التنفيذ.

2-3-2-3- الصعوبات والمشاكل التي تعرضت لها هيئة مكافحة البطالة:

لقد جاءت هيئة مكافحة البطالة بإطارها التشريعي والاقتصادي متزامنة مع مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي لسد فجوة اقتصادية واجتماعية في مرحلة انتقالية تتمثل بالانتقال من سيادة التخطيط المركزي وهيمنة الدولة على الاقتصاد إلى اعتماد آلية السوق وتفعيل القطاع الخاص ومع أن الهيئة استثمرت في برنامجها الوطني, إلا أن عدم إقرار مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي حرمها من الدعم المؤسسي والغطاء الاقتصادي ووضعها أمام تحديات صعبة:

أ- صعوبات مصرفية ناجمة عن الاختلاف بين أنظمة عمليات المصارف المصممة للتعامل مع الزبائن بحسب ملاءمتهم وقدرتهم على تقديم الضمانات وبين طبيعة عمل الهيئة التي تتعامل مع

عاطلين عن العمل محدودي الإمكانات تتطلب أوضاعهم مرونة لا تسمح بها عمليات المصارف, أيضاً تفتقر المصارف إلى كادر إداري وفني يستطيع تقديم خدمات مصرفية متكاملة وحديثة للأعداد المتزايدة من الطلبات والمتقدمين, إضافة إلى الروتين والبيروقراطية التي تحكم عملها وتتجه المصارف لعمليات الإقراض ذات المبالغ الكبيرة وتتهرب من القروض الصغيرة التي تشكل هيكل عمل الهيئة, كما تركز المصارف على الضمانات الموثوقة مثل العقارات والأراضي والآليات , وهذه العقارات تعاني من مشاكل كثيرة متعلقة بالسجلات العقارية ووقوع أغلبها في المخالفات السكنية كما أن أغلب المتعطلين لا يملك أصلاً ضمانات عقارية بسبب الفقر المدقع الذي يعيشون فيه, لذلك فقد كان تخصيص وحدة إقراض للهيئة بدلاً من المصارف حلاً ناجحاً لضمان عدم تدخل المصارف في عملية الإقراض.

ب- صعوبات تتعلق بخصائص القوى العاملة وخصائص البطالة الموجودة في سورية حيث يوجد ضخامة في العمالة و ضعف المستوى التعليمي, إضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني كما يوجد ضعف في الخبرة المهنية حيث 86% من المتعطلين عن العمل هم من القادمين الجدد إلى سوق العمل دون أية تجربة مهنية علمية أيضاً 80% من المتعطلين لم يخضعوا لدورات تدريبية موجهة لسوق العمل (هيئة مكافحة البطالة , 2003 , 402) .

ج- مشكلات مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية حيث يمنع القانون رقم 62 لعام 1959م وتعديلاته تسجيل رب العمل في التأمينات, مما استثنى أعداداً كبيرة من زبائن الهيئة الذين يؤسسون لمشروعات صغيرة وفردية فهناك /14/ ألف مشروع صغير وحوالي /2500/ مشروع فردي يتضمن شركاء تعدهم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بمثابة رب عمل وتحرمهم من التسجيل لديها أيضاً منعت قوانين المؤسسة تسجيل أفراد العائلة في التأمينات الاجتماعية حتى لو كانوا عمالاً وهذا يجعل أصحاب المشروعات الأسرية جميعهم خارج المظلة التأمينية , وعندما يقل عدد العاملين في المنشأة عن خمسة أشخاص فإنها لن تمنحه سوى تعويض إصابة عمل وتحرمه من بقية التأمينات (هيئة مكافحة البطالة , 2004 , 11) .

د- عدم قيام الهيئة بمسوحات دورية لمعرفة احتياجات المشاريع التسويقية والمالية والفنية من أجل تنفيذها بكفاءة أكبر, إضافة إلى المشاكل المتعلقة بتنفيذ المشروعات الصغيرة وتأمين مدخلات إنتاجها وعدم قدرة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الكبيرة, تعد من الصعوبات الهامة التي تعرضت لها الهيئة في الجمهورية العربية السورية.

وأخيراً رغم الصعوبات التي واجهت الهيئة فإن إنجازها عدّ مقبولاً وتطوّر ايجابياً بتعاون الجهات المعنية , ولاسيما في مجال الإقراض والتمويل, وتعاون القطاع الخاص في مجالات التدريب والتأهيل والتشغيل , إضافة إلى العمل على رسم خريطة استثمارية وتعديل اسم الهيئة ليدل على طبيعتها التنموية وتحويلها إلى هيئة دائمة.

2-3-2-4- تقييم عمل كل من مكاتب التشغيل و هيئة مكافحة البطالة :

تواجه سورية في المرحلة الحالية تحديات كبيرة غير مسبوقة في حدتها وإذا كانت البطالة واحدة من تلك التحديات, فإن معالجتها و تقليص أبعادها , يمنح سورية قدرة أكبر في مواجهة بعض التحديات الأخرى. لذلك لابد من الوقوف عند تقييم التجربة السورية في معالجة البطالة.

أ- تقييم عمل مكاتب التشغيل:

شاب عمل مكاتب التشغيل في سورية الكثير من السلبيات والتجاوزات لأسباب كثيرة , منها إحداث هذه المكاتب دون توفير البنية التحتية اللازمة والضرورية لها وعدم وضوح الأسس والتعليمات الناظمة لعملها, وسرعة تبدل هذه التعليمات, بل وتضاربها في كثير من الأحيان إضافة إلى الأرقام الكبيرة لعدد المسجلين في هذه المكاتب, ورغم أن مكاتب التشغيل قد أحدثت أو أعيد تفعيل دورها منذ 2001م فقد جرى تشغيل حوالي 72.5ألف عاطل عن العمل من أصل أكثر من مليون مسجل لديها, حيث يدل ذلك أولاً على ارتفاع عدد المتعطلين الباحثين عن عمل يوفر لهم الاستقرار ويكون مصدراً لرزقهم, وثانياً على إخفاق نظام عمل هذه المكاتب ومحدودية جدواها في تقليص أعداد المتعطلين, بل كانت تشكل أحياناً عائقاً أمام الباحثين عن عمل ومصدراً لابتزازهم وتعقيدهم, أيضاً انطلاقاً من الحقيقة التي تشير إلى أن النسبة الأكبر من العاملين في تلك المؤسسات هم من أصحاب الشهادات العلمية الدنيا و المتوسطة حيث أن هؤلاء مازالوا يصلون إلى مؤسسات القطاع العام, ويستحوذون على النصيب الأكبر من وظائفها حيث يتم تنظيم عقود مؤقتة لهؤلاء, تمكنهم بعد مضي عامين على مزاولة العمل من الانضمام إلى صفوف الموظفين والعاملين الدائمين, وما دام كذلك, فإنه يمكن وباستمرار جعل مكاتب التشغيل كما لو أنها غير موجودة.

ونظراً لأهمية مكاتب التشغيل في تنظيم سوق العمل ودورها في خلق فرص عمل جديدة, والحد من مشكلة البطالة وبغية استبدال عملها التقليدي المليء بالسلبيات, من ضياع بعض أرقام المسجلين إلى تهميش بعضها الآخر وتكرارها في فئات عدة, وبأكثر من محافظة, بعمل آخر مؤتمت يعتمد على شبكة حاسوبية بين مكاتب التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل, بالاتفاق مع الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية لتقديم المساعدة الفنية لتطوير البرنامج المعتمد حالياً في أتمتة عمل المكاتب, وتطوير شبكة الربط الحاسوبي بين المحافظات ومركز المعلوماتية في الوزارة , لاعتماد منظومة اتصال حديثة تؤمن سرعة نقل المعلومات وتسمح بتطوير آليات عمل المكاتب, بحيث أصبحت عمليات الترشيح مؤتمتة بالكامل للحد من التدخل البشري, وكذلك لتقديم المساعدة الفنية في استكمال ترحيل المعلومات و البيانات الورقية إلى البرنامج.

كما قامت الوزارة بالعمل على وضع سياسة تحفيزية للقطاع الخاص بالتعاون مع مكاتب التشغيل, تتضمن بعض الحوافز, مثل تخفيض نسبة التأمينات الاجتماعية والضرائب وتسهيل المعاملات والإجراءات المفروضة على هذا القطاع و من جهة أخرى قامت سورية بالتعاون مع منظمة الأمم

المتحدة والأمانة العامة لمنظمة العمل الدولية بالانضمام إلى الشبكة الدولية لتشغيل الشباب وطرحت استراتيجية وطنية لتشغيل الشبان السوريين بدعم من شراكة ثلاثية الأبعاد للحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع الأهلي.

وأخيراً إن هذه الإجراءات إذا أحسن تطبيقها من شأنها زيادة حجم الاستثمارات و رفع معدلات النمو الاقتصادي, وخلق المزيد من فرص العمل الإضافية, للحد من مشكلة البطالة أو التخفيف من آثارها السلبية لتحقيق التنمية بشكل عام و الاجتماعية منه بشكل خاص.

ب- تقييم عمل هيئة مكافحة البطالة:

استطاعت أن توفر هيئة مكافحة البطالة خلال أربع سنوات من إحداثها نحو 174567 فرصة عمل. وهذا الرقم قد يبدو كبيراً بالمقارنة مع ما وفرته مكاتب التشغيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية و العمل التي تقدر بألفين إلى ثلاثة آلاف فرصة عمل لكل محافظة من المحافظات الكبرى , في ذلك الوقت (حرب , 2005 -2006 , 10).

لقد كان الحديث عند إحداث الهيئة عن 440 ألف فرصة عمل موزعة على سنوات الهيئة الخمس يضاف إليها حوالي 150 ألف وافد جديد إلى سوق العمل سنوياً (يقدر عدد الوافدين سنوياً بربع مليون طالب عمل جديد , يستبعد منهم حوالي 100ألف عامل , استطاعوا تأمين فرصة عمل عن طريق الدولة و القطاع الخاص) وبالتالي يمكن القول أن صافي العاطلين عن العمل بعد استبعاد من توفرت لهم فرص العمل من قبل الهيئة أو دون تدخل منها تجاوز المليون عاطل عن العمل وهو رقم كبير جداً قياساً بقوة العمل , والأخطر من ذلك أن هذا الرقم مرشح للزيادة وهذا تناقض تماماً مع الهدف من إحداثها الذي تركز على خلق فرص العمل وتقديم الخدمات للعاطلين , وإقامة المشروعات والحصول على تراخيص وتخفيف عبئ الضمانات , هذا يعني أنه من المفترض أن يكون قد توفر لدى الهيئة مجموعة كبيرة من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين القادرين على مساعدة العاطلين عن العمل في اختيار مهن وإحداث مشروعات مولدة للدخل وفتح آفاق المستقبل لدى الشباب.

وبالرغم من أهمية القانون 71 للعام 2001 القاضي بإحداث الهيئة الذي أسهم في التخفيف من حدة أزمة البطالة , لكنه لم يحلها بمثل تلك الأرقام المتواضعة التي أوجدها من فرص العمل الجديدة ولا سيما إذا علمنا أنه منذ صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته ولغاية شهر أيلول من عام 2005 أنشئ 3862 مشروعاً, زادت تكاليفها الاستثمارية على 741 مليار ليرة سورية, استطاعت خلق 182884 فرصة عمل فكيف ستوفر الخمسين مليار ليرة سورية 440 ألف فرصة عمل, وكيف ستستطيع مشروعات فردية صغيرة أن تنافس أو تصمد أمام المشروعات الكبيرة , ونحن في زمن التجمعات الصناعية الضخمة والإنتاج المكثف, مع العلم أنه كان هناك مشروعات عامة وخاصة لاستيعاب عدد من القادمين الجدد إلى سوق العمل مع الإشارة أيضاً إلى

أن معظم هذه المشروعات استخدمت تقانة متطورة لا تحتاج إلا إلى عدد قليل من الفنيين والمهندسين , فالمنشآت الصناعية استخدمت الأتمتة الكاملة لتستطيع المنافسة بالجودة والسعر , و أخيراً إن مدة الخمس سنوات لبرنامج عمل هيئة مكافحة البطالة غير كافية لتنفيذ برنامج الهيئة وإدارتها وبالتالي فهي غي كافية للحكم الآن على نجاح الهيئة في عملها أم لا , ولاسيما أنها تعرضت للعديد من الصعوبات والمعوقات الذاتية منها والموضوعية , هذا من ناحية.

وأما من ناحية ثانية فإن قضية البطالة لا يمكن أن تحل نهائيا خلال خمس سنوات لا في سورية ولا في غيرها من البلدان النامية, بسبب النمو الديموغرافي المتغير الذي يتسبب في تعميق اختلال التوازن في سوق العمل , وتزايد عدد العاطلين عن العمل, ويضاف لذلك تطور الحالة للاقتصاد العالمي والتغير التكنولوجي والانفتاح على التجارة العالمية لذلك , فإن مكافحة البطالة يتطلب إصلاحاً للأجور, وتحسيناً لظروف العمل من أجل تحسين وزيادة الإنتاجية كما يتطلب ضماناً صحياً واجتماعياً شاملاً, وتعويضاً للبطالة كمسؤولية اجتماعية ووطنية, على الجميع الإسهام بها , وليس على العاطلين على العمل منفردين تحمل نتائج فشل السياسة الاقتصادية.

الفصل الثالث

الآثار الناجمة عن البطالة ومنعكساتها على التنمية الاجتماعية

محتويات الفصل:

تمهيد

3-1- أهمية الشباب في التنمية

3-1-1- مفهوم التنمية وأبعادها

3-1-2- تعريف الشباب

3-1-3– مشاركة الشباب في التنمية (مفهومها وعناصرها وآلياتها)

3-2- المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ظاهرة البطالة

3-2-1- المشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة

3-2-2– المشكلات الاقتصادية الناتجة عن البطالة

3-3- منعكسات البطالة على التنمية الاجتماعية

3-3-1- البطالة والفقر

3-3-2- البطالة والتعليم

3-3-3- البطالة والجريمة

3-3-3-1- البطالة والجريمة وعلاقتهما بالصحة النفسية

الفصل الثالث

الآثار الناجمة عن البطالة ومنعكساتها على التنمية

تمهيد:

تعد البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها ولاسيما البلدان النامية فهي تشكل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني, ويتبع البطالة في أذيالها كثيراً من الخسائر و الهدر والآلام للمجتمع في جميع مكوناته الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية العامة, فعلى مستوى الفرد تؤدي إلى افتقاده لدخله الأساسي مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته فيعيش حالة ضياع مؤلم بين أقرانه وأفراد أسرته ومجتمعه, فيفقد الأمان والاطمئنان ليومه ومستقبله, وتعيش الأسرة في دوامة الضياع أيضاً, فمن ناحية تجد أبناءها على حافة الانهيار والانحلال لعدم قدرتهم على إيجاد عمل مناسب يوفر الدخل لتأمين حاجياتهم الأساسية, ومن ناحية أخرى تجد نفسها محاطة بالخوف والفقر والمرض عاجزة عن تقديم المساعدة لهؤلاء بل هي نفسها بحاجة إلى معونة ومساعدة من هؤلاء الشباب الذين يقع على عاتقهم عبء توفير المال الكافي الذي يؤمن ضروريات الحياة الكريمة, و يتحمل المجتمع تبعات هذه البطالة و يجد نفسه في موقف لا يحسد عليه, ضياع الأفراد من جهة, وخسارة ونزيف على المستوى الاقتصادي من جهة أخرى.

هذه المشاكل والنتائج الهامة المترتبة على استمرار واستفحال البطالة هي بالأساس محصلة تخلف الأنظمة والسياسات الاقتصادية والفساد الذي تعاني منه مؤسسات الدولة, و لهذه الأسباب على الدول أن تولي جل اهتمامها لعلاج هذه المشكلة الخطيرة, قبل أن يستفحل الداء وتتضاعف الآثار السلبية ويصعب العلاج.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة أهمية الشباب في التنمية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البطالة ومنعكساتها على التنمية الاجتماعية:

3-1- أهمية الشباب في التنمية:

لتحديد أهمية الشباب في التنمية لابد من توضيح مفهوم التنمية و تعريف الشباب و إيضاح كيفية مشاركتهم في التنمية .

3-1-1- مفهوم التنمية وأبعادها:

التنمية وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف, فهي عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغاً لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع (عبد الرحمن؛ عريقات, 1999, 331). وفي حين يعني النمو تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويشير إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي (غيث , 2011) , تعني التنمية من ناحية أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن, فهي تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو (شفيق , 13) .

فالتنمية كمفهوم شامل مكونة من روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة كالبعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والإداري ...الخ , ولا ترتكز على جانب دون الآخر، تسعى لإحداث تغييرات في هيكلية المجتمع المختلفة وهي:

أ- الأبعاد الاقتصادية: هي التغييرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة.

ب- الأبعاد الاجتماعية: هي التغييرات اللازمة في العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تتماشى مع ظروف المراحل المختلفة التي تنشأ عند انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى , و تتم في إطار من القواعد المستمدة من القيم الإيجابية من التراث الإنساني.

ت- الأبعاد السياسية: هي توفير الاستقرار السياسي الذي يساعد على تحقيق التنمية السياسية و التي تتطلب مرونة من المؤسسات السياسية.

ث- الأبعاد التنظيمية والإدارية: هي وجود جهاز إداري مرن يتفاعل مع مراحل التطور المختلفة للمجتمع و يطغى على البيروقراطية التي تقف حجر عثرة أمام عملية التنمية, حيث أصبح الجهاز الحكومي في معظم دول العالم يطلع بعبء التنمية و يتولى قيادتها (المنتدى الثالث للشباب العربي , 2008) .

مما تقدم نستطيع القول : إن التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية, وبالتالي هي عملية حضارية شاملة ترتبط

بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية والإدارية) دونما أن يكون هناك تركيز على جانب دون الآخر.

إن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ,كما تعرف بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات.

إن هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة للفرد بمفهومها الشامل من حيث توفر المسكن الصحي الملائم والخدمات المناسبة الصحية التعليمية الاجتماعية أي الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للإنسان إلى جانب توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة وبما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية , فهو أيضاً الوسيلة لتحقيقها , فمن دون تفاعل الفرد ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة من أجل ذلك لابد أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الحماس والحافز لتنفيذ ما يناط به لتحقيق أهداف التنمية.

3-1-2- تعريف الشباب:

يعد الشباب طاقة بشرية قادرة على التفكير والإبداع فهذه الشريحة تمثل القاعدة الأساسية لأي مجتمع , و تعد مرحلة الشباب العمرية أغلى فترة في حياة الإنسان فهي مرحلة تفجر الإمكانات والطاقات الكبيرة لدى الفرد الذي يصبح قادراً على مواجهة التحديات وتحمل المسؤوليات الاجتماعية. ويعد الأفراد في هذه الفترة أغلى ثروة و قيمة في حياة المجتمع ولهم المكانة الكبرى في حياة الأمة , وتتبع أهمية الشباب من مقومات القوة والحيوية والحماسة ,هذا و تشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد الشباب في العالم في مطلع القرن الحالي إلى 1.4 مليار , أي ما يعادل 20% من سكان العالم , وأكثر من ثلاثة أرباع شباب العالم يعيش في البلدان النامية، ويشكل الشباب أكثر من نصف عدد السكان في أغلبية البلدان العربية و ترتفع نسبتهم إلى 65% في بعض هذه البلدان,أما في سورية فترتفع نسبتهم إلى المجموع السكاني من 20% عام 1985 إلى 23% عام 2005 ومن المتوقع أن تنخفض إلى 18 % عام 2025 , في حين تتوزع نسبة البطالة بين 16% للذكور وترتفع إلى36% للإناث في سورية في عام 2005 (RaguiAssaad, 2007,3) .

وتعرف مرحلة الشباب بأنها : "مرحلة البلوغ أو اكتمال النضج الجنسي والتي تبدأ في سن الخامسة عشر وتستمر حتى سن الخامسة والعشرين (الحسن , 1998 , 9) .

ويعرف الشباب أيضاً بأنها: " شريحة اجتماعية أو فئة عمرية تتوزع بين (15–24) سنة أو (15–29) وذلك باختلاف الخصوصيات الاجتماعية وما يرتبط بالمستويات الثقافية والاقتصادية والأوضاع السياسية والاجتماعية في الدول والمجتمعات (عضيبات , 2009 , 4) .

وهناك اختلافات كثيرة حول الفئة العمرية التي تحدد مرحلة الشباب فقد ورد تعريف محدد للأمم المتحدة يوضح أن الشباب هم من تتراوح أعمارهم بين (15–24) سنة .

(World Youth Assembly Resolution, 2007,UN-NY,3).

وقد اختلفت البلدان العربية في تحديد سن الشباب ففي مصر أكدت الأبحاث أن سن الشباب يبدأ من سن (15–20) سنة, بينما حدد سن الشباب في الإمارات العربية بين (15–44) وفي الأردن حددت الشريحة الشبابية بين سن (15–24) سنة, أما في سورية فقد تراوحت الفئة العمرية ما بين (13–35) سنة (www.freapp.com) .

لهذا يختلف العلماء في تحديد نقطة البداية ونقطة النهاية لعمر الشباب لأن سن الشباب خاص بأوضاع و ظروف كل بلد, ويعود الاختلاف في تحديد الفئة العمرية للشباب إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية التي يعيش داخلها هؤلاء العلماء , فالمدى العمري في المجتمعات النامية يختلف عنه في المجتمعات المتقدمة , حيث ينتهي سن الشباب مبكراً في المجتمعات النامية بينما يتأخر في المجتمعات المتقدمة, في حين يرى أصحاب الاتجاه السيكولوجي أن مرحلة الشباب حالة نفسية لا تتحدد بسن معينة ، فالفرد يكون شاباً بمقدار ما يجود بداخله من الحيوية والنشاط و الطموح والأمل في الحياة وبمقدار ما يولد في الآخرين حب الحياة و العمل وعندما لا يستطيع الشاب القيام بذلك ينتابه شعور باليأس والإحباط و الهروب من الحياة هذه المرحلة تسمى ببدايات سن الشيخوخة.

في حين يعد الاتجاه الاجتماعي أن مرحلة الشباب تبدأ حين يقوم المجتمع بإعداد الفرد الذي يلعب دوراً مهماً في بنائه , وتنتهي حين يتمكن هذا الفرد من قيامه بمهامه وأخذه المكانة الاجتماعية التي تلائمه , و بذلك يكون علماء الاجتماع قد أكدوا بأن الشخص يظل شاباً طالما لم يكتمل إعداده وتأهيله للقيام بدوره في المجتمع , و يميزون بين مرحلتين: مرحلة الإعداد التي تؤهل الشاب وتعده للقيام بأدواره الاجتماعية في المجتمع, ومرحلة الاكتمال والفاعلية التي يكتمل فيها دور الشباب وبالتالي يعتمد تحديد علماء الاجتماع للفئة الشابة على مدى اكتمال الدور لدى الشخصية الشابة (أبو زايد , 2004) .

أخيراً إن الشباب لا يشكلون شريحة اجتماعية متجانسة سواء بارتباطاتها الثقافية أو بانتمائها الاجتماعي – الطبقي, وفي هذه المرحلة يبدأ صراع الشاب بين ذاته والمجتمع الذي يعيش فيه ومن خلال هذا الصراع يستطيع إيجاد صيغة مركبة يكون فيها لكل من ذاته ومجتمعه حقيقة وواقع وانتماء مستقل عن الآخر , فإما أن يتقبل القيم والمعتقدات والأفكار الجديدة فيستطيع التكيف مع

المجتمع ويتفاعل مع الأفراد والجماعات فيشكل نمط السلوك المتطور أو يرفض ما يقوم به الكبار من سلوكيات فينشأ نمط السلوك المغترب.

3-1-3- مشاركة الشباب في التنمية (مفهومها وعناصرها وآلياتها):

يعد الشباب أساس عملية التنمية ومشاركتهم فيها يجب أن تكون مشاركة فعالة لذلك لابد من تحديد مفهوم المشاركة و عناصرها و آلياتها .

3-1-3-1- مفهوم المشاركة:

يقصد بالمشاركة في التنمية كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج والاستفادة من الخدمات العامة التي تقدمها تنظيمات التنمية, أو المشاركة في الخدمات العامة أو المشاركة في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع, أو الوعي بالقيم التي تسعى التنمية العامة إلى تحقيقها (رحال , 2006 , 26) .

وهي أيضاً العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه ويكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة, وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف, مما سبق هنالك أهمية كبيرة لدور الفرد في العملية التنموية كون الأفراد هم الأقدر على تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وترتيبها وأهمية المؤسسات الأهلية بالنسبة لهم ولعملية التنمية وهذا نابع من التماسك والوحدة التي من الواجب توافرها في المجتمع.

3-1-3-2- عناصر المشاركة الشبابية في التنمية:

1- أن تكون مشاركة الشباب في التنمية مشاركة حقيقية فاعلة وناجحة لأنها قيمة اجتماعية فهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية.

2-المواطنة الديمقراطية, وتعني أن المشاركة هي فعل إرادي وحر وطوعي من قبل الشباب.

3-الشمولية, وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع وبجميع الفئات.

4-مشاركة الشباب يجب أن تكون في جميع النشاطات والفروع.

إن أهمية مشاركة الشباب في العملية التنموية تكمن بدايةً في تحقيق الفرد لذاته وشعوره بأهميته وقيمته وتالياً فإن الشباب عندما يشاركون فيها يعني أن هناك إجماعاً على وضع الخطط, وهذا يجعلهم يشعرون بحجم المشكلة التي يعانون منها مما يعزز الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي وتبرز قيادات مجتمعية محلية مما يعزز فرص نجاح المشروعات التنموية وديمومتها واستمراريتها.

3-1-3-3- آليات مشاركة الشباب في النشاطات التنموية:

لتحقيق المشاركة الفاعلة على الصعيد المجتمعي لابد من وجود آليات, وهي :

1- المؤسسات والقوانين التي يمارس من خلالها الشباب حقوقه وحرياته, ويتفاعل من خلالها مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع.

2- المناخ الديمقراطي والذي يكفل حق الشباب في المشاركة في إدارة شؤون البلاد من خلال ممارسة الانتخاب والاختيار.

3- وجود آليات الحوار والنقاش ومدى اطلاع الشباب على البرامج التنموية والاتصال والتواصل معهم والإعلان عن هذه البرامج و شرحها لهم.

4- أن تعكس عملية التنمية احتياجات وحاجات الشباب وأولوياتهم.

5- التطبيق العملي للعملية التنموية والابتعاد عن الخيال والقدرة على تنفيذها.

6- الشمولية بأن تستهدف البرامج التنموية جميع قطاعات المجتمع إضافة إلى إزالة المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواءً كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعيقات.

7- تشجيع المبادرات التنموية الشبابية وإشراك الشباب في تحديد الأولويات والاحتياجات بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع للاعتماد على الموارد الذاتية وإيجاد الدعم الحكومي للمشروعات الشبابية التنموية.

8- التأكيد على أن التنمية عملية مستمرة وشاملة كآلية من آليات التغيير باعتبارها عملية اجتماعية متكاملة ذات مردودات ملموسة وآثار سريعة على المجتمع المحلي.

9- التكاملية والتنسيق بين جميع المؤسسات التي تعمل في موضوعات التنمية .

(عثمان , 2003 , 88).

أخيراً إن توسع قاعدة المشاركة يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات, ويعزز من مكانة الشباب في المجتمع فلا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع بما فيها الشباب بل يجب الإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن تتحقق دون مساهمة الفئات جميعها في بلد يعتمد أساساً على موارده البشرية من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

3-1-3-4-دور الشباب التنموي:

بما أن التنمية هدفاً سامياً تسعى الدول لتحقيقها, فهي التي يمكن أن تحقق الحاجات, وطموح الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال على مواجهة احتياجاتهم ولكي تحقق التنمية الأهداف المرجوة منها فإنه من الضروري النظر إلى الفئات الأكثر حاجة والأكثر تضرراً أو ما يعرف بالفئات الشابة

وإشراكها في المشروعات التي تقوم على تنفيذها المؤسسات الدولية والإقليمية على أساس حكم القانون وتوزيع المسؤولية والمساءلة, مما يؤدي إلى مزيد من الترابط الاجتماعي وترشيد الأداء في مجال التربية والتعليم والصحة والاقتصاد والاستثمار والسلوك العام والمحافظة على البيئة وغيرها.
ويمكن أن نلخص دور الشباب في التنمية بما يلي:
1- بناء أمن المجتمع والمشاركة في حمايته وتحديد احتياجاته وإعداد الخطط المستقبلية له.
2- المساهمة في الخدمات التطوعية والاجتماعية.
3- الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي.
4- المشاركة في البرامج التعليمية (محو الأمية, التثقيف).
وأخيراً إن الأساس الحقيقي للتنمية يتحدد أساساً على مدى التركيز على الإنسان نفسه, وبالأخص فئة الشباب فالإنسان هو أساس التنمية وعمادها, فالتنمية هي تنمية الناس وللناس ومن قبل الناس بمعنى إشراكهم ومشاركتهم بالتخطيط والتنفيذ والرقابة والإشراف والمراقبة والنتائج, لهذا يجب أن تكون التنمية تنمية مستدامة منطلقة من مجموعة من العمليات التي يجب أن تكون في إطار خطة طويلة قابلة للتحقيق لا تتأثر بغياب أفراد أو بسبب فشل منهج في التطبيق, وبذلك تكون التنمية المتواصلة أشبه بالعقد متصلة مع بعضها البعض من خلال أهداف قريبة توصلنا إلى أهداف بعيدة لتكون هي التنمية التي تحقق وتشبع احتياجات الحاضر للشباب دون الإخلال باحتياجاتهم المستقبلية , بمعنى آخر هي : الاستفادة من مصادر الثروة ليس اليوم فقط بل غداً. كما أن استدامة التنمية نابعة من المبادرات المحلية للشباب إلى جانب جميع الفئات الأخرى, فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر، من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل. هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي.
إذاً, فالشباب أساس العملية الاقتصادية فهم العنصر المنتج وبما أن عملية التنمية تحتاج إلى زيادة في الإنتاج, وتبديل في بنيته , فالشباب هم القادرون على هذه الزيادة وهذا التبديل.

3-2- المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن مشكلة البطالة:

تمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الهامة , ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك, لتدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي, ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

3-2-1- المشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة:

مما لاشك فيه أن البطالة من أخطر الأمراض الاجتماعية التي تؤثر على الفرد وعلى الأسرة وعلى المجتمع, ومن ثم على التنمية الاجتماعية:

3-2-1-1- على مستوى الفرد المتعطل:

تؤثر البطالة على الشاب بشكل كبير, وخاصة عندما يشعر الفرد بحقه في العمل, لكنه لا يستطيع الحصول عليه وما يترتب عليه من شعور بالإحباط واليأس وعدم الانتماء, والإحساس بعدم العدالة عندما يرى غيره يعمل بينما هو لا يعمل على الرغم من امتلاكه مؤهلات العمل, الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بالحقد والبغض نحو الأفراد الذين يحيون في بحبوحة من العيش, مما يؤثر سلباً على تكوين شخصية المتعطل وسلوكه النفسي ويدفعه إلى شعور عدائي نحو الآخرين و نحو المجتمع يدفعه في النهاية إلى ممارسة سلوكيات إجرامية قد تقود إلى الانتحار أو السرقة أو القتل أو الانهيار الخلقي. (القصاص , 2009)

وفي هذا الصدد أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة بذاتها لأنها تتضمن العناصر الإجرامية التالية:

1- عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقلبها زمانياً ومكانياً.

2- تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل المتعطل.

3- تركز عوامل الضياع وعدم الاستقرار ومن ثم طغيان شعور خيبة الأمل والإحباط للمتعطل.

4- ابتعاد المتعطل عن المجتمع و قيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ .(حوري , 2003 , 166- 171) .

هذه العوامل كلها تؤدي تحت ظروف معينة إلى ارتكاب الجريمة لكن مع كل هذا فلا يمكن القول بأن البطالة أو الكساد الاقتصادي والهجرة, والفقر هي الأسباب المباشرة للجريمة, وإلا صار كل متعطل وكل مهاجر وكل فقير مجرماً, وهذا أمر يرفضه الواقع, ويفتقر للأدلة, ولكن يمكن القول أن البطالة هي أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى الجريمة.

ومما هو جدير بالذكر, أنه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيماً حيث تؤثر سلباً على المواهب الفنية والعقلية للفرد, فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه, ومن ناحية أخرى تشكل البطالة أيضاً خطراً جسمياً ونفسياً على الفرد, فعيشه في فراغ يؤدي إلى ظهور الأمراض الجسمية بسبب قلة العمل, ومن ثم ظهور الأمراض النفسية, وكما تفيد الدراسات أن نسبة كبيرة من المتعطلين يفتقدون إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة, ويقول الدكتور" هارفي برنر" أن كل ارتفاع بمقدار 1% في معدلات البطالة إذا استمر ست سنوات يؤدي إلى 37 ألف وفاة مبكرة في الولايات المتحدة (صقر , 2006 , 133) , وتشير الدراسات السيكولوجية إلى أن الطرد من العمل له واقع يوازي الصدمة بسبب وفاة عزيز أو الرسوب. وأخيراً تؤثر البطالة على عملية النمو النفسي للشباب و تعيقها وخاصة للذين ما زالوا في مرحلة النمو هذه.

3-2-1-2- على مستوى أسرة المتعطل:

تعد الأسرة أول مؤسسة اجتماعية تنشئ الشاب وتعلمه المبادئ والقيم, وبما أن البطالة تؤثر على نمو الشباب وتطورهم فهي تقلل فرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب أطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية, وأيضاً تشكل البطالة خطراً على الأسرة بسبب فقدانها الدخل اللازم لتأمين ضروريات الحياة, فتقع الأسرة تحت ضغط الديون, وتحملها لعبء معيشة المتعطلين, فتكثر المشاكل العائلية المتمثلة في الشقاق والنزاع وظهور عادات اجتماعية سيئة مثل الكذب والنفاق والتصرفات غير مسؤولة, وتوجّه الأسرة التي يعاني فيها الأب من البطالة أبناءها إلى ترك مقاعد الدراسة وزجهم في سوق العمل فلا يوجد شيئاً أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسؤولاً عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية الضرورية, أو في حالة مهاجر عائد يبحث عن عمل مقارنةً بالظروف المادية التي كان عليها في بلد المهجر, فيمتد التأثير النفسي للبطالة على العلاقات الأسرية فتؤثر على علاقة الفرد بزوجته وأبنائه ,أو على علاقته بوالديه وأخوته, مما يشكل ضغوطاً تهدد مركز الأسرة إذ تسبب البطالة إحباطاً كبيراً وأمراضاً نفسية كثيرة قد تؤدي إلى الطلاق أو تفكك الأسرة وضياعها. ونتيجة عدم توفر فرص عمل وعدم حصول الشباب على أجر يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة المتزايدة ينحو الشباب في كثير من الدول النامية إلى تأجيل ارتباطهم (زواجهم) إلى سن متأخرة (35-40) عاماً الأمر الذي يؤدي إلى تفشي ظاهرة العزوبية و العنوسة والعزوف عن فكرة تكوين الأسرة (*UN World Youth Report , 2011*).

3-2-1-3- على مستوى المجتمع المحلي:

تعد البطالة هدراً للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً, لأنها تسهم في فقدان وتدهور الإمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل, بالإضافة إلى فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكاناتهم في الحصول على عمل, وبالتالي تسبب ما يسمى بالحرمان الاجتماعي لهؤلاء الشباب حيث إنهم لا يشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع ويحرمون من التفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل , ويؤدي هذا الحرمان إلى حالة من التفكك أو التحلل الاجتماعي تقود إلى أمراض اجتماعية تؤثر على المدى الطويل على صحة البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأية دولة , مثل انهيار القيم والمعايير الاجتماعية وانتشار اليأس والضغوط والانطواء, وينتج عن ذلك الانهيار الخلقي وحوادث الشغب والإجرام كالقتل والاعتداء, ووجد في دراسة أجريت في مدينة ستوكهولم حول العلاقة بين بطالة الشباب والاستبعاد الاقتصادي

والاجتماعي, بأن 69% من الذين يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل, ونتيجة للتوتر النفسي يتولد عند العاطلين عن العمل كراهية لمجتمعهم وضعف الانتماء له وصولاً إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده (Furlong and cartme,200*l*.).

ومن المشكلات الاجتماعية المتصلة بالبطالة الفراغ الذي يؤدي إلى الملل والإحباط حيث يشكل وقت الفراغ مشكلة اجتماعية لدى جميع الدول النامية منها والمتقدمة, لأن وقت الفراغ غالباً ما يقود إلى الانحراف والإدمان والمخدرات, وهي من أخطر المشكلات التي تواجه الشباب في هذا العصر ,فالفراغ قد يقود بدوره إلى الجريمة لأنه سلاح ذو حدين: إيجابي إذا أحسن استغلاله وسلبي إذا لم يحسن استغلاله (عبده , 1984 , 76) .

أيضاً تقود البطالة إلى انتشار الأمراض الاجتماعية الخطيرة المتمثلة بالفقر والجهل والمرض والأمية, وما تخلفه هذه الأمراض من مشاكل تأخذ بخناق الأفراد والمجتمعات.

وأخيراً , لكي تحاول الدول إيجاد حلول سريعة للظواهر الاجتماعية غير السليمة يتوجب عليها زيادة الاستثمار في مجال الأنشطة الاجتماعية كما تفعل الصين بهدف تخفيف المشاكل والصراعات الاجتماعية التي تسببها البطالة , حيث قامت الحكومة الصينيةبمساعدة الفئات المحرومة للحصول على وظائف فورية، والعمل على الشريحة العاطلة والقادرة على العمل لفئة الذكور الأكثر من 50 سنة والإناث الأكثر من 40 سنة، من خلال تقديم مدخلات مالية لخلق فرص عمل و تثبيت العمال في وظائفهم مع الاستفادة من إعانة التأمين الاجتماعي , وتعديل مختلف مستويات الميزانية لزيادة المدخلات المالية في مجال إعادة التوظيف وزيادة صناديق دعم إعادة التشغيل في المناطق الوسطى و الغربية و القواعد الصناعية القديمة, إضافة إلى ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم الاستثمار في مجال الخدمات الاجتماعية (الصحة, التربية, التعليم, الضمان الاجتماعي) مع الإشارة إلى اختلاف الخدمات الاجتماعية, ومن يقوم بها ويقدمها للمواطنين من دولة إلى أخرى, بحسب ظروف كل دولة.

3-2-2- المشكلات الاقتصادية الناتجة عن البطالة:

إن مشكلة البطالة ليست مجرد مشكلة عادية تصاحب التطورات الاقتصادية, بل هي مشكلة اقتصادية هامة يترتب عليها خسارة للاقتصاد على المستوى الفردي والقومي تتمثل هذه الخسارة في قيمة الإنتاج والدخل الذي كان من الممكن الحصول عليه من خلال عمل هؤلاء الذين يبحثون دون جدوى عن عمل ولا يجدونهم, ومن خلال ثلاثة مستويات سيتم شرح المشكلات الاقتصادية الناجمة عن البطالة:

3-2-2-1- على مستوى الفرد المتعطل:

تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة و بالتالي زيادة حجم الفقر الذي يعتبر أيضًا, من العوامل المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد غالبًا, افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 - 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ عددهم, حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة, حوالي 180 مليون شخص,أيضاً تدفع البطالة العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال الـ15 سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيا وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصاً حول العالم يعيش كمهاجرين , كما إننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان. كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية , وبريطانيا 56 % أما كندا فان العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث (المطوع , 2006 , 9- 10).

3-2-2-2- على مستوى أسرة المتعطل:

إن المشكلات الاقتصادية الناتجة عن البطالة تتمثل بانخفاض حاد في دخل الفرد العاطل خاصة المعيل للأسرة مما يجعله فقيراً , وإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل فإنه سيؤدي إلى السلوك غير السوي, بدافع من الحاجة المادية والعوز الاقتصادي, وهذه علاقة اقتصادية مباشرة بين البطالة والجريمة وقد تتولد له علاقة اقتصادية غير مباشرة بين البطالة والجريمة عن طريق تأثر أفراد أسرة المتعطل بهذه الظروف الاقتصادية السيئة فيجنحون إلى الجريمة بسبب ما يلقونه من سوء التغذية والانقطاع عن التعليم في سن مبكرة أو الإخفاق فيه (عجوة , 1985 , 40) .

كما قد تؤدي البطالة عند أرباب إلى ازدياد أعداد الأطفال الذين يلتحقون بسوق العمل مما يؤثر بشكل سلبي على نسب العمالة بين الشباب , وبالتالي تساهم في انتشار البطالة بين فئة الشباب ، وتعتبر عمالة الأطفال عمالة مفروضة خاصة في الدول التي ليس فيها موافقة أو تشريعات لتحديد بداية السن للدخول في سوق العمل (www.alolabor.org) .

3-2-2-3- على مستوى المجتمع المحلي:

من الآثار الاقتصادية للبطالة على المجتمع المحلي:

1- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

2- انخفاض مستوى الناتج المحلي والدخل واختلال الأسعار, بسبب هدر الطاقات الإنتاجية .

3- ازدياد اعتماد الدولة على العالم الخارجي من خلال القروض والمعونات الخارجية لشراء الاحتياجات الأساسية لمواطنيها, وهذا ما يجعل الاقتصاد الوطني تحت سيطرة الاقتصاديات العالمية حيث يؤمن الإنتاج المحلي المواد الخام والسلع الوسيطة للاقتصاد العالمي ويستورد ما يحتاجه من مواد جاهزة ومستلزمات إنتاجية من الاقتصاد العالمي مما يضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الخارجية ويصبح الاقتصاد الوطني يتبع مراكز الاقتصاد العالمي وما يترتب على ذلك من فرض شروط اقتصادية و ثقافية حتى سياسية قاسية فيفقد هذا البلد شخصيته وسيادته, وقراره و مرجعيته فيصبح قراره نابعاً من غيره (السراحنة و حسن , 2000 , 172).

أيضاً تشكل بطالة المتعلمين خسارة مادية كبيرة للمجتمع بعد تحمل الكثير من التكاليف والنفقات المادية والمالية وإذا ما طالت فترة التعطل وازداد عدد المتعطلين تتحول المشكلة إلى عبء كبير على المجتمع والدولة, فالخسارة كبيرة من جانبي ما تم إنفاقه أو ما تم فقدانه من زيادات في الداخل والإنتاج كان بالإمكان الحصول عليها لو جرى تشغيل هذه الفئة. ومن جهة أخرى إن تعاظم حجم البطالة وخاصة بين المتعلمين يشكل مصدر إرباك للسلطة السياسية وعاملاً من عوامل الضغط وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. كما تعد بطالة المتعلمين سبباً رئيسياً لهجرة هذه الفئة داخل وخارج الوطن, حيث تؤدي استمرارية الهجرة الداخلية إلى تفاقم الضغط على الخدمات في المناطق الحضرية , وتعقد الحياة في المدينة وقد يلجأ المتعطلون عن العمل إلى أعمال لا تليق بهم وخارج نطاق اختصاصهم مما يؤدي إلى إعادة توزيع السكان بين الريف والحضر وذلك على حساب الريف وليس لصالح الحضر دائماً, كما شكلت هجرة المتعلمين إلى خارج الوطن نزيفاً متواصلاً للمهارات والقدرات وغالباً ما تكون هجرة دائمة يفقدها الوطن إلى الأبد.

3-3- منعكسات البطالة على التنمية الاجتماعية:

البطالة قضية تنمية شاملة وليست مجرد مشكلة اقتصادية , بمعنى أن معدل البطالة يتوقف على مدى القدرة على استغلال الموارد المتاحة سواءً كانت هذه الموارد موارد طبيعية أم مادية أم

تكنولوجية أم بشرية. ومن جهة أخرى البطالة مشكلة تنموية اجتماعية شاملة, وليست مجرد مشكلة اقتصادية فقط, فقد تبين أن أهم العوامل المرتبطة بالبطالة هي مؤشر التنمية البشـــرية, بمعنـــى أن المجتمعات التي نجحت في إنجاز مستوى عال من المستويات التعليمية والصحية والاقتصادية هي التي تنخفض فيها نسبة البطالة بصورة معنوية ملحوظة, ويجب ألا يغيب عنا الطبيعة التبادلية فـــي العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية بمعنى أن المجتمعات التي تنخفض فيها نسبة البطالة هي أيضاً تستطيع إنجاز مستويات أعلى من مؤشرات التنمية البشرية , بمعنى أن العمل الجيد المنتظم يمكـــن الفرد من تحقيق مستوى تعليمي وصحي له ولأسرته وبالتالي يساعد من الناحيـــة الجزئيـــة علـــى تحقيق التنمية.

ولدراسة أهم منعكسات البطالة على التنمية الاجتماعية تمّ دراسة العلاقة بين البطالة وبعض مؤشرات التنمية الاجتماعية كما درسها (طراح , 2004 , 71 -76):

3-3-1- البطالة والفقر:

يعد مؤشر الفقر أحد المؤشرات التنموية الهامة التي تحدد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول ويعرف الفقر: "بأنه انعدام الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشة لائق, ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية, وسوء الصحة, ومحدودية التعليم وغيره من الخدمات الأساسية وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام السكن إضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية, وتشير الأرقام إلى أن ما يقارب 1.2 إلى 1.3 مليار من البشر، أي ما يعادل خمس البشرية مازالوا يعدون فقراء جداً، أي أنهم يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2013 , 31), وللبطالة علاقة كبيرة بالفقر, فالبطالة أحد الأسباب الأساسية للفقر, والفقر أحد الآثار الناتجة عن البطالة, لأن البطالة تسبب تدني الدخل الفردي أو انعدامه فلا يستطيع الفرد إشباع حاجاته فيتدنى مستوى المعيشة .

3-3-2- البطالة والتعليم:

صاحب زيادة الطلب على التعليم, خاصة في الدول النامية, التوسع فيه لمقابلة الاحتياجات الثقافية والاجتماعية، مما أدى إلي زيادة العمالة غير المدربة تدريباً كافياً، وبالإضافة لما تعانيه دول العالم الثالث من سوء توزيع العمالة وضعف إنتاجيتها، فلقد أدى التوسع في التعليم إلى زيادة الخلل في القوة العاملة واضطراب سوق العمل وتأرجحه بين الزيادة والنقصان في تخصصات ومستويات عدة، وما ترتب على ذلك من نتائج أهمها:

1- بطالة المتعلمين.

2- انخفاض الأجور.

3- استخدام المؤهلات العليا في وظائف كتابية بسيطة.

4- انخفاض إنتاجية العمالة وبالتالي انخفاض الإنتاج العام.

ويعزا ذلك إلى الاختلاف في سرعة نمو هيكل التعليم العالي وهيكل الاقتصاد ونتيجة تضخم التعليم وتخريج أعداد تزيد عن الطلب، وقد تبين أن التعليم في هذه الدول خصوصاً التعليم العالي ينمو بسرعة تزيد مرتين أو ثلاث مرات عن معدلات فرص العمل في القطاع الاقتصادي.

لذلك تتجلى ضرورة تخطيط التعليم وفقاً للاحتياجات الفعلية من القوة العاملة وبدأ استخدام مدخل إعداد القوة العاملة في مسارات ضيقة وتطبيقات ميكانيكية معتمداً على كفاية التعليم الخارجية التي تحصر ملائمة ناتج نظام التعليم باحتياجات البلاد من زاوية إحصائية بسيطة، فانحصر هذا المدخل في عمل تقديرات لاحتياجات العمالة في القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعرض لموازين العرض والطلب وفق تصنيفات مهنية و كمية .

3-3-3- البطالة والجريمة:

يشعر المتعطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للمجتمع. وتنتشر الجريمة بأنواعها وخاصة في صفوف المتعطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطلهم ويكون واقع البطالة, وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع , أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تعيش في راحة اقتصادية. ومما هو جدير بالذكر أنه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيماً, حيث تؤثر تأثيراً سلبياً في المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل ويفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه و بالتالي يضعف تفاعله مع مجتمعه.

3-3-3-1- البطالة والجريمة وعلاقتهما بالصحة النفسية:

يتركز هذا الجانب في بحث العلاقة بين البطالة والجريمة وتحديدها، إذ استقطب هذا الجانب اهتمام كثير من الباحثين في مجال علم الجريمة والإجرام وعلم الاجتماع, وذلك لارتباطها بدراسة الأمن الاجتماعي والاقتصادي وحالة الاستقرار في المجتمع. وتتحدد العلاقة بين الجريمة والبطالة من حيث مفهوم البطالة الناتج من عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدراً رئيساً للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل. ويخرج مفهوم البطالة هذا حالات عدم العمل الناتجة من التقاعد أو العزوف الذاتي سواء كان ذلك دائماً أو مؤقتاً، وبذلك يتحدد مفهوم البطالة المرتبط بالسلوك الإجرامي بحالة البطالة الناتجة من ركود أو أزمات اقتصادية أو سوء تخطيط في عملية تنويع العمل وتوزيعه، أو عدم توافق بين تأهيل مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وعلى الرغم من وجود نوع من الاختلاف في النتائج البحثية من حيث تحديد مدى درجة العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة، فإن كثيراً من الدراسات أشارت إلى وجود

درجة مقبولة من الارتباط بين هذين المتغيرين. إضافة إلى أن بعض الدراسات أكدت وجود علاقة طردية بين نسبة البطالة والجريمة؛ فكلما زادت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة.

كما أن (Sampson &Laub, 1993) قدما دلائل على وجود علاقة عكسية بين الاستقرار في العمل والجريمة لدى المراهقين. وتعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة، حيث أشارت دراسة شرف الدين الملك (1993) إلى عد البطالة ضمن العوامل الرئيسة المؤدية إلى انتشار ظاهرة السرقات في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى العلاقة القائمة بين البطالة وانخفاض الرواتب، وبين الإجرام، وبخاصة لدى الشباب الذين يتوقون إلى إثبات أو تركيز أنفسهم في المجتمع. ويتوافق هذا الافتراض مع نتائج دراسة خاصة عن جريمة السرقة في مدينة الرياض؛ حيث إن من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يتعلق بمؤشرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمحكمين بسبب السرقة تشير إلى أن (27.1%) من أفراد العينة عاطلون عن العمل، أما غالبية أفراد العينة فهم من ذوي الدخول المتدنية حيث (69.3%) من السجناء دخولهم الشهرية أقل من 1000 ريال، وأكثر من (87.2%) من أفراد العينة دخولهم أقل من 3000 ريال. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بيانات مركز أبحاث الجريمة تشير إلى ارتفاع إسهام العاطلين عن العمل من السعوديين في حركة الجريمة في المملكة خلال عشر سنوات متتالية من 1408 إلى 1417هـ.

كما أن دراسة (Raphael & Winter-Ebmer, 2001)، حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة، التي صنفا فيها الجرائم إلى نوعين رئيسين: جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، وجرائم تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب السطو والإيذاء الجسدي "المضاربة")، وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة ومطردة بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة، حيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع. إضافة إلى أن دراسة أجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى كشفت عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة؛ إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 1% يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة 6.7% وجرائم العنف بنسبة 3.4%، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4% (جيرمي ريفكن، 2000: 295). إضافة إلى أنه من خلال استخدام بيانات عن الأقاليم والمناطق الأمريكية وتحليلها، أظهرت دراسة لـ Gould, Weinberg & Mustard (2002) وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي وجريمة الاعتداء على الأملاك، وبخاصة سرقة المنازل والسيارات. وتؤكد نتائج الدراسات السابقة عن الولايات المتحدة الأمريكية ما توصل إليه Elliott &Ellingworth(1996) من وجود علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة لدى الرجال وجريمة الاعتداء على الأملاك على مستوى المناطق في

بريطانيا. وتجدر الإشارة إلى أن فئة الشباب الذين هم أقل حصولاً على دخل ثابت ومشروع يتعرضون أكثر من غيرهم لارتكاب جرائم الاعتداء على الأملاك (Baron &Hartnagel, 1997: 422).وقد أشار Baron (2001) إلى أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم؛ لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. – واتساقاً مع هذه النتائج تشير الدراسة التي قام بها كل من Baron &Hartnagel (1997) إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس.

ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن "الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقماً على المجتمع" .لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية). وتؤكد هذا الافتراض نتائج دراسة عبد الله الوليعي (1413هـ: 150)، التي أشارت إلى أن نسبة الذين لم يقبض عليهم ممن ارتكبوا جرائم السرقة بمدينة الرياض من عام 1406 إلى عام 1411هـ بلغت (76.3%).ووفقاً لافتراضات الدراسات السابقة ونتائجها يمكن صياغة الكيفية التي تتشكل بها العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة على الوجه الآتي: تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة حيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها، ومن ثم يترتب على انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس وعلى محدودية أو ضعف سلطة الأسرة قابلية الأطفال والشباب واستعدادهم للجنوح؛ وذلك لسهولة وقوعهم تحت تأثير القيم السائدة وسيطرتها لدى مجموعة الرفاق (الزملاء) في الحي.

أما من جانب الصحة النفسية فتؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور

بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم. لذا فإن تأثير البطالة السلبي في الوضع أو الحالة النفسية عند الفرد معلوم ومعروف في الأدبيات ذات الاختصاص (Waters & Moore, 2001)، إضافة إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية، التي تنتج من جراء البطالة (Vuori & Vesalainen, 1999: 252).كما أن الدراسة التي قام بها كل من (Waters & Moore, 2002: 22) أكدت وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد، وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين والعاملين؛ إذ دلت نتائج الدراسة على أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين. وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف تؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن والاستقرار النفسي؛ حيث ترتبط هذه الوظائف بحالة العمل والتعطل عند الفرد. فالعمل يدعم ويعزز الوظائف التالية:

1- تنظيم وجدولة الوقت 2- اللقاء والاتصال الاجتماعي 3- المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة، 4- تحقيق الذات – المكانة والهوية، 5- أداء وممارسة أنشطة معتادة. لذا فإنه في حالة البطالة والتعطل يفتقد الفرد هذه الوظائف إذ أنه ليس هناك ما يفعله أو يتطلب منه القيام بها الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة مما يحد من توافقه وتفاعله مع المجتمع.

ثبت أن العاطلين عن العمل ممن تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل، ثم لم يتمكنوا من ذلك، يغلب عليهم الاتصاف بحالة من الملل والوحدة والشعور بالغضب نحو المجتمع، إضافة إلى الشعور بحالة من البؤس والعجز علماً أن بعض الدراسات أكدت ازدياد وجود حالة الشعور بعدم الرضا عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر مما هي عليه لدى العاملين بدوام كامل, أيضاً تعدّ البطالة المصدر الرئيس لعدم السعادة والرضا لدى الناس؛ لأن الفترة التي يقضيها الفرد دون الارتباط أو الالتزام بعمل ثابت ومحدد، تؤدي في الغالب إلى حالة من "اللامبالاة"، وفتور الشعور، وبخاصة عند الإحساس بعدم القدرة على تنظيم الوقت واستغلاله بشكل مثمر، كما أن حالة الفتور وعدم المبالاة تنعكس بصورة واضحة على سلوك الشخص وتصرفاته. (المالكي , 2003 , 36)

ومن أهم مظاهر الاعتلال النفسي التي قد يصاب بها العاطلون عن العمل:

1 – الاكتئاب:

تظهر حالة الاكتئاب بنسب أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك ممن يلتزمون أداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات. وتؤدي حالة الانعزال أو الانطواء على الذات، التي تنتج من جراء البطالة إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم، وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل بالإسراف في تناول المشروبات الكحولية أو بتعاطي المخدرات أو بالانتحار. حيث نجد أن (11.30%) من نزلاء مستشفيات الأمل في مدينة الرياض

وجدة و الدمام لعام 1992م من العاطلين عن العمل .وقد أكدت نتائج الدراسة التي قام بها Feather & Davenport (1983)أن هناك علاقة ارتباطية عالية بين وضع أو حاجة الفرد إلى عمل وحالة الاكتئاب لديه. إذ "ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة، كثيراً ما يصيب الفرد بالاكتئاب والاغتراب ويدفعه إلى إدمان المخدرات ومعاقرة الخمور، وربما يدفعه إلى الانتحار". ويذكر أن عدم التوافق النفسي أو الاضطرابات الشخصية التي يصاب أو يتعرض لها الفرد نتيجة البطالة قد لا يقتصر تأثيرها السلبي على الفرد بل كثيراً ما تؤثر على أسرته أيضاً وتبرز المشكلة الأسرية، بصورة خاصة، إذا كان الفرد متزوجاً أو عائلاً، عندها تعيش الأسرة في أجواء يشوبها فترات من التوترات النفسية والعصبية وسوء التوافق النفسي والاجتماعي.

2- تدني اعتبار الذات:

يشكل العمل لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي، مما يبعث نوعاً من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل؛ لذا فإن انتماء الفرد إلى مؤسسة أو منظمة عمل بشكل رسمي يعزز ويدعم اعتبار الذات لديه (Self-Esteem)، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج منه حالة من الشعور بتدني الذات أو عدم احترامها. لهذا فإن فقدان تحقيق الذات لدى الفرد قد يولد لديه شعوراً بعدم الارتباط والانتماء للمجتمع، وهذا بدوره يؤثر في روح المواطنة السليمة والصحيحة، التي تتطلب سلوكاً مستقيماً ينسجم مع أهداف المجتمع وقيمه. وفي دراسة مسحية شاملة لتقييم العلاقة بين اعتبار الذات وتجربة البطالة والتعطل الحالية والسابقة لدى الشباب، وجد (1996) Goldsmith et al.أن حالة البطالة السابقة تؤثر سلباً على اعتبار الذات لدى الشباب.

وينعكس التأثير السلبي للبطالة على الصحة النفسية للفرد بالتأثير على الصحة الجسمية أيضاً؛ إذ إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني. ولعل من أهم مظاهر الإعياء الجسدي والبدني، التي تصاحب العاطلين عن العمل: الإصابة بالتهاب المفاصل، ارتفاع ضغط الدم، ارتفاع نسبة الكولسترول، التي من الممكن أن تؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية. وقد أكد Argyle (1989: 293) في دراسته أن البطالة تؤدي دوراً أساسياً في الإصابة بمظاهر الإعياء الجسمي المختلفة. كما أن دراسة (Hoffman et al. 1988: 5)، عن تأثير إغلاق مصانع سيارات جنرال موتورز في ولاية متشجن على العاملين في المصانع وأسرهم، أشارت إلى أهم النتائج السلبية المرتبطة بحالة البطالة على الصحة العامة، وذلك من خلال قابلية الفرد العاطلة للإصابة أو التعرض للعديد من الأمراض النفسية والجسدية منها: ارتفاع معدل الوفيات، ارتفاع نسبة الإصابة بالذبحة الصدرية، القابلية

للعدوى لكثير من الأمراض، أمراض التنفس، القرحة، القولـــون، الحـــوادث، احتماليـــة الإصـــابة بالسرطان، الاكتئاب والانتحار.(البكر , 2004)

وأخيراً تؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل, وما يصاحبها مـــن مشـــكلات اجتماعيـــة وضغوطات اقتصادية إلى إصابة غالبية الشباب المتعطل عن العمل بحالة مـــن الإحبـــاط الشـــديد المزمن, وحالة من عدم الثقة بالنفس وخاصة لدى الشباب مـــن حملـــة الشـــهادات المتوســـطة والجامعية يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصـــة العيش الكريم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية, وتحقيق ذواتهم وتجسيد طموحـــاتهم مـــن خـــلال بالعمل, وأيضاً يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالهجرة إلى مجتمعات أخرى كما هو الحال بالنسبة للشباب المهاجر إلى دول الخليج العربية ودول أوروبا الغربية.

الفصل الرابع
الدراسة العملية

محتويات الفصل:

4-1- واقع البطالة في محافظة اللاذقية

4-1-1- دراسة الفروق بين نسب المعينين خلال الفترة 2002-2013

4-1-2- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الدراسات العليا والإجازات الجامعية)

4-1-3- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (المعاهد)

4-1-4- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (ثانويات)

4-1-5- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (التعليم الأساسي-الإعدادية)

4-1-6- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (مهنيون)

4-1-7- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (سائقون)

4-1-8- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (العمال)

4-1-9- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين(جميع الفئات الوظيفية)

4-2- أثر البطالة في محافظة اللاذقية على التنمية الاجتماعية

4-2-1- مجتمع الدراسة وعينتها

4-2-2 - خصائص عينة الدراسة

4-2-3- أداة الدراسة

4-2-4- صدق وثبات أداة الدراسة

4-2-5- الأساليب الإحصائية

4-2-6- تحليل النتائج وتفسيرها

4-2-6-1- الإحصاء الوصفي

4-2-6-2- اختبار الفرضيات

الفصل الرابع
الدراسة العملية

يتناول هذا الفصل جانبيين أساسيين: الجانب الأول يتناول واقع البطالة في محافظة اللاذقية خـــلال الفترة 2002–2013. أما الجانب الثاني: فيتناول أثر البطالة على التنمية الاجتماعية.

4-1- واقع البطالة في محافظة اللاذقية:

لدراسة واقع البطالة في محافظة اللاذقية, تمّ الحصول على البيانات اللازمة من مكتب التشغيل والتوظيف في محافظة اللاذقية. حيث يبين الجدولان (4–1), و(4–2) أعداد المسجلين والمعينين خلال الفترة 2002–2013 للفئات الآتية: الدراسات العليا والإجازات الجامعية, المعاهد, الثانويات التعليم الأساسي (الإعدادية), المهنيون, السائقون, العمال العاديّون:

الجدول (4–1) أعدد المسجلين في مكاتب التشغيل والتوظيف من لجميع الفئات الوظيفية خلال الفترة 2002–2013

الفئة / العام	دراسات عليا وإجازات جامعية	معاهد	ثانويات	تعليم أساسي إعدادية	مهنيون	سائقون	عمال عاديون	المجموع
2002	3452	5548	20000	11667	1514	2121	15995	**60297**
2003	2145	2355	9797	5268	1225	2410	10486	**33686**
2004	1835	2020	6550	2550	414	1553	4302	**19224**
2005	1147	1087	2372	1320	213	1059	2279	**9477**
2006	1214	1863	3960	1948	306	1268	3461	**14020**
2007	2803	1519	4456	2475	211	1049	3451	**15964**
2008	1541	1133	2107	1006	87	509	1183	**7566**
2009	4288	1346	2213	902	47	722	1222	**10740**
2010	2730	1751	2954	1251	56	682	1348	**10772**
2011	2300	1293	2531	899	46	545	911	**8525**
2012	3631	2118	4749	2206	111	755	2720	**16290**
2013	4271	1719	7439	2680	50	272	3630	**20061**

المصدر: وزارة العمل, مديرية العمل, مكتب التشغيل والتوظيف (خاص بمحافظة اللاذقية)

يبين الجدول رقم (4–1) أن أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل من الفئة (دراسات عليا وإجازات جامعية) ازداد في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (+2.16%). كما تناقص أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل من الفئة (معاهد) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (–6.27), وتناقص أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل من الفئة (ثانويات) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (–5.71), وتناقص أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل من الفئة (تعليم أساسي– إعدادية) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (–7%), وتناقص أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل من

الفئة (مهنيون) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-8.79), وتناقص أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل من الفئة (سائقون) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-7.93), وتناقص أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل من الفئة (عمال عاديون) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-7.03). وبشكل عام تناقص أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل في جميع الفئات الوظيفية في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-6.07).

ملاحظة: تمّ حساب متوسط معدل النمو وفق العلاقة : $R = \frac{P_n - P_1}{(n-1)P_1}$ (العلي , 2003 , 303)

الجدول (4-2) أعدد المعينين من جميع الفئات الوظيفية خلال الفترة 2002-2013

الفئة / العام	دراسات عليا وإجازات جامعية	معاهد	ثانويات	تعليم أساسي إعدادية	مهنيون	سائقون	عمال عاديون	المجموع
2002	746	513	1428	1355	233	532	1063	**5870**
2003	495	146	231	229	155	194	156	**1606**
2004	346	133	118	89	19	84	68	**857**
2005	227	104	38	40	17	126	48	**600**
2006	359	194	104	49	6	52	57	**821**
2007	529	108	86	33	7	32	41	**836**
2008	556	124	41	20	12	15	22	**790**
2009	3414	325	56	27	5	72	29	**3928**
2010	1714	301	54	38	2	37	86	**2232**
2011	1592	169	28	34	12	22	59	**1916**
2012	1313	225	93	114	56	66	215	**2082**
2013	19	20	17	35	0	1	15	**107**

المصدر: وزارة العمل, مديرية العمل, مكتب التشغيل والتوظيف (خاص بمحافظة اللاذقية)

يبين الجدول رقم (4-2) أن أعداد المعينين من الفئة (دراسات عليا وإجازات جامعية) تناقص في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-8.86%). كما تناقص أعداد المعينين من الفئة (معاهد) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-8.74), وتناقص أعداد المعينين من الفئة (ثانويات) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-8.98), وتناقص المعينين من الفئة (تعليم أساسي- إعدادية) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-8.86%), وتناقص أعداد المعينين من الفئة (مهنيون) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-9.09), وتناقص أعداد المعينين من الفئة (سائقون) في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-9.06), وتناقص أعداد المعينين من الفئة (عمال عاديون) في العام 2013 ,عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-8.96). وبشكل عام تناقص أعداد المعينين في جميع الفئات الوظيفية في العام 2013 عما كان عليه في العام 2002 بمتوسط معدل نمو (-8.93).

وبنسبة أعداد المعينين إلى أعداد المسجلين في كل فئة من الفئات الآنفة الذكر نحصل على البيانات المبينة في الجدول الآتي:

الجدول (4–3) نسبة أعداد المعينين إلى أعداد المسجلين في كل فئة خلال الفترة 2002–2013

الفئة / العام	دراسات عليا وإجازات جامعية%	معاهد%	ثانويات%	تعليم أساسي إعدادية%	مهنيون%	سائقون%	عمال عاديون%
2002	21.61	9.25	7.14	11.61	15.39	25.08	6.65
2003	23.08	6.20	2.36	4.35	12.65	8.05	1.49
2004	18.86	6.58	1.80	3.49	4.59	5.41	1.58
2005	19.79	9.57	1.60	3.03	7.98	11.90	2.11
2006	29.57	10.41	2.63	2.52	1.96	4.10	1.65
2007	18.87	7.11	1.93	1.33	3.32	3.05	1.19
2008	36.08	10.94	1.95	1.99	13.79	2.95	1.86
2009	79.62	24.15	2.53	2.99	10.64	9.97	2.37
2010	62.78	17.19	1.83	3.04	3.57	5.43	6.38
2011	69.22	13.07	1.11	3.78	26.09	4.04	6.48
2012	36.16	10.62	1.96	5.17	50.45	8.74	7.90
2013	0.44	1.16	0.23	1.31	0.00	0.37	0.41

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات الجدولين (4–1), (4–2).

يبين الجدول رقم (4–3) أن نسبة أعداد المعينين من الفئة دراسات عليا وإجازات جامعية هي الأعلى في جميع الأعوام السابقة, ماعدا العام 2002, فقد جاءت هذه الفئة في المرتبة الثانية بعد فئة السائقين التي احتلت المرتبة الأولى من بين أعداد المشتغلين.

4-1-1- دراسة الفروق بين نسب المعينين خلال الفترة 2002-2013:

ولدراسة الفروق بين نسب المعينين لجميع الفئات السابقة خلال الفترة 2002–2013 تمّ تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVAكما يأتي:

الجدول (4–4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفرق بين نسب المعينين خلال الفترة 2002–2013

ANOVA					
مصدر التباين	**مجموع المربعات**	**df**	**متوسط المربعات**	**F**	**Sig.**
التباين بين المجموعات	9156.822	6	1526.137	12.490	.000
التباين داخل المجموعات	9408.558	77	122.189		
Total	18565.379	83			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4–4) أن قيمة مؤشر الاختبار $F = 12.490$ وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.17) المأخوذة من جداول توزيع F عند درجتي حرية (6 , 77) , كما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$, وبالتالي فإننا نقول إن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين فئات نسب المعينين خلال الفترة 2002–2013. وقبل تحديد مصادر الفروق باستخدام المقارنات البعدية *Post Hoc*

Tests, تمّ اختبار تجانس التباين بين المجموعات *Test of Homogeneity of Variances* لتحديد نوع الاختبار المناسب كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (4-5) نتائج اختبار تجانس التباين *Levene Statistic* بين فئات أعداد المعينين خلال الفترة 2002-2013

الفئة	*N*	*Mean*	*Std. Deviation*	*Levene Statistic*	*df1*	*df2*	*Sig.*
دراسات عليا وإجازات جامعية	12	34.6733	23.80258	9.352	6	77	.000
معاهد	12	10.5208	5.82242				
ثانويات	12	2.2558	1.66800				
تعليم أساسي- إعدادية	12	3.7175	2.73417				
مهنيون	12	12.5358	13.98938				
سائقون	12	7.4242	6.46540				
عمال عاديون	12	3.3392	2.66422				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-5) الإحصاءات الوصفية لنسب المعينين حسب الفئات (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفترة 2002-2013), حيث كان ترتيب هذه الفئات حسب أهميتها: دراسات عليا وإجازات جامعية, مهنيون, معاهد, سائقون, تعليم أساسي- إعدادية, عمال عاديون, ثانويات. كما يبين الجدول أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$, وبالتالي فإن تباين المجموعات غير متماثل, وبناءً عليه يتم تحديد مصادر الفروق باستخدام اختبار *Dunnett C* كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (4-6) نتائج اختبار Dunnett C لتحديد الفروق بين فئات نسب المعينين خلال الفترة 2002-2013

الفئة (I)	الفئة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	95% Confidence Interval	
				Lower Bound	Upper Bound
دراسات عليا وإجازات جامعية	معاهد	24.15250	7.07380	-.9977-	49.3027
	ثانويات	32.41750*	6.88806	7.9276	56.9074
	تعليم أساسي- إعدادية	30.95583*	6.91640	6.3652	55.5465
	مهنيون	22.13750	7.97008	-6.1994-	50.4744
	سائقون	27.24917*	7.12018	1.9340	52.5643
	عمال عاديون	31.33417*	6.91412	6.7516	55.9167
معاهد	دراسات عليا وإجازات جامعية	-24.15250-	7.07380	-49.3027-	.9977
	ثانويات	8.26500*	1.74840	2.0487	14.4813
	تعليم أساسي- إعدادية	6.80333*	1.85688	.2014	13.4053
	مهنيون	-2.01500-	4.37420	-17.5671-	13.5371
	سائقون	3.09667	2.51167	-5.8334-	12.0267
	عمال عاديون	7.18167*	1.84839	.6099	13.7535
ثانويات	دراسات عليا وإجازات جامعية	-32.41750-*	6.88806	-56.9074-	-7.9276-
	معاهد	-8.26500-*	1.74840	-14.4813-	-2.0487-
	تعليم أساسي- إعدادية	-1.46167-	.92457	-4.7489-	1.8255
	مهنيون	-10.28000-	4.06699	-24.7398-	4.1798
	سائقون	-5.16833-	1.92751	-12.0214-	1.6848
	عمال عاديون	-1.08333-	.90739	-4.3095-	2.1428
تعليم أساسي- إعدادية	دراسات عليا وإجازات جامعية	-30.95583-*	6.91640	-55.5465-	-6.3652-
	معاهد	-6.80333-*	1.85688	-13.4053-	-.2014-
	ثانويات	1.46167	.92457	-1.8255-	4.7489
	مهنيون	-8.81833-	4.11480	-23.4481-	5.8114
	سائقون	-3.70667-	2.02643	-10.9115-	3.4981

	عمال عاديون	.37833	1.10203	-3.5398-	4.2965
مهنيون	دراسات عليا وإجازات جامعية	-22.13750-	7.97008	-50.4744-	6.1994
	معاهد	2.01500	4.37420	-13.5371-	17.5671
	ثانويات	10.28000	4.06699	-4.1798-	24.7398
	تعليم أساسي- إعدادية	8.81833	4.11480	-5.8114-	23.4481
	سائقون	5.11167	4.44882	-10.7057-	20.9290
	عمال عاديون	9.19667	4.11097	-5.4195-	23.8128
سائقون	دراسات عليا وإجازات جامعية	-27.24917-*	7.12018	-52.5643-	-1.9340-
	معاهد	-3.09667-	2.51167	-12.0267-	5.8334
	ثانويات	5.16833	1.92751	-1.6848-	12.0214
	تعليم أساسي- إعدادية	3.70667	2.02643	-3.4981-	10.9115
	مهنيون	-5.11167-	4.44882	-20.9290-	10.7057
	عمال عاديون	4.08500	2.01865	-3.0921-	11.2621
عمال عاديون	دراسات عليا وإجازات جامعية	-31.33417-*	6.91412	-55.9167-	-6.7516-
	معاهد	-7.18167-*	1.84839	-13.7535-	-.6099-
	ثانويات	1.08333	.90739	-2.1428-	4.3095
	تعليم أساسي- إعدادية	-.37833-	1.10203	-4.2965-	3.5398
	مهنيون	-9.19667-	4.11097	-23.8128-	5.4195
	سائقون	-4.08500-	2.01865	-11.2621-	3.0921

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-6) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين الفئة (دراسات عليا وإجازات جامعية), وكل من الفئات (ثانويات, تعليم أساسي- إعدادية, سائقون, عمال عاديون), وذلك لصالح الفئة (دراسات عليا وإجازات جامعية). كذلك هناك فروقاً دالة إحصائياً بين الفئة (معاهد), وكل من الفئات (ثانويات, تعليم أساسي- إعدادية, عمال عاديون), وذلك لصالح فئة (المعاهد). أما بالنسبة لبقية الفئات فلم نلحظ أية فروق فيما بينها. وهذا يدل على أن فئتي الدراسات العليا والإجازات الجامعية, والمعاهد احتلت المرتبة الأولى بين نسب المعينين من جميع الفئات المدروسة.

4-1-2- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الدراسات العليا والإجازات الجامعية):

الجدول (4-7) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (الدراسات العليا والإجازات الجامعية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.483a	.233	.157	1018.29417
The independent variable is: أعداد المسجلين				

الجدول (4-8) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (الدراسات العليا والإجازات الجامعية)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3153210.658	1	3153210.658	3.041	.112a
	Residual	1.037E7	10	1036923.026		
	Total	1.352E7	11			
The independent variable is: أعداد المسجلين						

يبين الجدول رقم (4-7) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.483), وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الدراسات العليا والإجازات الجامعية) هي علاقة

طردية وضعيفة, وتبين قيمة معامل التحديد على أن 23.3% من التغيرات الحاصلة في أعداد المعينين تتعلق بأعداد المسجلين, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (4-8) اختبار معنوية نموذج الانحدار, إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 3.041$ أصغر من القيمة الجدولية /4.96/ عند درجتي حرية (1, 10) ومستوى دلالة /0.05/, كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.112 > 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار غير معنوي.

الجدول (4-9) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (الدراسات العليا والإجازات الجامعية)

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2080.712	423.806		4.910	.001
	أعداد المسجلين	.565	.324	.483	1.744	.112
The dependent variable is ln: أعداد المعينين						

ويبين الجدول رقم (4-9) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت لأن قيمة Sig. أصغر من 0.05, وغير معنوية بالنسبة للميل كما أن قيمة $B_0 = 2080.712$, $B_1 = 0.565$, وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 2080.712 + 0.565x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الدراسات العليا والإجازات الجامعية) هي علاقة طردية وضعيفة وغير دالة إحصائياً.

4-1-3- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (المعاهد):

الجدول (4-10) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (المعاهد)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.732a	.536	.489	93.56727
The independent variable is: أعداد المسجلين				

الجدول (4-11) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (المعاهد)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	101009.330	1	101009.330	11.538	.007a
	Residual	87548.337	10	8754.834		
	Total	188557.667	11			
The independent variable is: أعداد المسجلين						

الجدول (4-12) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (المعاهد)

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	37.702	54.078		.697	.502
	أعداد المسجلين	.080	.024	.732	3.397	.007
The dependent variable is ln:أعداد المعينين						

يبين الجدول رقم (4-10) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.732), وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (المعاهد) هي علاقة طردية ومقبولة, وتبين قيمة معامل التحديد على أن 53.6% من التغيرات الحاصلة في أعداد المعينين تتعلق بأعداد المسجلين, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (4-11) اختبار معنوية نموذج الانحدار, إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 11.538$ أكبر من القيمة الجدولية /4.96/ عند درجتي حرية (1, 10) ومستوى دلالة /0.05/, كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.007 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4-5) أن تقديرات معلمات النموذج غير معنوية بالنسبة للثابت لأن قيمة Sig. أكبر من 0.05, ومعنوية بالنسبة للميل كما أن قيمة $B_0 = 37.702$, $B_1 = 0.080$, وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 37.702 + 0.080x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (المعاهد) هي علاقة طردية ومقبولة ودالة إحصائياً.

4-1-4- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (ثانويات):

الجدول (4-13) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (الثانويات)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.921a	.848	.833	160.78837
The independent variable is: أعداد المسجلين				

الجدول (4-14) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (الثانويات)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1446514.668	1	1446514.668	55.952	.000a
	Residual	258528.998	10	25852.900		
	Total	1705043.667	11			
The independent variable is: أعداد المسجلين						

الجدول (4-15) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (الثانويات)

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-219.826-	71.926		-3.056-	.012
	أعداد المسجلين	.071	.010	.921	7.480	.000
The dependent variable is ln:أعداد المعينين						

يبين الجدول رقم (4-13) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.921), وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الثانويات) هي علاقة طردية وقوية جداً, وتبين قيمة معامل التحديد على أن 84.8% من التغيرات الحاصلة في أعداد المعينين تتعلق بأعداد المسجلين, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (4-14) اختبار معنوية نموذج الانحدار, إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 55.952$ أكبر من القيمة الجدولية /4.96/ عند درجتي حرية (1, 10) ومستوى دلالة /0.05/, كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4-15) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة Sig. أصغر من 0.05, كما أن قيمة $B_0 = -219.826$, $B_1 = 0.071$, وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = -219.826 + 0.071x \quad \text{.....(3)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الثانويات) هي علاقة طردية وقوية جداً ودالة إحصائياً.

4-1-5- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (التعليم الأساسي- الإعدادية):

الجدول (4-16) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (التعليم الأساسي- الإعدادية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.960a	.921	.913	110.95568
The independent variable is: أعداد المسجلين				

الجدول (4-17) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (التعليم الأساسي- الإعدادية)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1441651.281	1	1441651.281	117.101	.000a
	Residual	123111.636	10	12311.164		
	Total	1564762.917	11			
The independent variable is: أعداد المسجلين						

الجدول (4-18) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (التعليم الأساسي- الإعدادية)

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-168.348-	44.885		-3.751-	.004
	أعداد المسجلين	.119	.011	.960	10.821	.000
The dependent variable is ln:أعداد المعينين						

يبين الجدول رقم (4-16) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.96), وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (التعليم الأساسي- الإعدادية) هي علاقة طردية وقوية جداً, وتبين قيمة معامل التحديد على أن 92.1% من التغيرات الحاصلة في أعداد المعينين تتعلق بأعداد المسجلين, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (4-17) اختبار معنوية نموذج الانحدار, إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 117.101$ أكبر من القيمة الجدولية /4.96/ عند درجتي حرية (1, 10) ومستوى دلالة /0.05/, كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4-18) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة Sig. أصغر من 0.05, كما أن قيمة $B_0 = -168.348$, $B_1 = 0.119$, وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = -168.348 + 0.119x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (التعليم الأساسي- الإعدادية) هي علاقة طردية وقوية جداً ودالة إحصائياً.

4-1-6- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (مهنيون):

الجدول (4-19) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (مهنيون)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.953a	.907	.898	23.50145
The independent variable is: أعداد المسجلين				

الجدول (4-20) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (مهنيون)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	54097.483	1	54097.483	97.946	.000a
	Residual	5523.184	10	552.318		
	Total	59620.667	11			
The independent variable is: أعداد المسجلين						

الجدول (4-21) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (مهنيون)

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-7.283-	8.516		-.855-	.412
	أعداد المسجلين	.143	.014	.953	9.897	.000
The dependent variable is ln:أعداد المعينين						

يبين الجدول رقم (4−19) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.953), وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (مهنيون) هي علاقة طردية وقوية جداً, وتبين قيمة معامل التحديد على أن 90.7% من التغيرات الحاصلة في أعداد المعينين تتعلق بأعداد المسجلين, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (4−20) اختبار معنوية نموذج الانحدار, إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 97.946$ أكبر من القيمة الجدولية /4.96/ عند درجتي حرية (1, 10) ومستوى دلالة /0.05/, كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4−21) أن تقديرات معلمات النموذج غير معنوية بالنسبة للثابت لأن قيمة Sig. أكبر من 0.05, ومعنوية بالنسبة للميل كما أن قيمة $B_0 = -7.283$, $B_1 = 0.143$, وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = -7.283 + 0.143x \text{ ....(5)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (مهنيون) هي علاقة طردية وقوية جداً ودالة إحصائياً.

4-1-7- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (سائقون):

الجدول (4-22) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (سائقون)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.737a	.544	.498	102.94037
The independent variable is :أعداد المسجلين				

الجدول (4-23) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (سائقون)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	126281.051	1	126281.051	11.917	.006a
	Residual	105967.199	10	10596.720		
	Total	232248.250	11			
The independent variable is :أعداد المسجلين						

الجدول (4-24) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (سائقون)

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-72.765-	58.890		-1.236-	.245
	أعداد المسجلين	.163	.047	.737	3.452	.006
The dependent variable is ln:أعداد المعينين						

يبين الجدول رقم (4-22) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.737), وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (سائقون) هي علاقة طردية ومقبولة, وتبين قيمة معامل التحديد على أن 54.4% من التغيرات الحاصلة في أعداد المعينين تتعلق بأعداد المسجلين, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (4-23) اختبار معنوية نموذج الانحدار, إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 11.917$ أكبر من القيمة الجدولية /4.96/ عند درجتي حرية (1, 10) ومستوى دلالة /0.05/, كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.006 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4-24) أن تقديرات معلمات النموذج غير معنوية بالنسبة للثابت لأن قيمة Sig. أكبر من 0.05, ومعنوية بالنسبة للميل كما أن قيمة $B_0 = -72.765$, $B_1 = 0.163$, وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = -72.765 + 0.163x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (سائقون) هي علاقة طردية ومقبولة ودالة إحصائياً.

4-1-8- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (العمال):

الجدول (4-25) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (عمال عاديون)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.855a	.731	.704	158.85115
The independent variable is: أعداد المسجلين				

الجدول (4-26) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (عمال عاديون)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	684488.041	1	684488.041	27.126	.000a
	Residual	252336.876	10	25233.688		
	Total	936824.917	11			
The independent variable is: أعداد المسجلين						

الجدول (4-27) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (عمال عاديون)

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-80.567-	64.398		-1.251-	.239
	أعداد المسجلين	.055	.011	.855	5.208	.000
The dependent variable is ln:أعداد المعينين						

يبين الجدول رقم (4-25) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.855), وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (عمال عاديون) هي علاقة طردية وقوية, وتبين قيمة معامل التحديد على أن 73.1% من التغيرات الحاصلة في أعداد المعينين تتعلق بأعداد المسجلين, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (4-26) اختبار معنوية نموذج الانحدار, إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 27.126$ أكبر من القيمة الجدولية /4.96/ عند درجتي حرية (1, 10) ومستوى دلالة /0.05/, كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4-27) أن تقديرات معلمات النموذج غير معنوية بالنسبة للثابت لأن قيمة Sig. أكبر من 0.05, ومعنوية بالنسبة للميل كما أن قيمة $B_0 = -80.567$, $B_1 = 0.055$, وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = -80.567 + 0.055x \quad \text{.....(7)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (عمال عاديون) هي علاقة طردية وضعيفة ودالة إحصائياً.

4-1-9- دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (جميع الفئات الوظيفية):

الجدول (4-28) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (جميع الفئات الوظيفية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.638a	.407	.348	1322.80302
The independent variable is: أعداد المسجلين				

الجدول (4-29) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (جميع الفئات الوظيفية)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.202E7	1	1.202E7	6.867	.026a
	Residual	1.750E7	10	1749807.831		
	Total	2.951E7	11			
The independent variable is: أعداد المسجلين						

الجدول (4-30) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين (جميع الفئات الوظيفية)

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	475.930	634.488		.750	.470
	أعداد المسجلين	.070	.027	.638	2.620	.026
The dependent variable is ln: أعداد المعينين						

يبين الجدول رقم (4-28) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.638), وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين جميع الفئات الوظيفية هي علاقة طردية وضعيفة, وتبين قيمة معامل التحديد على أن 40.7% من التغيرات الحاصلة في أعداد المعينين تتعلق بأعداد المسجلين, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (4-29) اختبار معنوية نموذج الانحدار, إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 6.867$ أكبر من القيمة الجدولية /4.96/ عند درجتي حرية (1, 10) ومستوى دلالة /0.05/, كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.026 > 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4-30) أن تقديرات معلمات النموذج غير معنوية بالنسبة للثابت لأن قيمة Sig. أكبر من 0.05, ومعنوية بالنسبة للميل كما أن قيمة $B_0 = 475.930$, $B_1 = 0.070$, وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 475.930 + 0.070x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين أعداد المسجلين و المعينين لجميع الفئات الوظيفية هي علاقة طردية وضعيفة ودالة إحصائياً.

4-2- أثر البطالة في محافظة اللاذقية على التنمية الاجتماعية:

يتناول هذا القسم وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها وأدواتها وصدق الأداة, وثبات الأداة والإجراءات العملية للدراسة, والمعالجة الإحصائية.

4-2-1- مجتمع الدراسة وعينتها:

يشمل مجتمع الدراسة الشباب العاطلين عن العمل وفق إحصائيات مكتب التشغيل والتوظيف للعـــام 2013 في محافظة اللاذقية, كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (4-31) أعداد العاطلين عن العمل وفق إحصائيات مكتب التشغيل والتوظيف للعام 2013

الفئة	أعداد المسجلين	أعداد المعينين	أعداد العاطلين
الدراسات العليا والإجازات الجامعية	4271	19	4252
المعاهد	1719	20	1699
الثانويات	7439	17	7422
التعليم الأساسي- الإعدادية	2680	35	2645
مهنيون	50	0	50
السائقون	272	1	271
عمال عاديون	3630	15	3615
المجموع	**20061**	**107**	**19954**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مكتب التوظيف والتشغيل في محافظة اللاذقية للعام 2013

بناءً على معطيات الجدول السابق بلغ عدد العاطلين عن العمل في المحافظة والمسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف (19954), ولتحديد حجم العينة اللازم سحبها من المجتمع السابق اعتمدنا على العلاقة الآتية:

$$n = \frac{p.q}{\frac{p.q}{N} + \frac{\alpha^2}{Z^2}}$$

حيث إن: n : حجم عينة البحث.

N : حجم مجتمع البحث.

P : نسبة مئوية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد, وتمّ اعتماد $P = 0.5$

α : نسبة الخطأ المسموح به وهو غالباً يساوي $E = 0.05$

Z : الدرجة المعيارية وتساوي /1.96/ عند معامل ثقة :95%

وبحساب حجم العينة نجد أن:

$$n = \frac{(0.5)(0.5)}{\frac{0.25}{19954} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 377$$

وبتوزيع هذه العينة بشكل متناسب على (فئات المتعطلين) نحصل على التوزيع المبين في الجدول الآتي:

الجدول (4-32) حجم العينة اللازم سحبه من كل طبقة بطريقة التوزيع المتناسب للعام 2013

الفئة	حجم العينة اللازم
الدراسات العليا والإجازات الجامعية	$n_1 = \frac{4252}{19954} \times 377 = 80$
المعاهد	$n_2 = \frac{1699}{19954} \times 377 = 32$
الثانويات	$n_3 = \frac{7422}{19954} \times 377 = 140$
التعليم الأساسي– الإعدادية	$n_4 = \frac{2645}{19954} \times 377 = 50$
مهنيون	$n_5 = \frac{50}{19954} \times 377 = 1$
السائقون	$n_6 = \frac{271}{19954} \times 377 = 5$
عمال عاديون	$n_7 = \frac{3615}{19954} \times 377 = 69$
المجموع	**377**

بناءً على ذلك تمّ توزيع (377) استمارة على فئات العاطلين عن العمل وفق التوزيع السابق, وباستخدام العينة العشوائية البسيطة[1]. تمّ استرداد (361) استمارة صالحة وجاهزة للتحليل الإحصائي, وبنسبة استجابة بلغت (95.76%).

4-2-2 - خصائص عينة الدراسة:

أ- توزع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول (4-33) توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ذكر	193	%53.46
أنثى	167	%46.26
المجموع	361	%100

يبين الجدول رقم (4-33) أن نسبة أفراد العينة من الذكور شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (53.46%).

[1]– تمّ تخصيص سبعة أكياس, وكل كيس يخص فئة من فئات المجتمع الذي يبينه الجدول رقم (4-31), وبالتعاون مع مكتب التوظيف والتشغيل تمّ الاطلاع على استمارات المتعطلين. وبناءً على ذلك تمّ إعطاء أرقام متسلسلة, وكل ورقة تخص كل عاطل عن العمل حسب كل فئة, وتمّ وضع هذه الأرقام في الأكياس السبعة وخلطها بشكل جيد, وسحب حجم العينة اللازم من كل طبقة كما يبين الجدول (4-32).

ب- توزع أفراد العينة حسب مكان الإقامة:

الجدول (4-34) توزع أفراد العينة حسب متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
مدينة	154	%42.66
ريف	207	%57.34
المجموع	361	%100

يبين الجدول رقم (4-34) أن نسبة أفراد العينة من المقيمين في الريف شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (57.34%).

ج- توزع أفراد العينة حسب الفئة كما هي مسجلة في مكتب التوظيف والتشغيل:

الجدول (4-35) توزع أفراد العينة حسب متغير الفئة كما وردت في مكتب التوظيف والتشغيل

الفئة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
دراسات عليا وإجازات جامعية	77	%21.33
معهد	30	%8.31
ثانويات	134	%37.12
تعليم أساسي- إعدادية	48	%13.30
مهني	1	%0.28
سائق	5	%1.39
عامل عادي	66	%18.28
المجموع	361	%100

يبين الجدول رقم (4-35) أن نسبة أفراد العينة ممن يحملون ثانوية شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (37.12%), يليها حملة الإجازة الجامعية والدراسات العليا وبلغت (21.33%), وهذا التوزيع يتعلق بالتناسب بين حجم كل طبقة والمجتمع كما يوضح الجدول (4-32).

د- توزع أفراد العينة حسب العمر:

الجدول (4-36) توزع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار المطلق	التكرار النسبي
18-25 سنة	73	%20.22
26-33 سنة	186	%51.52
34-41 سنة	91	%25.21
أكثر من 41 سنة	11	%3.05
المجموع	361	%100

يبين الجدول رقم (4-36) أن نسبة أفراد العينة من الفئة العمرية (26-33) شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (51.52%). ومن الملاحظ هنا أن معظم أفراد العينة من فئات عمرية شابة, وهذا يدل على أن البطالة تتركز بين فئات الشباب.

هـ- توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية:

الجدول (4-37) توزع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار المطلق	التكرار النسبي
عازب	226	%62.60
متزوج	135	%37.40
المجموع	361	%100

يبين الجدول رقم (4-37) أن نسبة أفراد العينة من العازبين شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (62.6%).

والشكل البياني الآتي يوضح التكرارات النسبية لتوزع أفراد العينة حسب متغيرات (الجنس, مكان الإقامة, الفئة الوظيفية, العمر, الحالة الاجتماعية):

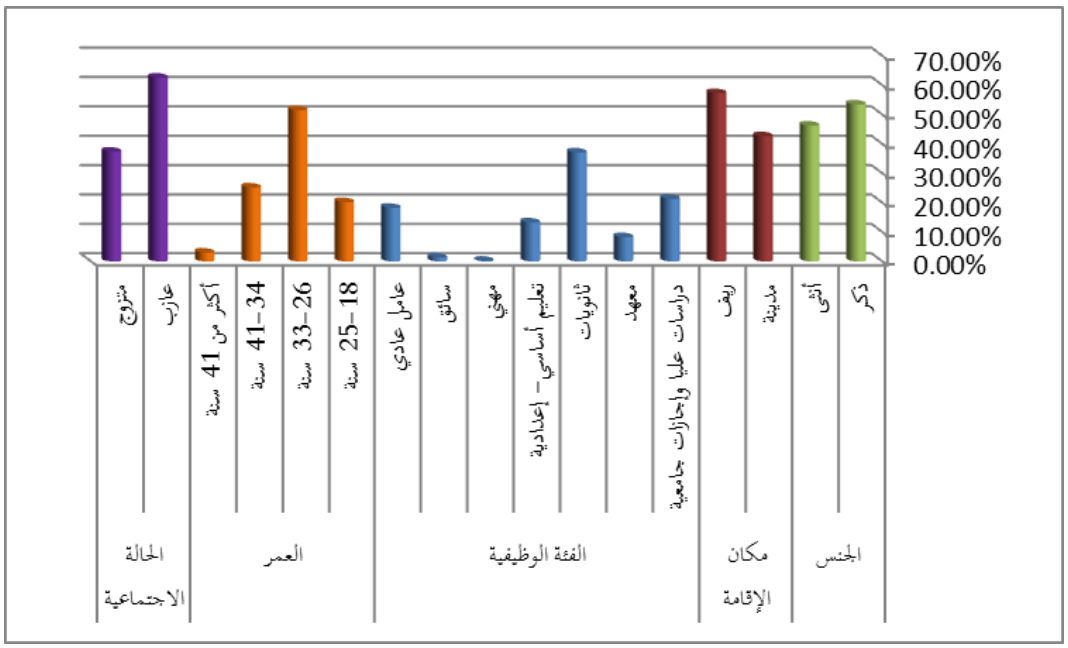

الشكل (4-1) التكرارات النسبية لتوزع أفراد العينة حسب متغيرات (النوع , مكان الإقامة, الفئة الوظيفية, العمر, الحالة الاجتماعية)

4-2-3- أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض البحث وبعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة قامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة (استبانة البطالة وآثارها على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية).

اشتملت الأداة على معلومات عن المستقصى عنهم شملت متغيرات (الجنس, مكان الإقامة, الفئة الوظيفية, العمر, الحالة الاجتماعية).

كما شملت الأداة أربعة محاور:

المحور الأول: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل, ويشمل العبارات من (1) إلى (17).

المحور الثاني: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة العاطل عن العمل, ويشمل العبارات من (18) إلى (24).

المحور الثالث: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي, ويشمل العبارات من (25) إلى (35).

المحور الرابع: آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية, ويشمل العبارات من (36) إلى (44).

4-2-4- صدق وثبات أداة الدراسة:

4-2-4-1- صدق الأداة:

يقصد به قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لقياسه, أو السمة المراد قياسها, كما يهدف إلى الحكم على مدى تمثيل المقياس للميدان الذي يقيسه. واعتمد البحث الحالي في حساب الصدق على الطرق الآتية:

أ- **صدق المحتوى (الصدق المنطقي الظاهري):** للحكم على صدق المحتوى, أي ملاءمة أسئلة الاستبانة وصياغتها لما يهدف إلى تجمعيه من معلومات وبيانات, لذلك فقد تمّ عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين في مجال التخصص من السادة أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين, وذلك لمعرفة آرائهم من حيث:

- ملاءمة المقياس للهدف منه.
- صلاحية كل عبارة بالنسبة لمحورها.
- وضوح العبارات أمام أفراد عينة البحث مما يضمن دقة وصحة الإجابات.
- صحة تقدير لدرجات كل استجابة.

وقد تمّ توجيه خطابات مرفقة بالمقياس تضمنت التعريف بموضوع البحث, والهدف منه, والتعريفات الإجرائية الخاصة بالبحث. وكان المطلوب من السادة المحكمين تدوين ملاحظاتهم على صياغة العبارات علمياً, وإبداء الرأي في مدى ملاءمة المقياس للهدف منه, ومدى وضوح العبارات لأفراد عينة البحث بما يضمن دقة الإجابات وصدقها.

ب- صدق الاتساق الداخلي: وذلك بإيجاد معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من العبارات المكونة لكل محور, والدرجة الكلية للمحور بالمقياس. والدرجة الكلية لكل محور من محاور المقياس والدرجة الكلية للمقياس. كما توضح الجداول الآتية:

أولاً: الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور:

المحور الأول: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل:

الجدول (4-38) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (أثر البطالة على مستوى الفرد العاطل عن العمل)

رقم الفقرة	معامل الارتباط[1]	احتمال الدلالة	القرار
1	0.863(**)	0.004	دال عند 0.01
2	0.884(**)	0.002	دال عند 0.01
3	0.871(**)	0.000	دال عند0.01
4	0.908(**)	0.000	دال عند 0.01
5	0.901(**)	0.004	دال عند 0.01
6	0.889(**)	0.001	دال عند0.01
7	0.847(**)	0.000	دال عند 0.01
8	0.881(**)	0.000	دال عند 0.01
9	0.798(*)	0.000	دال عند 0.05
10	0.787(*)	0.002	دال عند 0.05
11	0.845(**)	0.003	دال عند0.01
12	0.897(**)	0.004	دال عند 0.01
13	0.809(*)	0.005	دال عند 0.05
14	0.857(**)	0.000	دال عند0.01
15	0.901(**)	0.012	دال عند 0.01
16	0.796(*)	0.000	دال عند 0.05
17	0.817(*)	0.002	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-38) أن جميع الفقرات ترتبط ارتباطاً ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته, حيث إن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات و الدرجة الكلية ، و بالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستويي معنوية (0.01 , 0.05).

[1] **دال عند مستوى دلالة 0.01.

* دال عند مستوى دلالة 0.05.

المحور الثاني: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة العاطل عن العمل:

الجدول (4-39) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (أثر البطالة على مستوى أسرة العاطل عن العمل)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
18	0.802(*)	0.003	دال عند 0.05
19	0.887(**)	0.001	دال عند0.01
20	0.843(**)	0.000	دال عند 0.01
21	0.861(**)	0.004	دال عند0.01
22	0.748(*)	0.002	دال عند 0.05
23	0.811(*)	0.002	دال عند 0.05
24	0.799(*)	0.002	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-39) أن جميع الفقرات ترتبط ارتباطاً ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته, حيث إن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات و الدرجة الكلية ، و بالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستويي معنوية (0.01 , 0.05).

المحور الثالث: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي:

الجدول (4-40) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (أثر البطالة على مستوى المجتمع المحلي)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
25	0.884(**)	0.003	دال عند0.01
26	0.921(**)	0.000	دال عند0.01
27	0.811(*)	0.000	دال عند 0.05
28	0.803(*)	0.000	دال عند 0.05
29	0.893(**)	0.001	دال عند 0.01
30	0.865(**)	0.000	دال عند 0.01
31	0.832(**)	0.000	دال عند 0.01
32	0.824(*)	0.002	دال عند 0.05
33	0.897(**)	0.001	دال عند 0.01
34	0.901(**)	0.003	دال عند 0.01
35	0.843(**)	0.000	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-40) أن جميع الفقرات ترتبط ارتباطاً ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته, حيث إن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات و الدرجة الكلية ، و بالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستويي معنوية (0.01 , 0.05) .

المحور الرابع: آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية:

الجدول (4-41) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
36	0.805(*)	0.000	دال عند 0.05
37	0.887(**)	0.000	دال عند 0.01
38	0.913(**)	0.001	دال عند 0.01
39	0.859(**)	0.001	دال عند 0.01
40	0.798(*)	0.000	دال عند0.05
41	0.841(**)	0.001	دال عند 0.01
42	0.853(**)	0.000	دال عند 0.01
43	0.769(*)	0.000	دال عند 0.05
44	0.770(*)	0.000	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-41) أن جميع الفقرات ترتبط ارتباطاً ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته, حيث إن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات و الدرجة الكلية ،و بالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستويي معنوية (0.01 , 0.05).

ثانياً: الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للمقياس:

الجدول (4-42) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للمقياس

المحاور	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
أثر البطالة على مستوى الفرد العاطل عن العمل	0.903(**)	0.003	دال عند 0.01
أثر البطالة على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل	0.811(**)	0.000	دال عند 0.01
أثر البطالة على مستوى المجتمع المحلي	0.833(**)	0.000	دال عند 0.01
آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية	0.778(**)	0.000	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-42) أن جميع المحاور ترتبط ارتباطاً ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمقياس, وذلك عند مستوى دلالة 0.01, مما يدل على أن محاور المقياس تتمتع بدرجة صدق عالية.

4-2-4-2- ثبات الأداة:

بهدف التوصل إلى دلالات ثبات الأداة وفاعلية فقراتها, تمً حساب معامل الثبات باستخدام معادلة" ألفا كرونباخ (Cronbach- alpha)"، كما يبين الجدول الآتي:

الجدول (4-43) قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

المحاور	معامل ألفا
أثر البطالة على مستوى الفرد العاطل عن العمل	0.851
أثر البطالة على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل	0.877
أثر البطالة على مستوى المجتمع المحلي	0.854
آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية	0.845
الثبات الكلي	**0.864**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-43) أن قيم معاملات الثبات لجميع المحاور دالة عند مستوى دلالة 0.01, مما يدل على ثبات المقياس.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن أدوات الدراسة تتمتع بخاصيتي الصدق والثبات, وبالتالي فهي صالحة لقياس ما وضعت لقياسه.

4-2-5- الأساليب الإحصائية:

تمّ توزيع الدرجات على أسئلة الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي, وذلك بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة دائماً، والدرجة /4/ للإجابة غالباً، والدرجة /3/ للإجابة أحياناً، والدرجة /2/ للإجابة نادراً، والدرجة /1/ للإجابة إطلاقاً. تمّت المعالجة الإحصائية باستخدام الحاسب الآلي بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS, وذلك لإجراء الأساليب الإحصائية على متغيرات الدراسة, وللكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة والفروق فيما بينها, وللتحقق من فروض البحث. وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- المتوسطات الحسابية, والانحرافات المعيارية, والأهمية النسبية.

2- معامل الصدق إحصائياً باستخدام معامل الارتباط للاتساق الداخلي لأداة البحث.

3- معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ.

4- اختبار /t/ لعينة واحدة One- Sample T Testعلماً أن متوسط مقياس ليكرت يساوي /3/

5- اختبار T test للفرق بين متوسطي عينتين.

6- اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA

7- اختبار Dunnett Cللمقارنات البعدية للعينات غير المتجانسة.

8- الانحدار الخطي البسيط.

9- متوسط معدل النمو خلال فترة زمنية.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

المعيار = درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا/عدد فئات الاستجابة

المعيار = 5 – 1 /5 = 0.8 وبناءً عليه تكون الدرجات على النحو التالي:

المجال	درجة الموافقة
1 – 1.8	إطلاقاً
1.81 – 2.60	نادراً
2.61 – 3.40	أحياناً
3.41 – 4.20	غالباً
4.21 – 5	دائماً

وبناءً على ذلك إذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة ضمن المجال (1–1.8) فهي تقابل شدة الاستجابة إطلاقاً, وإذا وقعت ضمن المجال (1.81–2.60) فهي تقابل شدة الاستجابة نادراً, وإذا وقعت ضمن المجال (2.61–3.40) فهي تقابل شدة الاستجابة أحياناً, وإذا وقعت ضمن المجال (3.41–4.20) فهي تقابل شدة الاستجابة غالباً, وإذا وقعت ضمن المجال (4.21–5) فهي تقابل شدة الاستجابة دائماً. كذلك تمّ اعتماد مستوى معنوية 0.05 لقبول أو رفض الفرضيات, وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.

4-2-6- تحليل النتائج وتفسيرها:

4-2-6-1- الإحصاء الوصفي:

تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل سؤال من أسئلة الاستبانة, حسب كل محور لمعرفة آثار البطالة على التنمية الاجتماعية:

أولاً: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل:

جدول رقم (4–44) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة آثار البطالة على مستوى الفرد العاطل عن العمل

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1	تؤدّي البطالة إلى الانحراف عن المعايير الاجتماعيّة الناظمة للسلوك اللائق والمقبول.	3.115	0.691	62.3	3.16	360	.000	دال
2	تؤدي البطالة إلى قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية.	4.143	0.453	82.86	47.94	360	.000	دال
3	يتولّد لدى المتعطّل شعور بأنّه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء	3.568	0.586	71.36	18.42	360	.000	دال

	المجتمع مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع.							
4	البطالة تولّد اضطراب وإحباط شديد من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل.	4.184	0.447	83.68	50.33	360	.000	دال
5	تؤدّي البطالة إلى التأخّر في الزواج نظراً لتكاليفه.	3.985	0.453	79.7	41.31	360	.000	دال
6	تزيد رغبة العاطل عن العمل في الهجرة عن طريق القنوات المختلفة (إعلاميّة– انترنت).	3.336	0.687	66.72	9.29	360	.000	دال
7	تؤدّي إلى الإقدام على الإجرام.	1.365	0.714	27.3	-43.51	360	.000	دال
8	تؤدي البطالة إلى التفكك الأسري المتمثّل في الطلاق وغيره.	2.482	0.662	49.64	-14.87	360	.000	دال
9	تؤدي البطالة إلى الاتكال في المعيشة على المعونات المقدّمة من الجمعيّات الخيريّة الحكوميّة وغير الحكوميّة.	2.334	0.654	46.68	-19.35	360	.000	دال
10	تسهم البطالة في حدوث الاغتراب المتمثّل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل.	3.798	0.545	75.96	27.82	360	.000	دال
11	تؤدي البطالة إلى عدم مواصلة التعليم.	1.295	0.711	25.9	-45.56	360	.000	دال
12	تسهم البطالة في اعتلال الصحّة الجسديّة والنفسيّة.	1.554	0.697	31.08	-39.42	360	.000	دال
13	تؤدي البطالة إلى الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسيّة.	3.875	0.513	77.5	32.41	360	.000	دال
14	تؤدي البطالة إلى الانضمام إلى جماعات رفاق السّوء.	3.364	0.523	67.28	13.22	360	.000	دال
15	تؤدي البطالة للهجرة خارج القطر طلباً للعمل.	3.128	0.588	62.56	4.14	360	.000	دال
16	تؤدي البطالة إلى الفراغ وما يترتب عليه من انتشار القيم السلبية والهابطة والانحرافات بأنواعها.	3.224	0.536	64.48	7.94	360	.000	دال
17	تؤدي البطالة إلى الابتعاد عن الدّين والأخلاق.	2.226	0.703	44.52	-20.92	360	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4–44) أن المتوسطات الحسابية للفقرات (7, 11, 12) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة إطلاقاً وبأهمية نسبية (27.3%, 25.9%, 31.08%), وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن البطالة لا تؤدي إلى الإجرام, ولا تؤدي إلى عدم مواصلة التعليم, كما أنها لا تسهم في اعتلال الصحة الجسدية والنفسية.

كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (8, 9, 17) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة نادراً وبأهمية نسبية (49.64%, 46.68%, 44.52%), وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن البطالة نادراً ما تؤدي إلى التفكك الأسري المتمثل بالطلاق, ونادراً ما تؤدي إلى الاتكال في المعيشة على المعونات المقدّمة من الجمعيّات الخيريّة الحكوميّة وغير الحكوميّة, ونادراً ما تؤدي إلى الابتعاد عن الدين والأخلاق.

ونلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (1, 6, 14, 15, 16) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية (62.3%, 66.72%, 67.28%, 62.56%, 64.48%), وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن البطالة يمكن أن تؤدي إلى الانحراف عن المعايير الاجتماعية الناظمة للسلوك اللائق والمقبول, كما أنها قد تزيد رغبة العاطل عن العمل في الهجرة عن طريق القنوات المختلفة (إعلامية, انترنت), كما يمكن أن تؤدي إلى الانضمام إلى جماعات رفاق السوء, وإلى الهجرة خارج القطر طلباً للعمل, وتحدث أحياناً الفراغ وما يترتب عليه من انتشار القيم السلبية والهابطة والانحرافات بأنواعها. ونلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (2, 3, 4, 5, 10, 13) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة غالباً وبأهمية نسبية (82.86%, 71.36%, 83.68%, 79.7%, 75.96%, 77.5), وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن البطالة غالباً ما تؤدي إلى قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية, حيث يتولّد لدى المتعطّل شعور بأنّه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع, كما تولّد لديه اضطراب وإحباط شديد من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل, وتؤدي إلى تأخره عن الزواج نظراً لتكاليفه, كما تسهم في حدوث الاغتراب المتمثّل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل, وتؤدي إلى الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسيّة.

ثانياً: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة العاطل عن العمل:

جدول رقم (4-45) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة آثار البطالة على مستوى أسرة العاطل عن العمل

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
18	تتحمل الأسرة عبء معيشة المتعطلين.	3.556	0.533	71.12	19.82	360	.000	دال
19	يضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدراسة وزجهم في سوق العمل.	3.625	0.522	72.5	22.75	360	.000	دال
20	تضطر الأسرة التي يعاني أفرادها من البطالة إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.	3.826	0.467	76.52	33.61	360	.000	دال
21	تؤدّي البطالة إلى التفكك الأسري وتخلق أسباب للانحراف والتصرفات غير المسؤولة.	3.108	0.708	62.16	2.90	360	.000	دال
22	تؤدّي البطالة إلى انحراف أفراد الأسرة عن المعايير الاجتماعيّة الناظمة لسلوكهم اللائق والمقبول.	2.994	0.628	59.88	-0.18	360	.000	غير دال
23	تؤدّي البطالة إلى العنف الجسدي والإهمال الأسري.	2.695	0.671	53.9	-8.64	360	.000	دال
24	تؤدّي البطالة إلى الإجرام.	1.234	0.732	24.68	-45.84	360	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-45) أن المتوسط الحسابي للفقرة (24) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة إطلاقاً وبأهمية نسبية (24.68%), وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن البطالة لا تؤدي إلى الإجرام على صعيد الأسرة.

كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (21, 22, 23) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, ماعدا الفقرة (22) الفرق غير معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية (62.16%, 59.88%, 53.9%), وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن البطالة تؤدي أحياناً إلى التفكك الأسري, حيث تخلق أسباب للانحراف والتصرفات غير المسؤولة, كما يم تؤدي إلى العنف الجسدي والإهمال الأسري, وإلى انحراف أفراد الأسرة عن المعايير الاجتماعية الناظمة لسلوكهم اللائق والمقبول.

ونلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (18, 19, 20) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة غالباً وبأهمية نسبية (71.12%, 72.5%, 76.52%),

وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن الأسرة غالباً ما تتحمل عبء معيشة المتعطلين, حيث تضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدراسة وزجهم في سوق العمل, كما أنها غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.

ثالثاً: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي:

جدول رقم (4-46) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة آثار البطالة على مستوى المجتمع المحلي

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
25	ترتبط البطالة في كثير من الحالات بالسلوك المنحرف مثل جرائم القتل والسرقة والانتحار وتعاطي المخدرات وغيرها.	2.746	0.715	54.92	-6.75	360	.000	دال
26	يتحمّل المجتمع عبء معيشة المتعطلين.	3.786	0.564	75.72	26.48	360	.000	دال
27	يؤدّي تفشي مشكلة البطالة إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع.	3.695	0.595	73.9	22.19	360	.000	دال
28	قلة فرص العمل أمام الشباب تمثل عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشرى.	3.537	0.634	70.74	16.09	360	.000	دال
29	تؤدي البطالة إلى انحراف الأهالي عن المعايير الاجتماعيّة.	3.221	0.673	64.42	6.24	360	.000	دال
30	تؤدي البطالة إلى ضعف في النمو الاقتصادي.	3.816	0.564	76.32	27.49	360	.000	دال
31	تؤدي البطالة إلى التخلّف الحضاري.	3.913	0.521	78.26	33.30	360	.000	دال
32	تسهم البطالة في تفشي الأمية والجهل الاجتماعي.	3.136	0.592	62.72	4.36	360	.000	دال
33	تؤدي البطالة إلى ضعف التكافل الاجتماعي.	3.801	0.547	76.02	27.82	360	.000	دال
34	تؤدي البطالة إلى حدوث العلاقات غير الشرعية بسبب العزوف عن الزّواج.	3.119	0.642	62.38	3.52	360	.000	دال
35	تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء إلى الوطن.	3.534	0.592	70.68	17.14	360	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-46) أن المتوسطات الحسابية للفقرات (25, 29, 32, 34) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية (54.92%, 64.425%, 62.72%, 62.38%), وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن البطالة ترتبط أحياناً بالسلوك المنحرف مثل جرائم القتل والسرقة والانتحار وتعاطي المخدرات وغيرها,

يمكن أن تؤدي إلى انحراف الأهالي عن المعايير الاجتماعيّة, كما تسهم أحياناً في تفشي الأمية والجهل الاجتماعي, وتؤدي أحياناً إلى حدوث العلاقات غير الشرعية بسبب العزوف عن الزّواج.
كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (26, 27, 28, 30, 31, 33, 35) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة غالباً وبأهمية نسبية (75.72%, 73.9%, 70.74%, 76.32%, 78.26%, 76.02%, 70.68%), وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن المجتمع غالباً ما يتحمل معيشة المتعطلين, حيث تؤدي البطالة إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع, حيث تمثل قلة فرص العمل أمام الشباب عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشري, كما تؤدي إلى ضعف في النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي والتخلف الحضاري, وتسهم في ضعف الانتماء للوطن.

رابعاً: آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية:

جدول رقم (4-47) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
36	تؤدي البطالة إلى ضعف في العلاقات والروابط الأسريّة.	3.695	0.612	73.9	21.58	360	.000	دال
37	تسهم البطالة في تعميق نظرة الكراهيّة للأغنياء.	3.465	0.653	69.93	13.53	360	.000	دال
38	تؤدّي البطالة إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي.	4.167	0.482	83.34	46.00	360	.000	دال
39	تؤدّي البطالة إلى عدم القدرة على القيام بالواجبات الاجتماعيّة.	4.178	0.435	83.56	51.45	360	.000	دال
40	تؤدّي البطالة إلى الميل نحو العنف والعصبيّة.	3.664	0.535	73.28	23.58	360	.000	دال
41	تؤدّي البطالة إلى سيطرة الشعور بالقلق.	3.963	0.574	79.26	31.88	360	.000	دال
42	تشكّل البطالة أحد دوافع التفكير بالهجرة.	3.789	0.492	75.78	30.47	360	.000	دال
43	تؤدّي البطالة إلى ارتفاع في وتيرة العنف الأسري.	3.712	0.516	74.24	26.22	360	.000	دال
44	تجعل البطالة العاطل عن العمل أكثر ميولاً إلى العزلة والانعزاليّة عن المجتمع.	3.667	0.554	73.34	22.88	360	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-47) أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3), وبفرق معنوي, وهي تقابل شدة الإجابة غالباً

وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن البطالة غالباً ما تؤدي إلى ضعف في العلاقات والروابط الأسرية, وهي تسهم في تعميق نظرة الكراهية للأغنياء, كما تؤدي إلى عدم القدرة على القيام بالواجبات الاجتماعية, وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي, والميل نحو العنف والعصبية, وسيطرة الشعور بالقلق, وارتفاع وتيرة العنف الأسري, كما أنها تجعل من العاطل عن العمل أكثر ميولاً إلى العزلة والانعزالية عن المجتمع.

4-2-6-2- اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على التنمية الاجتماعية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل.

جدول رقم (4-48) نتائج اختبار الوسط الحسابي One- Sample T Test

لأثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل

Test Value = 3								
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
							Lower	Upper
3.128	0.617	62.56	3.942	360	.000	0.12803	-.1387-	.5181

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-48) أن قيمة المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على فقرات أثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل بلغت /3.128/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.128/ عند درجة حرية /360/, وتوافق الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت, وبلغت أهميته النسبية /62.56%/, وبالتالي فإن للبطالة أثراً في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية, حيث يتولّد لدى المتعطّل شعور بأنّه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع, كما تولّد البطالة لديه اضطراب وإحباط شديد من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل, وتؤدي إلى تأخره في الزواج نظراً لتكاليفه, كما تسهم في حدوث الاغتراب المتمثّل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل, والشعور بالحرمان من الحقوق.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد المتعطل عن العمل.

جدول رقم (4-49) نتائج اختبار الوسط الحسابي One- Sample T Test

لأثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل

Test Value = 3								
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
							Lower	Upper
3.116	0.603	62.32	3.635	360	.000	0.11621	-.1456-	.4232

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-49) أن قيمة المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على فقرات أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل بلغت /3.116/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.116/ عند درجة حرية /360/, وتوافق الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت, وبلغت أهميته النسبية /62.32%/, وبالتالي فإن للبطالة أثراً في التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمّل الأسرة عبء معيشة المتعطلين, حيث تضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدراسة وزجّهم في سوق العمل, كما أنها غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي.

جدول رقم (4-50) نتائج اختبار الوسط الحسابي One- Sample T Test

لأثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي

Test Value = 3								
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
							Lower	Upper
3.534	0.603	70.68	16.836	360	.000	0.5343	.3684	.6892

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-50) أن قيمة المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على فقرات أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي بلغت /3.534/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.534/ عند درجة حرية /360/, وتوافق الإجابة غالباً على مقياس ليكرت, وبلغت أهميته النسبية /70.68%/, وبالتالي فإن للبطالة أثراً على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمّل المجتمع عبء معيشة المتعطلين, حيث تؤدي البطالة أحياناً إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع, كما تمثل قلة فرص العمل أمام الشباب عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشري, كما تؤدي البطالة إلى

ضعف في النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي وتسهم في التخلف الحضاري, وضعف الانتماء للوطن.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة في التنمية الاجتماعية تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (4-51) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل تبعاً لمتغير الفئة الوظيفية

ANOVA					
مصدر التباين	**مجموع المربعات**	**df**	**متوسط المربعات**	**F**	**Sig.**
التباين بين المجموعات	3.634	6	.606	1.762	.083
التباين داخل المجموعات	121.635	354	.344		
Total	125.269	360			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-51) أن قيمة مؤشر الاختبار $F = 1.762$ وهي أقل من القيمة الجدولية (2.09) المأخوذة من جداول توزيع F عند درجتي حرية (6, 354), كما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.083 > \alpha = 0.05$, وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى أي لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

جدول رقم (4-52) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل تبعاً لمتغير الفئة الوظيفية

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	2.965	6	.494	1.470	.112
التباين داخل المجموعات	119.098	354	.336		
Total	122.063	360			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-52) أن قيمة مؤشر الاختبار $F = 1.470$ وهي أقل من القيمة الجدولية (2.09) المأخوذة من جداول توزيع F عند درجتي حرية (6, 354), كما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.112 > \alpha = 0.05$, وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية أي لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

جدول رقم (4-53) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي تبعاً لمتغير الفئة الوظيفية

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	1.658	6	.276	1.003	.322
التباين داخل المجموعات	97.368	354	.275		
Total	99.026	360			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-53) أن قيمة مؤشر الاختبار $F = 1.003$ وهي أقل من القيمة الجدولية (2.09) المأخوذة من جداول توزيع F عند درجتي حرية (6, 354), كما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.322 > \alpha = 0.05$, وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة أي لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في مستوى المجتمع المحلي تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1- يتغير أعداد المسجلين في مكتب التشغيل والتوظيف في جميع الفئات الوظيفية خلال الفترة (2002-2013) وفق معدلات النمو الآتية: ازداد عدد المسجلين من الفئة (دراسات عليا وإجازات جامعية) 2002 بمتوسط معدل نمو (+2.16%). تناقص أعداد المسجلين من الفئة (معاهد) بمتوسط معدل نمو (-6.27). تناقص أعداد المسجلين من الفئة (ثانويات) بمتوسط معدل نمو (-5.71). تناقص أعداد المسجلين من الفئة (تعليم أساسي- إعدادية) بمتوسط معدل نمو (-7%). تناقص أعداد المسجلين من الفئة (مهنيون) بمتوسط معدل نمو (-8.79). تناقص أعداد المسجلين من الفئة (سائقون) بمتوسط معدل نمو (-7.93). تناقص أعداد المسجلين من الفئة (عمال عاديون) بمتوسط معدل نمو (-7.03).

2- يتغير أعداد المعينين في مكاتب التشغيل والتوظيف في جميع الفئات الوظيفية خلال الفترة (2002-2013) وفق معدلات النمو الآتية: تناقص عدد المعينين من الفئة (دراسات عليا وإجازات جامعية) بمتوسط معدل نمو (-8.86%). تناقص عدد المعينين من الفئة (معاهد) بمتوسط معدل نمو (-8.74). تناقص عدد المعينين من الفئة (ثانويات) بمتوسط معدل نمو (-8.98). تناقص عدد المعينين من الفئة (تعليم أساسي- إعدادية) بمتوسط معدل نمو (-8.86%). تناقص عدد المعينين من الفئة (مهنيون) بمتوسط معدل نمو (-9.09). تناقص عدد المعينين من الفئة (سائقون) بمتوسط معدل نمو (-9.06). تناقص عدد المعينين من الفئة (عمال عاديون) بمتوسط معدل نمو (-8.96).

3- هناك فروق دالة إحصائياً بين فئات نسب المعينين خلال الفترة 2002-2013, وهذه الفروق بين الفئة (دراسات عليا وإجازات جامعية), وكل من الفئات (ثانويات, تعليم أساسي- إعدادية, سائقون, عمال عاديون), وذلك لصالح الفئة (دراسات عليا وإجازات جامعية). وبين الفئة (معاهد), وكل من الفئات (ثانويات, تعليم أساسي- إعدادية, عمال عاديون), وذلك لصالح فئة (المعاهد). أما بالنسبة لبقية الفئات فلم نلحظ أية فروق فيما بينها. وهذا يدل على أن فئتي الدراسات العليا والإجازات الجامعية, والمعاهد احتلت المرتبة الأولى بين نسب المعينين من جميع الفئات المدروسة, وهذا يعود لارتفاع المستوى التعليمي بين فئات الشباب, ورغبتهم في إتمام تعليمهم بغية الحصول على فرصة عمل ذات دخل ومستوى اجتماعي عال.

4- إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الدراسات العليا والإجازات الجامعية) هي علاقة طردية وضعيفة وغير دالة إحصائياً, وهذا يعود لعدم خلق فرص عمل تحتاج إلى كفاءاتهم العلمية.

5- إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (المعاهد) هي علاقة طردية ومقبولة ودالة إحصائياً.

6- إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (الثانويات) هي علاقة طردية وقوية جداً ودالة إحصائياً.

7- إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (التعليم الأساسي- الإعدادية) هي علاقة طردية وقوية جداً ودالة إحصائياً.

8- إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (مهنيون) هي علاقة طردية وقوية جداً ودالة إحصائياً.

9- إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (سائقون) هي علاقة طردية ومقبولة ودالة إحصائياً.

10- إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئة (عمال عاديون) هي علاقة طردية وضعيفة ودالة إحصائياً.

11- إن العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين لجميع الفئات الوظيفية هي علاقة طردية وضعيفة ودالة إحصائياً.

12- هناك أثر للبطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية, حيث يتولّد لدى المتعطّل شعور بأنّه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع, كما تولّد البطالة لديه اضطراب وإحباط شديد من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل, وتؤدي إلى تأخره في الزواج نظراً لتكاليفه, كما تسهم في حدوث الاغتراب المتمثّل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل, وتؤدي إلى الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسيّة.

13- هناك أثر للبطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمّل الأسرة عبء معيشة المتعطلين, حيث تضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدراسة وزجّهم في سوق العمل, كما أنها غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.

14- هناك أثر للبطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمّل المجتمع عبء معيشة المتعطلين, حيث تؤدي البطالة أحياناً إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع, كما تمثل قلة فرص العمل أمام الشباب عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشري, كما تؤدي البطالة إلى ضعف في النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي وتسهم في التخلف الحضاري, وضعف الانتماء للوطن.

15- هناك آثار أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية, وتتمثل في ضعف العلاقات والروابط الأسرية, فهي تسهم في تعميق نظرة الكراهية للأغنياء, كما تؤدي إلى عدم القدرة على القيام

بالواجبات الاجتماعية, وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي, والميل نحو العنف والعصبية, وسيطرة الشعور بالقلق, وارتفاع وتيرة العنف الأسري, كما أنها تجعل من العاطل عن العمل أكثر ميولاً إلى العزلة والانعزالية عن المجتمع.

16- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

17- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف.

18- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في أثر البطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي تبعاً للفئة الوظيفية في مكتب التشغيل والتوظيف. أي أن البطالة تؤثر على التنمية الاجتماعية بمختلف المستويات (الفرد, الأسرة, المجتمع) بغض النظر عن الفئة الوظيفية التي يشغلها المسجلون في مكتب التشغيل والتوظيف.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة, نقدم فيما يلي مجموعة من الحلول والمقترحات من الممكن أن تحد من الآثار الناجمة عن البطالة وفق الآتي:

أولاً: على صعيد سوق العمل:

1- إقامة نظام متقدم لمعلومات سوق العمل لحصر شواغر طالبي العمل على مستوى المحافظة والقطر, وتبادل المعلومات فيما بينها بشكل دائم.

2- تنمية الموارد البشرية تنمية مستدامة بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل.

3- إجراء دراسات دورية عن واقع سوق العمل في سورية تتمتع بالحرية والمصداقية, لتعزيز بيانات سوق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل و محاولة تجاوز النقص الحاصل في وفرة المعلومات الكافية للتعرف على طبيعة و حجم مشكلة البطالة في سورية , حيث ما يزال المكتب المركزي للإحصاء هو الجهة والمصدر الوحيد المخول إجراء مثل هذه الدراسات, كما أنّ هناك تبايناً في معدلات البطالة بين المكتب المركزي للإحصاء وجهات الدولة الأخرى كالهيئة العامة للتشغيل وهذا يتطلب التنسيق بين الجهتان .

4- تنظيم العلاقة مع القطاع الخاص والعمالة لإيجاد ظروف مشابهة للقطاع الخاص من حيث الاستقرار والتأمينات وضمانات المرض والشيخوخة.

5- تنظيم عمل الهيئة العامة للتشغيل من خلال منح قروض لمشاريع ذات جدوى اقتصادية, ومدرة للدخل, كإعادة إحياء الصناعات التقليدية في الريف, وتوزيع هذه القروض بطريقة عادلة, من خلال عمليات المراقبة والمتابعة لآلية عملها.

ثانياً: على صعيد التنمية الاقتصادية:

1- دعم الدولة للقطاع الخاص وتقويته ليتمكن من امتصاص العمالة الفائضة.

2- زيادة نسبة النمو الاقتصادي بما يحقق زيادة معدلات الادخار, ومعدلات التراكم الرأسمالي تمهيداً لضخها كاستثمارات ضخمة تزيد من الطلب على قوة العمل.

3- إقامة مشاريع إنتاجية تدخل الدولة فيها شراكة مع العاطلين عن العمل, وتعمل على تجميعهم في مجموعات لتصبح المشاريع ضخمة, وتقوم الدول بتمويلها في البداية ثم تأخذ نسبة من الأرباح حين تصبح منتجة.

4- التركيز على مناطق تفشي البطالة, وخاصة الأرياف والضواحي القريبة من المدن من خلال إجراء مشاريع ضخمة توفر احتياجات قاطنيها من مرافق البينة الأساسية ومراكز تدريب وتأهيل للعاملين والعاطلين على السواء لتسهم من الحد من البطالة, وتحد من الهجرة إلى المدينة.

ثالثاً: على صعيد التعليم والتدريب:

1- العمل على رفع كفاءة التعليم, إذ أن الكفاءة تعبر عن مدى التلاؤم بين السياسة التعليمية من جهة واحتياجات التنمية وسوق العمل من مختلف الاختصاصات من جهة أخرى.

2- تعميق عملية التناسب الكمي والنوعي بين خريجي التعليم الثانوي والمهني والمعاهد والجامعات.

3- رسم السياسة التعليمية بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والتعاون مع أصحاب الأعمال والمنشآت التعليمية للوصول إلى الحاجات الفعلية لأصحاب العمل, وبما يلزم تلبية حاجات جميع المجالات الصناعية.

4- توفير مراكز تدريبية متطورة تعمل على تدريب الخريجين أياً كان اختصاصهم ومستواهم التعليمي لمواكبة التطورات المتسارعة في ميدان العلم والمعرفة.

رابعاً: على الصعيد الاجتماعي:

1- توفير الوعي الإعلامي اللازم لتوعية الشباب وتحفيزهم على القيام بالمشروعات الصغيرة.

2- إشراك الشباب في عملية صنع القرار وإفساح المجال لهم للمشاركة في المؤسسات والإدارات المختلفة, وإفساح المجال لهم للتعبير عن مطالبهم من أجل الارتقاء بدورهم.

3- تقديم الإعانات الاجتماعية والتأمين الصحي وتوفير فرص عمل مؤقتة وغيرها من الإجراءات السريعة لمواجهة الأزمة.

4- التعاون مع الجمعيات الأهلية لتقديم إعانات للعاطلين عن العمل, وتوفير فرص عمل تقضي على جميع الآثار الناجمة عن البطالة.

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

1- أرتلو, نبيل (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم, ترجمة :عبد الأمير شمس الدين, المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع, لبنان , بيروت, الطبعة الأولى.

2- جاسم, عقيل؛ أبو رغيف, عبد الله؛ عبد الحسين العكيلي, طارق (1998). تخطيط الموارد البشرية, المكتب الجامعي الحديث, مصر, الإسكندرية.

3- جمال, حسن(2000). مشكلة البطالة وعلاجها ,اليمامة للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, سورية, دمشق.

4- الحسن، محمد (1998). تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية, الرياض.

5- حسين, عمر (1992). الموسوعة الاقتصادية, دار الفكر, القاهرة, الطبعة الرابعة.

6- حوري, عمر محي الدين (2003). الجريمة: أسبابها, مكافحتها, دار الفكر العربي, القاهرة.

7- السراحنة, أحمد عيسى؛ حسن, جمال (2000). مشكلة البطالة وعلاجها: دراسة مقارنة بين الفقه والقانون ,الطبعة الأولى, اليمامة, سورية, دمشق.

8- سعيفان, سمير(2003). قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية ,الطبعة الأولى, دار الرضا للنشر, دمشق.

9- شعبان, إسماعيل (1993). المشكلات الاقتصادية المعاصرة, مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية, جامعة حلب, سورية, ص101.

10- شفيق, محمد (بدون سنة نشر). التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, مصر.

11- الطراح, علي أحمد (2004). التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة, دار طويق للنشر, القاهرة .

12- عبد الرحمن, إسماعيل وعريقات, حربي (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد, الطبعة الأولى, عمان.

13- عبده, سمير(1984). البطالة المقنعة في الوطن العربي, دار طلاس, الطبعة الأولى, دمشق.

14- عجوة, عاطف عبد الفتاح (1985). البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة, أكاديمية نايف للعلوم الأمنية, الطبعة الأولى, الرياض.

15- عضيبات, عاطف (2009). البروز الشبابي في المنطقة العربية, دون دار نشر.

16- العلي, إبراهيم محمد (2003), مبادئ علم الإحصاء, منشورات جامعة تشرين, اللاذقية, سورية.

ثانياً: الدراسات و التقارير و الدوريات والندوات:

أ- الدراسات:

17- رجب , بثينة توفيق (1999).***البطالة والسلوك المنحرف في سورية (دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق)***, دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب, إشراف: سمير حسن, جامعة دمشق, سورية.

18- ريفكن ,جيرمي (2000).***نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العمالية وبزوغ حقبة ما بعد السوق***, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, الطبعة الأولى, أبو ظبي.

19- شيخ عمر, عمر موسى (2008).***دراسة مشكلة البطالة وعلاجها: دراسة ميدانية على سورية***, بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية, إشراف: محمد جميل عمر, جامعة دمشق, سورية.

20- صقر, أديب علي (2006).***البطالة في سورية: الواقع والآفاق***, بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد, إشراف: محمد جميل عمر, جامعة دمشق, سورية.

21- عبد المنعم, بدر وآخرون (1998). ***علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي***, دراسة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, السعودية.

22- المالكي, عبد الرزاق دخيل الله بن حزام (2003), ***البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية في المؤسسة الإصلاحية بالحائر بمدينة الرياض***, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة نايف للعلوم الأمنية, كلية الدراسات العليا, الرياض.

23- النويصر, خالد بن رشيد (2000). ***بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها وأسبابها وحلولها***, الرياض, السعودية.

ب- التقارير:

24- الأمم المتحدة (1992). تقرير التنمية البشرية, نيويورك.

25- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004). تقرير التنمية الإنسانية العربية, المكتب الإقليمي للدول العربية , مدينة نيويورك.

26- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010). تقرير التنمية البشرية , المكتب الإقليمي للدول العربية , مدينة نيويورك.

27- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). تقرير التنمية البشرية نهضة الجنوب – تقدم بشري في عالم متنوع ,نيورك .

28- البطالة في مصر المسببات والتحديات: أوراق في ديموغرافية مصر(2003). المركز الديموغرافي بالقاهرة, , القاهرة.

29- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2004).الأمانة العامة لجامعة الدول العربية , صندوق النقد العربي .

30- تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية (2001). معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية, دمشق, سورية.
31- التقرير الوطني للتنمية البشرية(2005). التعليم والتنمية البشرية نحو كفاءة أفضل, مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية.
32- حالة سكان سورية (2008). التقرير الوطني الأول , التقرير الاقتصادي , الهيئة السورية لشؤون الأسرة , دمشق , سورية .
33- القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (آذار,2003).مكتب الثقافة والإعداد الحزبي , السوق العربية المشتركة, سلسلة دراسات (49), المطبعة القومية .
34- مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء (2001) .أساسيات علم السكان طرق وتطبيقات ، صنعاء ، اليمن .
35- معهد البحوث والدراسات العربية (نيسان , 1992) . مشكلة البطالة في الوطن العربي : دراسة استطلاعية.
36- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعات الإحصائية للأعوام(1994-2004-2010). دمشق, سورية.
37- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعات الإحصائية(2000-2001-2002-2003). دمشق , سورية.
38- المكتب المركزي للإحصاء (2009). المسح الصحي الأسري, دمشق, سورية.
39- المكتب المركزي للإحصاء (2003). نتائج بحث سوق العمل, دمشق , سورية.
40- المكتب المركزي للإحصاء, مسح قوة العمل خلال الفترة (2004-2009).دمشق , سورية .
41- المكتب المركزي للإحصاء(2003-2004) . نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة , دمشق , سورية.
42- المكتب المركزي للإحصاء, تعداد السكان للأعوام (1994 حتى 2004).دمشق ,سورية.
43- منظمة العمل الدولية (2011) . لمحة عامة إقليمية , المكتب الإقليمي للدول العربية , بيروت , لبنان.
44- الهيئة السورية لشؤون الأسرة, (2011). السياسة السكانية في الجمهورية العربية السورية: تحليل الوضع الراهن للقضايا السكانية والتحديات المستقبلية,دمشق , سورية.
45- هيئة مكافحة البطالة, التقارير السنوية لعدة أعوام /2002-2006/ م. دمشق , سورية.
46- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (2002). قرار رقم (8810),دمشق , سورية.
47- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (2006). جداول المسجلين في مكاتب التشغيل, دمشق, سورية.

ج- الدوريات:

48- البكر, محمد عبد الله (2004), أثر البطالة على البناء الاجتماعي, مجلة العلوم الاجتماعية, جامعة الكويت, المجلد 32, العدد 2, الكويت.

49- بلول, صابر (2004). الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية الواقع: الأسباب, الحلول, مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 18, العدد الثاني.
50- بو حسون, ياسر (2006 -2007). البطالة في سورية: الواقع والأسباب التحديات والحلول, مجلة دراسات استراتيجية, مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية, جامعة دمشق, العدد: 21-22, دمشق, سورية.
51- حبيب, مطانيوس(2004). مداخلة في مسألة البطالة في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, 2004/4/11.
52- رمزي, زكي (2002). الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت.
53- سعيفان, سمير (2003). هيئة مكافحة البطالة, النشرة الدورية, العدد صفر, دمشق.
54- سكر, نبيل(2000). الإصلاح الاقتصادي في سورية, مجلة النهج, العدد 58,السنة 16, مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
55- قويدر, محمد (2000). التضخم, مجلة البعث الاقتصادي, العدد 133,دمشق , سورية .
56- مجلة الكفاح العربي (2005), العدد 3801.
57- مرزوق, نبيل (2005). الفقر والبطالة في سورية, المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (قضايا استراتيجية), سلسلة دراسات شهرية العدد (41), دمشق, سورية.
58- المطوع, خليل أحمد(11 – 13 ابريل – 2006م). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي, مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة, المنعقد في الدوحة , قطر.
59- هيئة مكافحة البطالة (2004). النشرة الدورية, العدد (14)- العدد (5), دمشق , سورية.

د - الندوات:

60- حرب, بيان (من 2005/11/22ولغاية 2006/6/30). (البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة), ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة حول قضايا اقتصادية راهنة, جمعية العلوم الاقتصادية السورية, دمشق.
61- حرب, بيان (نيسان 2004).مكافحة البطالة , حوار أجرته معه فرصة عمل, العدد 7.
62- رحال, ماريو, الشباب والمؤسسات والأطر و المشاريع والنوادي الشبابية, بحث مقدم إلى منتدى شارك الشبابي, فلسطين, نيسان 2006.
63- شيخ علي, سمير (24 -2002/7/26), النمو السكاني في سورية وأثره في مشكلة البطالة (نحو استراتيجية وطنية لمكافحة البطالة), ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية, الجزء الأول, المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية, وزارة التعليم العالي ,دمشق, الجمهورية العربية السورية.

64- الصطوف, محمد الحسين, محاضرات ورشة العمل (السكان وقضايا الشباب),(2005/1/4). كلية الاقتصاد بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان, جامعة تشرين, اللاذقية.
65- العماش, حسين مرهج(كانون الثاني- 2004) . لقاء بطلبة كلية الصحافة بجامعة دمشق, فرصة عمل, العدد 4.
66- كنعان, علي(شباط 2001).الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقانون الاستثمار رقم 10 في سورية, محاضرات ندوة سيما الاقتصادية الثانية 2000م, الطبعة الأولى, دار الرضا للنشر.
67- مرزوق ,نبيل: البطالة والفقر في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة, دمشق,2001.
68- المنتدى الثالث للشباب العربي(28/شباط – 1 آذار/ 2008).الشباب و دور الإعلام في تحقيق السلام والتنمية, مكتبة الإسكندرية, مصر.
69- نيال, عبد القادر، الفقر ومكافحته في إطار الخطة الخمسية العاشرة(28-2- 2006). ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشرة , دمشق.

ثالثاً: مواقع الانترنيت:

1- ابن علي, زياد عربية (2005). البطالة في سورية. http://www.mowaten
2- أبو زايد, جيهان (2004), الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي مقدمة إلى UNDESA_UNDP,ورقة عمل أولية(الشباب العربي والعولمة),نسخة أولية مقدمة إلى ورشة عمل صنعاء.
WWW.ndp.org.eg/downloads/2nd-research.pdf
3- صندوق النقد العربي.(2014) ,أبو ظبي,/http://www.alittihad.ae.
4- غيث, ناصر أحمد(31- كانون الثاني 2011). التنمية المستدامة , التنمية الاقتصادية المستدامة والبطالة الحل أم السبب؟, أبو ظبي.
www.mstdama.com/index.php?option=com-content&view=articl
5- القصاص, مهدي محمد (2009). المصاحبات الاجتماعية للبطالة, دراسة حالة, جامعة المنصورة.
WWW.Kantakji.com/files/Economics/7836.doc
6- المحيسن ,إبراهيم بن عبد الله (2011). البطالة في الدول النامية.
http:www.Ibrahim al-mohaissin.com.
6- مرحلة الشباب طبيعتها –أبعادها. /www.freapp.com .
7- المغازى, أحمد فؤاد إبراهيم (2012) . البطالة في الوطن العربي , مركز أسبار للدراسات و البحوث و الإعلام , الرياض, السعودية . www.asbar.com
8- مؤتمر دولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ,منسق المؤتمر: علي عبد القادر علي, المعهد العربي للتخطيط (الكويت), البنك الإسلامي للتنمية إدارة التنمية, إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب), مكتب العمل العربي, المركز العربي لتنمية الموارد البشرية (طرابلس).

WWW.alolabor.org/nArablabor/images/stories/tanmeya/conf/time%20table.pdf

9- http//www. Rezgar.com.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1- *A .Furlong and F. cartmel , the relationship between youth unemployment and social and economic exclusion :a comparative perspective , in Employment, Unemployment and Marg in alization ,B. Furakex ,ed .(Stockholm , Almqvist and Wiksell , 2001).*

2- *Alison McClelland and Fiona Macdonald, July 1998, (The social consequences of unemployment),Australia.*

3- *Ilo , Meeting the Youth Employment challenge :A Gulde for Employers (Geneva ,2001).*

4- *Katin . Golsch , "Globalization , Social Inequality , and the Impact of in situational determinants on youth unemployment in Western Europe " Colchester , Essex , EPUNET- 2005, 30/6- 2/7 .*

5- *Linda,Levine-2013,Economic Growth and the Unemployment Rate , Congressional Research Service , Prepared for Members and Committees of Congress.*

6- *N - 2007, World Youth Assembly Resolution On Policies and Programmer Involving Youth UN-NY. WWW.SparkNotes.org.*

7- *Ragui Assaad and FarzanehRoudi – Fahimi- 2007 , PRB. Population Reference Bureau : Youth in the Middle East and North Africa : Demographic Opportunity or challenge .*

8- *Steering Committee On Social Policy CDPS,2001("The social and family*
consequences and costs of the unemployment of young people, Strasbourg.

9- *UN World Youth Report -29December 2011, United Nation World Youth Report 2013 Youth Migration And Development.*
WWW.unworldyouthreport.org.10/3/2013 .

10- *United Nations-1998-HumanDevel Opment Report –Ibid .2 /era 2005/chap pdf.www.uneca.org*

الملاحـــــــق

الجمهورية العربية السورية

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الإحصاء والبرمجة– اختصاص السكان والتنمية

السادة المحترمون:

تحية طيبة

أقوم بدراسة حول "البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعيّة (دراسة ميدانيّة لمحافظة اللّاذقيّة)", وذلك لاستكمال متطلّبات الحصول على درجة الماجستير في السكّان والتنمية, قسم الإحصاء والبرمجة, جامعة تشرين, أرجو التكرّم بتعبئة الاستبانة المرفقة, بإبداء الرّأي في كلّ عبارة حسب ما ترونه مناسباً وذلك بوضع إشارة (✓) أمام الإجابة المعبرة عن وجهة نظركم. ونود التأكيد لكم على السرية التامة لأي بيانات نحصل عليها حيث لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة

الأثر الاجتماعي للبطالة: يقصد به تلك التداعيات التي تؤثّر في التنمية الاجتماعيّة على مستوى المجتمع من خلال الأمور التي تخلّفها مشكلة البطالة على مستوى الفرد المتعطّل, ومستوى أسرة هذا الفرد(سواء أكان رباً لهذه الأسرة أم فرداً فيها), وأخيراً على مستوى المجتمع, بهدف تحديد دقيق وسليم للأثر الاجتماعي للبطالة ومدى ترابط هذه الآثار لنصل إلى هدف الدراسة الميدانيّة في تحديد أثر البطالة على التنمية الاجتماعيّة.

أولاً: البيانات الشخصية:

1- النوع:□ذكر □أنثى

2- مكان الإقامة:□مدينة □ريف

3- **الفئة كما هي مسجلة في مكتب التوظيف والتشغيل):**□دراسات عليا وإجازات جامعية □معهد □ثانوية □تعليم أساسي- إعدادية □مهني □سائق □عامل عادي.

4- **العمر:**□18-25 سنة □26-33 سنة □34-41 سنة □ أكثر من 41 سنة

5- **الحالة الاجتماعية:**□عازب □متزوج

ثانياً: فقرات الاستبانة:

الرقم	العبارات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
أولاً: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل:						
1	تؤدّي البطالة إلى الانحراف عن المعايير الاجتماعيّة الناظمة للسلوك اللائق والمقبول.					
2	تؤدي البطالة إلى قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية.					
3	يتولّد لدى المتعطّل شعور بأنّه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع.					
4	البطالة تولّد اضطراباً وإحباطاً شديداً من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل.					
5	تؤدّي البطالة إلى التأخّر في الزواج نظراً لتكاليفه.					
6	تزيد رغبة العاطل عن العمل في الهجرة عن طريق القنوات المختلفة (إعلاميّة- انترنت).					
7	تؤدّي إلى الإقدام على الإجرام.					
8	تؤدي البطالة إلى التفكك الأسري المتمثّل في الطلاق وغيره.					
9	تؤدي البطالة إلى الاتكال في المعيشة على المعونات المقدّمة من الجمعيّات الخيريّة الحكوميّة وغير الحكوميّة.					
10	تسهم البطالة في حدوث الاغتراب المتمثّل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل.					
11	تؤدي البطالة إلى عدم مواصلة التعليم.					
12	تسهم البطالة في اعتلال الصحّة الجسديّة والنفسيّة.					
13	تؤدي البطالة إلى الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسيّة.					
14	تؤدي البطالة إلى الانضمام إلى جماعات رفاق السّوء.					
15	تؤدي البطالة إلى الهجرة خارج القطر طلباً للعمل.					
16	تؤدي البطالة إلى الفراغ وما يترتب عليه من انتشار القيم السلبية والهابطة والانحرافات بأنواعها.					
17	تؤدي البطالة إلى الابتعاد عن الدّين والأخلاق.					
ثانياً: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة العاطل عن العمل:						
18	تتحمل الأسرة عبء معيشة المتعطلين.					
19	يضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدراسة وزجهم في سوق العمل.					
20	تضطر الأسرة التي يعاني أفرادها من البطالة إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.					
21	تؤدّي البطالة إلى التفكك الأسري ويخلق أسباب للانحراف					

	والتصرفات غير المسؤولة.					
22	تؤدّي البطالة إلى انحراف أفراد الأسرة عن المعايير الاجتماعيّة الناظمة لسلوكهم اللائق والمقبول.					
23	تؤدّي البطالة إلى العنف الجسدي والإهمال الأسري.					
24	تؤدّي البطالة إلى الإجرام.					
ثالثاً: أثر البطالة في التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي:						
25	ترتبط البطالة في كثير من الحالات بالسلوك المنحرف مثل جرائم القتل و السرقة والانتحار وتعاطي المخدرات وغيرها.					
26	يتحمّل المجتمع عبء معيشة المتعطلين.					
27	يؤدّي تفشي مشكلة البطالة إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع.					
28	قلة فرص العمل أمام الشباب تمثل عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشرى.					
29	تؤدي البطالة إلى انحراف الأهالي عن المعايير الاجتماعيّة.					
30	تؤدي البطالة إلى ضعف في النمو الاقتصادي.					
31	تؤدي البطالة إلى التخلّف الحضاري.					
32	تسهم البطالة في تفشي الأمية والجهل الاجتماعي.					
33	تؤدي البطالة إلى ضعف التكافل الاجتماعي.					
34	تؤدي البطالة إلى حدوث العلاقات غير الشرعية بسبب العزوف عن الزّواج.					
35	تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء إلى الوطن.					
رابعاً: آثار أخرى على التنمية الاجتماعية:						
36	تؤدي البطالة إلى ضعف في العلاقات والروابط الأسريّة.					
37	تسهم البطالة في تعميق نظرة الكراهيّة للأغنياء.					
38	تؤدّي البطالة إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي.					
39	تؤدّي البطالة إلى عدم القدرة على القيام بالواجبات الاجتماعيّة.					
40	تؤدّي البطالة إلى الميل نحو العنف والعصبيّة.					
41	تؤدّي البطالة إلى سيطرة الشعور بالقلق.					
42	تشكّل البطالة أحد دوافع التفكير بالهجرة.					
43	تؤدّي البطالة إلى ارتفاع في وتيرة العنف الأسري.					
44	تجعل البطالة العاطل عن العمل أكثر ميولاً إلى العزلة والانعزاليّة عن المجتمع.					

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Tishreen University
Faculty of Economics
Department of Statistics and Programming

Thesis Prepared to obtain a master's degree in Population and Development Its Title:

UNEMPLOYMENT AND ITS IMPACT ON SOCIAL DEVELOPMENT

(A Field Study of Lattakia District)

Prepared by

FATEN ALI MANSOUR

Supervised by

DR: KHALED ALLETO

Instructor in the department of business adminis Tration Faculty of Economics -Tishreen University

The post

DR. KAREEM ABO HALAWH

Instructor in the department of Sociology Faculty of Arts Damascus University

2014/1435